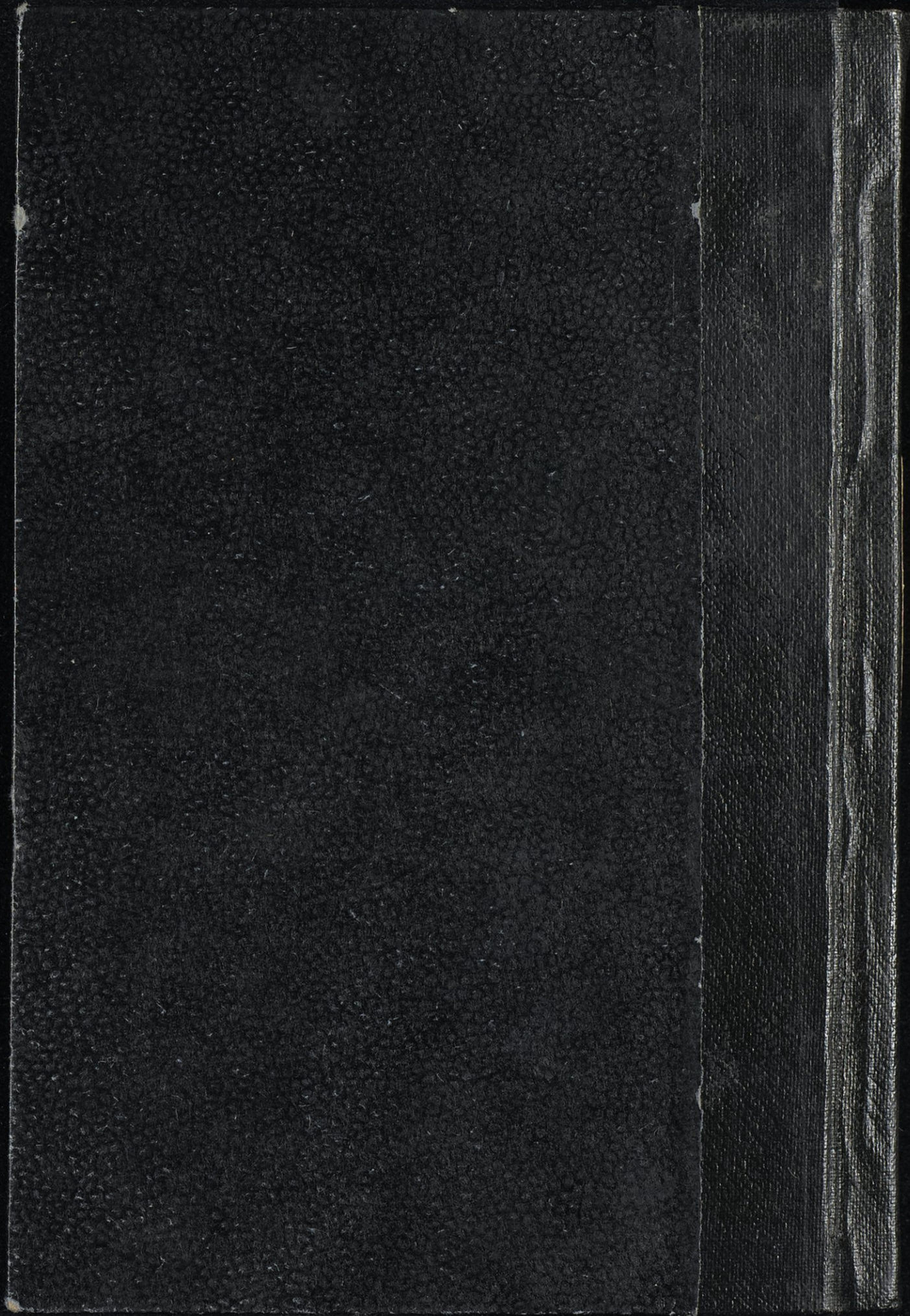




PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

PAIR>



32101 020760672

2274
-87739
-S4
-395

2274.87739.S4.395

al-Shirazi

(al-Wa'y al-Islami)

DATE	ISSUED TO

DATE ISSUED

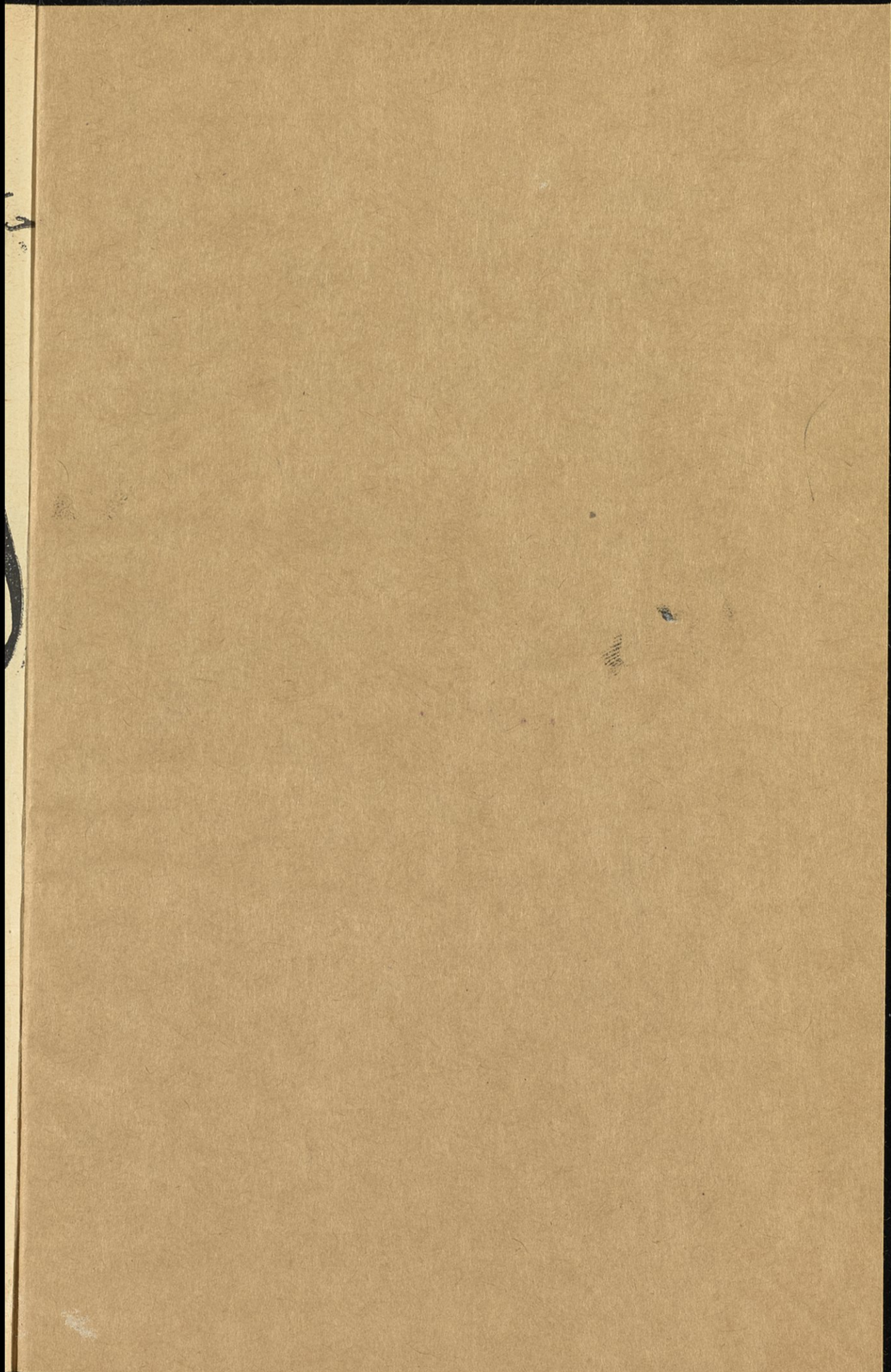
DATE DUE

DATE ISSUED

DATE DUE

~~DUE JUN 15, 1993~~~~DUE JUN 15, 1994~~

1000



٥٠٧٢
al-Shirāzī, Hasan

حسن مهدي لشيرازي

السلام على سيد المرسلين

١- الاقتصار

٢- الاسلام على الشعوب

٣- الاسلام الانبياء السلام

الناشر:

الشيخ محمد الحسين الاعلمى
كربلاء

2274

.87739

.54

.395

الطبعة الاولى

مطبعة الغرى الحديثة - نجف - ت: ٦٨٢

١٣٧٩ هـ — ١٩٦٠ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

4-6-75

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على محمد وآله الطاهرين
ولعنة الله على اعدائهم . أجمعين ..

1985

كلمة الناصر

لقد توافدت التيارات الأجنبية ، على العالم الاسلامي منذ زمن قريب ، فوقف المسلمون بينها ، متأثرين بما تحمله من أفكار . وهكذا أخذوا يتضاربون بينهم على حسابها ، وذلك ما يدعو إلى الرثاء . .

وكان من الطبيعي : ان يصبح عدد من المسلمين متذبذبين يأخذون قسماً من الاسلام ، وقسماً من المبدأ الذي تأثروا به ، ويخلطون الخبيث بالطيب ، ويكونوا شيئاً يبيعونه باسم الاسلام ، والاسلام المتطور ، والاسلام يتبرأ منه كل يوم ألف مرة . .

وتبعاً لذلك ، اخذت تغزو المكتبات الإسلامية ، الكتب المدسوسة الأجنبية ، وكتب المدسوسين والدخلاء .

لذلك كله ، حتم الواجب علينا اليوم : أن نضع بين يدي
المسلمين ، كتاب : « الوعي الاسلامي » الذي هو أحوج ما يكون اليه
المسلمون اليوم ، إضافة إلى أنه إنحدر من يراع يواكب النهضة الحديثة
في الصميم ، ويسير على ضوء الحقائق ، التي يلهج بها عالم اليوم .
وهو مؤلف من المواضيع التالية :

- ١ — الاقتصاد .
- ٢ — الاسلام أمل الشعوب .
- ٣ — لا سلام إلا في الاسلام .

محمد الحسين الأعلمي

مقدمة

المبدأ - الذي ينبثق منه نظام ، وعقيدة وإجماع - هو مقياس عظم -
الشعب ، وحضارته ، وثروته : الفكرية والمادية ، ومدى خلوده ، ومقاومته
للسعوب المناوئة له . . والمبدأ هو شارة الانتصار أو الفشل في كل ميدان
والمبدأ أعظم ثروة يرثها الجيل من آباءه ، ويخلفه لأبنائه .

أما الحضارة ، والثروة : المادية والعلمية ، فإنها تتبع المبدأ في تكونها
وبقاءها على تقدير وجودها قبل ذلك .

فالامة التي لها مبدأ صحيح - تسير على ضوئه - تستطيع أن
تحتفظ بما لديها ، من حضارة وثروة . . ! حتى ولو اتفقت الظروف
المعاكسة ان تعصف بها ، وتبدد ثروتها ، وتدمر حضارتها وتقوض كيائها
من القواعد وتكتسح كل غال ورخيص ، فسرعان ما تستعيد قواها
المسلوبة ، وتعلم نشاطها المنهوب بتوجيه من ذلك المبدأ - لتجدد كيائها ،
وتهتدي إلى حضارتها مرة اخرى : فتعود إلى مقرها الآمن الوديع .

حتى ولو ابتدأت الامة بلا حضارة ، ولا ثروة مادية أو علمية ،
فمن الهين عليها - بقيادة المبدأ الصحيح - : ان تكون الحضارة والثروة ،
وكل شيء ، وان تتخذ البرامج - التي تساعد على التوسعة والاختضاع ،
وإصهار الشعوب الأخرى في بوتقتها بكل سهولة وبساطة .

كما ان الامة الإسلامية في ابتداء بعثة الرسول الأعظم ، لم تكن
تملك حضارة ولا ثروة ، ولكنها حيث سارت على خطط الاسلام والقرآن
حكمت في ربع المعمورة ، وأنشأت الحضارة والثروة الهائلتين .

أما الأمم التي تدين بمبدأ فاسد فانها وان سنحت لها الظروف
المؤاتية وفراغ الميدان ان تملك الحضارة والثروة ، وتصل إلى الاكتشافات
العلمية والمخترعات الصناعية . . لكنها ستنتهي في أشواطها إلى حروب
طاخنة تخسر فيها كل شيء حتى شخصيتها وكيانها .

والتأريخ يحدثنا : ان « الفراعنة » رغم حضارتهم وثرواتهم
الزاهرة ، كيف اندحروا أمام النبي العظيم موسى بن عمران ، وهو يشرح
لنا إنهم « بني إسرائيل » تجاه الرسول الأقدس عيسى بن مريم . . .
ويبين لنا : ان « الفرس » و « الروم » وما شيدوها من حضارة وثروة ،
كانت تلفظ أنفاسها الأخيرة ، في نفس المجازر الشاسعة التي أرصدها
للقوف في طريق ثورة النبي الأعظم ﷺ . . كما يحدثنا عن فشل المغول

و « اللويسيين » و « النازيين » وغيرهم من الذين حفل بهم التاريخ ،
وازدهرت الحضارة في وجوههم ، وزحفت الثروات من اكناف العالم
كي تتكدس بين أيديهم . . فلم تغن حضارتهم وأموالهم وشعوبهم من
واقع الحياة شيئاً . . وذهب مصيرهم الباكراً عبرة الأجيال . . حيث لم يكن
لهم مبدأ صحيح يسيرهم وفق نظام يضمن لهم البقاء والخلود .

أما الاشتراكية ، والرأسمالية الديمقراطية ، فاليوم يتجولان في
رحاب الحياة ، حيث لا مبدأ ينازلهم الميدان ، ولو قدر للاسلام يوماً
- كما هو المقدر إن شاء الله تعالى - ان يقبض على زمام الأمر ، ويمسك
بخيوط المؤامرات التي يحكيونها ضد الشعوب ، ويعلم للعالم تناقضاتهم
وسيئاتهم وما ينطلون عليه من خداع وتشويه للحقائق لرأى الناس ان
الاشتراكية والرأسمالية كيف تتضاءلان أمامه وتتهافتان على أعتابه . ، ثم
يبقى تأريخهم اضحوكة القرون ومهزلة المتفكرين .

والمسلمون - اليوم - يملكون اكبر ثروة مفتتة مجمدة ، ولديهم مبدأ
ومناهج لو نفذوها لأجرى ثروتهم في مسالك الحياة ، وشيد لهم حضارة
نادرة ، تنحسر عنها الأنظار والأفكار - كما جربوه من قبل - غير ان
ذلك المبدأ لا وجود له في واقع الحياة ، وإنما هو مذخور في بعض الكتب
والصدور . . وسائر المسلمين يعتبرون مسلمين لأنهم يقولون : أشهد أن

لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً رسول الله .

أما الأفكار الإسلامية ، فيعرفونها فلسفة مثالية فارغة ، ليس عليهم ان يدرسوها ، وإنما ذلك شأن الفلاسفة فحسب . . . وأما الشعائر الدينية العامة ، فيزعمون انها من وظائف رجال الدين . . . وأما الفرائض الدينية فيؤجلونها إلى أوان الشيخوخة والمشييب ، والشباب ما دام في غضون الشباب فـ (كان الله غفوراً رحيماً . . .) . . . وأما القسم الآخر من الاسلام ، فملفق من قبل اناس نفعيين . . . وأما الاقتصاد والاجتماع والسياسة وما شاكلها ، فلا يربطها إلى الاسلام ، فيبينها وبين الاسلام شقة واسعة ، ومن نسبها إلى الدين فقد ابتدع في الدين ، لأنها اطروحة مدخولة في الاسلام وليست من الاسلام .

والبعض الآخر من المسلمين الذي عرف شيئاً من الاسلام فيحسب انه لا ينفعه في القرن العشرين ، وإنما كان من صالح القرن العاشر .
هكذا الاستعمار الكافر صور الاسلام ضحلاً هزلياً في أعين المسلمين حتى أصبح ذلك طابعهم الأصيل ، والمستوى العام لوعيتهم الاسلامي ، وكذلك أصبحوا فاقدين للفكرة الاسلامية الكاملة ، ولأية فكرة اخرى ، وإنما أمسوا أذناباً لمن يسودهم ، وعيالا على من يكفلهم ولم يعرفوا غير هذه العيشة المضنية ، التي أسهر الاستعمار على ان يقيمهم عليها ، فهم يبحثون

عمن يتبعونه ولا يطلبون من يتبعهم ، فكان طبعياً ان يتلونوا كل يوم بلون
وان ينجرفوا مع كل تيار يمر ببلادهم لأنهم ذلك المبدأ الذي يسير ثروتهم
ويبنى عليها حضارة وكيانا .

اما سياساتهم الاقتصادية ، فانها - بحكم الاستعمار السافر او المتلصص
في بلادهم - رأسمالية ، لم تنزح منذ ان وضع المستعمر الكافر قدمه في
بلادهم ، . . . ولقد حاول البعض : ان يوفق بين احكام الاسلام وبين
القوانين الرأسمالية حتى وصل الى حد الشعور بعجز الاسلام عن إيجاد
المعالجات للمشاكل المتجددة ، ثم حكم بضرورة اتخاذ المعالجات الرأسمالية
كلها الآن - دون حاجة الى محاولة التوفيق ... ولا ضير في ترك الاحكام
الاسلامية لأنها (في نظره) قاصرة عن مجاراة الرأسمالية والاشتراكية .
وبقي القسم الآخر حتى اليوم يعتقد امكان التوفيق بين الاقتصاد
الاسلامي والرأسمالي ، ولكنه سينتهي الى ما انتهى اليه صاحبه وسوف
يفشل في هذه المحاولة .

كما ان جماعة من المفتونين بالنظام الاشتراكي ، اطلقوا الاحكام
الطائشة باتفاق الاقتصاد الاسلامي والاشتراكي ، على معالجات موحدة
للمشاكل الاقتصادية ، واتخذوا من علي عليه السلام وابي ذر بطلين
إشتراكيين . .

والواقع : ان هؤلاء اناس لم يعرفوا الاسلام - رغم انهم نشأوا
في أحضانه - وانفقت الرأسمالية أو الاشتراكية مع ميولهم ، ومصالحهم
الفردية ، فحاولوا ان يبرروا موقفهم ، أو يجرفوا الآخرين معهم ،
بمثل هذه الأ^{كاذيب} ، التي تنم عن الضمائر العفنة ، والعقول
الآسنة القذرة .

وإذا كان ذلك مبلغ المسلمين من الاقتصاد الاسلامي ، وموقفهم
من المبدأ الاسلامي .. فعيناه : ان لا وجود لمبدأهم في واقع حياتهم ،
ومتى كان ذلك فلن يسودوا مهما تعددت منابهم ، وحضارتهم المدنية ،
لأنها لا تجد قيادة تسيروها فوق نظام منتج ينقذهم من الجهل والفقر والتقصيف
ويدرأ عنهم المآسي والويلات .

فمتى ضاقوا بهذه الحياة النكدية التعيسة ، عليهم ان يستسلموا لمبدأهم
وينطلقوا في الحياة وفق أوامره وزواجره .

من هنا كان الواجب يحتم علينا .

١ - أن نستعرض صوراً واضحة عن الاقتصاد في النظام الرأسمالي
والاشتراكي ، وننوه إلى تناقضهما مع الاسلام ، في النقاط المركزية التي
لا تقبل التأويل والتزوير . . ليعلم المأجورون والمغفلون ان الاسلام ليس

رأسمالياً ولا إشتراكياً ، ولن يتفق معهما أبداً ، إضافة على ما فيها من
أخطاء... وأخطاء...

٢ - ان فصل شرطاً عن الاقتصاد الإسلامي ونشرح كيف
أنه يستقل بتنظيم الحياة الاقتصادية ، ويعالج المشاكل الحاضرة ، وفق
نظام دقيق يرفع المستوى الاقتصادي للمجتمع ، إلى درجة لا يمكن أن
يتقاربها المجتمع الاشتراكي أو الرأسمالي .

كما سنبحث في الجزءين الأخيرين من هذا الكتاب عن جانبين
آخرين للإسلام لرفع الستار عن وجوه المنتطعين والمستغلين ، الذين يغالطون
ضماؤهم ثم يسرقون ركائز الإسلام ليتباروا بها ويبيعوها على الإسلام ،
فيجلبوا بذلك أكبر عدد ممكن من المؤمنين ، من حضماؤهم المقدسة ،
إلى مساقط المجرمين .

السيد حسن الشيرازي

كر بلاء

١٧ / ٨ / ١٤٢٩ هـ

١ الاقتضاء

• • • ولا تنس نصيبك من الدنيا • • •

القرآن الحكيم

• • • من لا معاش له ، لا معاد له

رسول الحياة

ليس منا من ترك دنياه لآخرته ، ولا آخرته لدنياه

زين العابدين

الإهداء

إلى القائم المؤمل : المهدي الموعود عجل الله تعالى فرجه .
أرفع هذا الكتاب الصغير . . الصغير . . تعبيراً عن ولائي
الكبير . . الكبير . .

حسن المهدي

تفسير

الاسلام فكرة واحدة، عن الكون والحياة والاجتماع . . . فهو يتحدث عن علاقة الكون والحياة بالانسان ، وعلاقة الانسان بالكون والحياة ، وعن علاقة المجتمع بالفرد ، وعلاقة الفرد بالمجتمع وعلاقة المجتمع بالمجتمع ، وعلاقة الفرد بالفرد ، ثم . . . علاقة المجتمع والفرد مع الله . . . فيعطي كل واحد من هذه المواضيع حقه من الدراسة والتحقيق ، ويستنتج من كل ذلك ، ثم يقرر أحكامه عليها بكل دقة واتقان . . .

وبذلك يتميز الدين الاسلامي عن الأديان ، والمبادئ ، والدساتير التي تعني بجانب ، وتهمل جوانب .

والدين برنامج الانسان في الحياة ، ومخططة ووظائفه في مسيرته الكبرى إلى دار الخلد والمقام . . . تبعاً لدواعي فطرته ، وطبائع الأشياء التي تسير معه . . .

وإذا كان الانسان والأشياء ، وحدة متكاملة ، فلا يكون الدين إلا خطة واحدة تلامس غرائزه وأشواقه ، وتسير عواطفه

وميو له الأصيله ، ضمن تحديد وإطلاق يتناسب والمركة الحامية بين
العقل والنفس .

ومتى كان الدين هكذا . . فمن الصعب جداً إنتزاع إقتصادياته
من غيرها ، فما يتحراها الباحث إلا وتزدحم عليه الأفكار وكلها من
صميم الموضوع . . وما ان يجد حيلة إلا ان يفكر طويلاً ، ليلتقط
الأقرب فالأقرب . .

وقد حاولنا : ان ننظر إلى الإقتصاد الاسلامي ، من الزاوية المادية
لينسجم مع الإقتصاد الاشتراكي والرأسمالي الماديين ، حين التقارن . .
وأهملنا النواحي المعنوية - مؤقتاً - لغير إشعار .

وإقتصاديات الاسلام تدور حول فكرة واحدة هي : تكوين
مجتمع متقارب الطبقات . . اعني تأمين المصالح العامة : إلغاء الفقر
والمرض . . ولا يفقر الغني ، بل يغني الفقير .

وإقتصاديات الاسلام فكرة بين الاشتراكية والرأسمالية
- أو غيرها تماماً - سبقتها الاشتراكية ففشلت ، وتأخرت عنها -
الرأسمالية فسقطت .

وهذا الدستور هو النظام الوسط . . يكون حجة على الناس . .
ومهمناً على النظامين يكشف ما فيهما من مروق وجمود .

طبيعة المال

طبيعة الثروة ، ان تتكدر في جانب ، وتنجسر عن

جانب . .

تبعاً لاختلاف الأعمال والأفكار والأساليب - إلى حيث ترى الكلب
المدلل يرفل في الحرير ، ويمرح في ضياء الكهرباء ، وينعم بأحدث المدافئ
والمكيفات ، في الوقت الذي نجد الطفل البريء - خلف سياج البيت نفسه -
ينفض حياته ، تحت وطأة الجوع ، لفحة الهجير ، أو لدغة الثلوج . .
وفي ذلك فساد المجتمع . فحينما تكدرت ثروة فائضة ، لا بد ان تبحث عن
مسارب ومصارف ، فتأخذ طريقها إلى شهوات الفرد ، واحلامه
الفاجرة . . عند ذلك ينفلت التوازن عن المجتمع - ولا تستطيع ان تعيده
السلطة والنظام - ويوزع إلى حلقات المترفين الجشعين . . وفريق الامعات
والطفيليين وقافلة الرقيق والنجاسين . . (١) . . ووكب الأبطال الذين
يكيدون لهؤلاء جميعاً . . ثم يأتي - بعد ذلك دور السرقات ، والفقر

(١) ولعل أمير المؤمنين (عليه السلام) يرمز إلى ذلك ، حيث يقول :

« مارأيت نعمة موفورة إلا وإلى جانبها حق مضيع ، وما جاع فقير إلا

بما متع به غني » .

والجهل والمرض . . . والابثات المتطاهرة مع الريح في كل مكان .

ثم الثورات !!!

فهذه مشكلة عالمية ! يجب معالجتها من قبل المسؤولين .

الوصفات

وقد حاول علاجها الرأسمالية . الاشتراكية . الشيوعية . الاسلام

وقام كل منها بدور ايجابي جري . . . ! فلننظر : من التانه ؟

ومن المصيب ؟



الرأسماليون

فلسفة الرأسمالية:

تتركز فلسفتهم الرأسمالية الديمقراطية العامة ، على الايمان بالفرد ومصالحه الخاصة . . . ويعتقدون : ان توفير مصالح الأفراد ، خير ضمان لتعديل المجتمع ، وحماية بصورة طبيعية ، فالمجتمع ليس إلا الفكرة العامة عن الأفراد وبتموين مصالح الأفراد ، يكون تأمين مصالح المجتمع . . أما الدولة فهي عميلة المواطنين وحاميتهم ، ونائبتهم في القيام بخدماتهم العامة . . .

هذا هو الخط العريض للنظام الرأسمالي الديمقراطي .
يبتدىء من الايمان بعصمة الفرد وحاجاته . . وينتهي باعلان الحريات الثلاثة : السياسية ، الاقتصادية والفكرية (١) .

(١) هذه الفلسفة - كما تراها - فلسفة مادية كافرة لا تؤمن إلا بالفرد القائم بذاته ، والمنفصل عن الله والدين والآخرة ، كلاشترائية =

- أما الحرية الدينية فهي فرع من فروع الحرية الفكرية العامة ،
التي يعنى بها : أن يعيش الناس أحراراً في أفكارهم وعقائدهم . -

== - تماماً - غير انها تجعل الفرد قاعدة يتركز عليها النظام ، وتعرف الدولة
سلاحاً ينتخبه الفرد للدفاع عن حقوقه ، ويكون المال مقياس
قيمة الفرد والسلع والخدمات ، وحجر الزاوية للاجتماع في جميع
المجالات . . .

والاشتراكية تعتبر الدولة قاعدة ينبثق النظام منها ولها ، والشعب
جهاز مسخر لخدماتها ، وحجم الانتاج مقياس قيمة الفرد والعمل . .
وحجر الزاوية للدولة !

ولكن الاشتراكية انفجرت في مجتمع متذبذب : مضطرب الايمان
والعقائد . . فاستطاعت أن تعلن : إلحادها الفاجر بكل صراحة ووقاحة
أما الرأسمالية الديمقراطية ، فقد ولدت في أحضان الكنيسة والمؤمنين بها
- وإن كانت الكنيسة يومذاك ، عجوزاً موهون القوى ، منهك الأعصاب -
غير انها كانت تحتفظ بهيئتها المنخورة ووقارها التليد . . . فرأى قادة
الرأسمالية : انها ليست بحاجة إلى إعلان ماديها ، ما دامت أحكامها
تنفذ في مختلف الميادين ، دون أن تنكرها الكنيسة والمخلصون لها ولا يعوزها
ان تثير ضجة الكنيسة وهي تسيرها في كل مجال .

و لسنا بصدد عرض النظام الرأسمالي الديمقراطي ، بما فيه من حريات
تؤول إلى عبوديات . . وإنما نبحث عن الحرية الاقتصادية . بهذا التفسير
الذي قرر - للشعوب - المآسي والويلات .

ومتى استعرضنا النظام الاقتصادي لدى الرأسماليين وجدنا
الاقتصاد لديهم مجموعة مباحث عن :

- ١ - حاجات الانسان .
- ٢ - وسائل إشباعها : (السلع والخدمات) .
- ٣ - كيفية توزيع وسائل الإشباع على الحاجات (١) .

وقد علمت الكنيسة الحاد الرأسمالية الديمقراطية ، ولكن لم تعلن
حرباً عليها ، لأنها شلت عن المقاومة والاصطدام ، بعد ما تلاحت عليها
ضربات الشعب ونقمته الثائرة وعرفها الناس دائرة التجسس والاختيالات
والتعذيب والاستغلال .

(١) هذه المباحث الثلاثة ، تعتبر فصلاً واحداً في الاقتصاد
الرأسمالي يسمى بـ « مشكلة الندرة النسبية للسلع والخدمات » ، بالنسبة
للحاجات . ويتلو هذا الفصل ، فصلان آخران :

- ١ - قيمة الشيء المنتج .

حاجات الإنسان

يقررون ان للانسان حاجات الى اشياء شتى ، فلا بد من إشباعها ،
بالنسبة إلى جميع الأفراد . وهذه الحاجات :

١ — قد تكون محسوسة ملموسة للأفراد ، كحاجتهم الى الطعام
والكسوة والسكن . . .

٢ — تكون محسوسة غير ملموسة ، كحاجة الانسان الى الطيب
والنظام . . .

وبعد ذلك تنقسم الحاجات الى :

١ — الحاجات الضرورية للانسان ، والتي لا بقاء له إلا بإشباعها ،

٢ — الثمن ، والدور الذي يقوم به في الانتاج والاستهلاك
والتوزيع .

ولكن حيث ان في هذين الفصلين يبحثون عن الحقائق الواقعية ،
التي لا يؤثر فيها النظام والقانون ، وإنما يصلحان كمباحث تمهيدية لسن
النظام حول الفصل الأول : « مشكلة الندرة النسبية للسلع والخدمات
بالنسبة للحاجات » لذلك لم نتعرض لهما ، وإنما اكتفينا بالبحث عن الفصل
الاول فقط ، وما يستلزمه من نقاط . . .

كحاجته الى الغذاء والكساء والدواء . . .

٢- الحاجات (السكالية) والتي تتزايد وترتقي مع المدنية -
والحضر . . . كحاجة الانسان الى السيارة . القصر . الخادم . الفاخرة
العطور . المنازه . . . (١) .

هذه الحاجات تنمو وتتضاعف ، ولا يمكن اشباعها اشباعاً كلياً ،
حتى ولو وفرنا خيرات العالم لفرد واحد . وبما أن هذا النظام مادي
ديمقراطي ، يرى لكل فرد الحق في اشباع حاجاته ، باقصى ما يمكنه
السيطرة على وسائل الاشباع ، وباي اسلوب يستطيع به من تحصيلها .

وسائل الاشباع

أما وسائل اشباع هذه الحاجات ، فيطلق عليها - عند الاقتصاديين
الرأسماليين - اسم (السلع) و (الخدمات) فالسلع وسائل الاشباع
للحاجات المحسوسة الملموسة ، كالقمح ، الارز ، الرمان . . . والخدمات
وسائل الاشباع للحاجات المحسوسة غير الملموسة ، كالهندسة . التطيب
التعليم . . .

(١) انهم يطلقون (الحاجة) على (الرغبة) فكل حاجة رغبة
وكل رغبة حاجة . وقد جرينا على نفس الاصطلاح ، حرصاً على طهارة القلم

أما الذي يجعل السلع والخدمات صالحة للاشباع فهو - عندهم -
(المنفعة) حتى إذا توفرت في شيء جعلته صالحاً للاشباع ، فالشيء النافع
- اقتصادياً - كل ما يرغب فيه ! سواء أكان مضرّاً أم نافعاً لدى الرأي
العام ، وفي نظر الدين والاخلاق ، فإنه يعتبر نافعاً ، ما دام هناك
راغب يبذل بأزائه الثمن ، فـ (الحجر) سلعة نافعة - من وجهة الاقتصادية
الرأسمالية - كما أن (الزنا) خدمة نافعة في نظرها - و (الخانات)
و (المواخير) لا تختلف - عندها - عن المطاعم والمستشفيات . . .
فكلها يشبع الحاجات ، ويؤدي إنتاجاً شريفاً - في رأي الاقتصاد - .
فالاقتصادي ينظر إلى الأشياء من الزاوية المادية فحسب ، ولا يطل
على المجتمع من فوق ، حيث يشرف على الجميع في نظرة واحدة ، حتى
يستطيع من مقايضة المنافع بالمفاسد ، ليضع كل شيء في موضعه .
هكذا يرى الراقصة والمعلمة تخدمان الاجتماع ، وتنتجان ما يجد
راغباً يبذل له الثمن ، كما يوقف المقامر بجانب الفلاح ، فكلاهما ينتج ما
يشبع رغبة . . . وبعد ذلك فلا يفرق بينهما شيء . !
تلك هي الحاجات ووسائل الاشباع . . غير أن الاقتصاد
الرأسمالي يواجه - الآن - .

مشكلة الندرة

النسبية للسلع والخدمات بالنسبة إلى حاجات الأفراد . ومادامث السلع والخدمات لا تشبع حاجات الجميع فالنتيجة الحتمية لها : أن تشبع حاجات الأغنياء بأكثر قدر ممكن من وسائل الاشباع ، بينما تبقى حاجات الفقراء معطلة يعوزها حتى الخبز . . . وإذا كانت وسائل الاشباع أقل من الحاجات ، فمن الطبيعي أن يكثر الطلب ويقل العرض ، فترتفع الأسعار . . . وتقصّر عنها الأيدي الفقيرة - من هذه الناحية أيضاً - فيتضخم عدد ضحايا الخبز ، وتشيع الجرائم والوفيات والمرض في سبيلها . . .

فلا بد - إذن - من تقرير مصير للقضاء على هذا القصور الاجتماعي وذلك لا يكون إلا بتقوية جهاز الانتاج ، حتى تتوفر السلع والخدمات وتوسع الجميع .

وتشبع حاجات الأغنياء إشباعاً كلياً ، عندما تشبع الحاجات الأساسية - فقط - للفقراء . . . وذلك أقصى ما يبلغه الاقتصاد !

أطراف التجارة

أما توفير السلع والخدمات . فلا يكون إلا باطلاق التجارة الحرة
في الأسواق العالمية ، والموضعية ، وشتى مجالات الاقتصاد .
ذلك ان المصلحة العامة الفردية أقوى حافز للتفكير ، والعمل ،
من أجل تضخيم حجم الانتاج ، وتحسينه مع تخفيض المصارف والنفقات
فالإنسان إذا علم : ان فائض أعماله لا تغتصب منه ، ورأى منافسيه قد
احتكروا أكبر ثروة رأبية ، نتيجة الدأب المتواصل ، عبر الشهور والسنين
سوف تعصف في دمه النخوة ، والغيرة على المال ، ولا يستقر قلبه ،
ونفسه ، وشهوته ، حتى يبذل فوق المستحيل ، ويفرغ إمكاناته ومواهبه
حتى الثمالة ليسبق أقرانه في كل مجال ، فيصبح أوحداً : لا
يدانيه أحد وذلك لا يكون إلا بأشغال أكبر عدد من العمال ،
واستخلاص الطاقات المعطلة .

فيكون في إطلاق التجارة الحرة علاج لـ :

١ — مشكلة الندرة النسبية للسلع والخدمات ، بالنسبة إلى

الحاجات العامة .

٢ — مشكلة الأيدي العاطلة والفقر الناتج من العطل .

(١) فان أكثر طاقاتنا اليوم معطلة لا تستغل ، فنحن لانزرع أراضينا ، ونحمي المياه التي تنحدر إلى بلادنا ونحرسها عن أن تمد إليها يد حتى تنصب في البحار . . كما أننا لا نعرف أن في استطاعتنا أن نزرع الجو ونزرع البحار . . كما لا نعرف ان لدينا خامات يمكن تحويلها إلى منافع فنوجه الجهود والأموال إلى إفنائها . زاعمين انها أضرار وأقدار .
ونحن نكتفي الآن بهذه الأمثلة :

الأراضي المصرية الصالحة للزراعة تربو على ١٢ مليوناً فدانا ! وقد ظهر ان تحت النيل نيلا آخر ، يحوي من المياه المختزنة ، يكفي لمائة فيضان . . والعمال الذين لا يجدون العمل يعدون بالملايين . . وبعد ذلك فالأراضي المزروعة لا تزيد على ستة ملايين أفدنة . أما الصحارى الشرقية والغربية الواسعة ، فقد أهملت مسرعا للشمس وملعباً للأعاصير . والنيل يبقى للفيضانات العارمة ، والأيدي العاطلة تدخر للسراقات والمظالم .
اكتشف أحد علماء « الألمان » : ان في استطاعتنا تخليص عنصر « النيتروجين » وتحويله إلى « نترات » للتسميد . . ومنذ خمسين عاماً أخذوا يزرعون الجو فزاد محصول « القمح » عندهم بمقدار النصف أو الثلثين ! وكذلك الحبوب الأخر .

تحسين الموارد

كما أن التنافس التجاري كفيل بتحسين الإنتاج ١١٠ فكل

= ان النبات يتغذى بضوء الشمس و على الطبقات العليا من البحار

إلى حيث ينفذ ضوء الشمس تتكون نباتات « ميكروسكوبية » وإلى جنب

هذه النباتات حيوانات تأكلها ، وتعيش بها . وهي حيوانات صغار تأكلها

حيوانات أكبر منها ، ثم يتدرج سلم الأحياء إلى حيوانات تأكلها

الأسماك . لذلك أخذوا يسمدون البحار بـ « النيترات » - كما يسمدون

الأرض - كي تجدد النباتات الميكروسكوبية الغذاء في هذا السماد ، فيسرع

نموها وتكاثرها . . . ثم تتكاثر عليها الحيوانات الصغيرة ثم الأسماك . . .

و « الروث » ليس إلا العصف المأكول و « الفير » الآن يتخذ

من نفس الروث الذي نحرقه في الآتون والتنور ، فهو ليس إلا النبات

المحطم ، الذي تكفل الحيوان بإعداده اصنع الفير .

وخرء الانسان مخصص لدينا بالتسميد ، والآن يستخرج منه نوع

من « الصابون » و « السماد » وبعض الأدوية الكيمائية .

وجئنا بهذه الأمثلة كشواهد على أبعاد الطاقات المعطلة التي استخدمها

التنافس التجاري الحر .

شركة ، أفرد يسعى في تحسين بضائمه ، ليجلب رغبة المستهلكين ،
فيصرفها بأبلغ ثمن .

وكذلك يتم توفير الانتاج ، وتحسينه !!

ميكانيكية الثمن

والثمن - بواسطة التجارة الحرة - يمارس شوطاً ناجحاً في معالجة
المشاكل الآتية :

- ١ - تعيين نوع الانتاج .
- ٢ - تقسيم الأعمال .
- ٣ - تحديد الأسعار .
- ٤ - توزيع البضائع على المستهلكين .
- ٥ - توفير أجور العمال والمستخدمين .

تعيين نوع الانتاج

أما الدور الذي يقوم به جهاز الثمن ، في تعيين نوع الانتاج ،
وكميته ، فهو : أن الحافز الرئيسي للمنتجين في القيام بأي مجهود ، أو أية
تضحية في سبيل الانتاج إنما هو مكافأته بما يصلح للأشباع ، أو الحصول

على الثمن - على ما هو الغالب - ومتى كان الثمن العامل الوحيد في الإنتاج ، فمن حرية المستهلكين ان لا يبذلوا الثمن إلا بازاء نوع خاص ، وكمية معينة من الإنتاج - فمثلا - أن المستهلك الذي يرغب عن « التبغ » يتمتع عن شرائه ، ويعوض أمواله بالفواكه - مثلا - وإذا أضرب المستهلكون جميعاً عن استهلاك التبغ ، وأقبلوا على استهلاك الفواكه ، كان من الطبيعي أن يقف إنتاج التبغ ، ويهمل المنتجون ايضاً ، عندما يتضاعف نشاطهم على إنتاج الفواكه ، من تلك الأنواع الخاصة التي تتوافد اليها الرغبات وبتلك الكميات المعينة التي يستهلكها الناس .

هكذا يقرر المستهلكون كمية الإنتاج ، ونوع الإنتاج ، ويفرضون على المنتجين تعديل نشاطهم وفق رغبات المستهلكين . . وهذه العمليات تنفذ على أثر انجازات من جهاز الثمن .

تقسيم الأعمال

ومن بنود الاقتصاد الرأسمالي : لا يأكل الا من ينتج فعلى الفرد أن يسعى في اشباع حاجاته . سوى العجزة وحب الذات يقرر نظاماً طبيعياً يحفز كل فرد على اطلاق غرائزه وميوله ، بالتنعم بأكبر قدر من المتاع ، وهو لا يتوفر الا عن طريق العمل . . فهذان العاملان يفرضان

على المرء الدؤب في العمل والتفكير المتواصلين ، لازادة كمية الانتاج ،
وتحسينه ، مع تقليل تكاليفه ونفقاته . . وهكذا ينهض بقسم من الأعمال
حسب ما تسمح له مواهبه وامكانياته .
كذلك يقوم كل فرد من الأفراد بما يستطيع من العمل ، كما
يستوفي بمقدار عمله من الأرباح .

تحرير الأسعار

للشئ - في نظر الاقتصاد - مكانة آلية في الاحتفاظ بالمستوى
الطبيعي للبضائع بالنسبة الى القيمة ، حتى لا يدع المنتجين حرية تحديد
الأسعار حتى لا يرفعوها بوحى من نهمهم القاسي الى أرفع مستوى . . !
وذلك ان المادة الانتاجية متى قلت تكاليف إنتاجه وتحسينه ، كثر عرضه
على المستهلكين ، وإذا ارتفع سعره عن مقدار إشباعه للحاجة مع الاحتفاظ
بكون الحاجة ضرورية أو كمالية فكل الراغبين يمتنعون عن استهلاكه الا بالمقدار
الضروري ، فلا بد للمنتج من أحد مصيرين بالنسبة إلى الباقي ، إما ان
تبقى بضاعته من دون مستهلك حتى تبور ويخسر ، أو ان يخفض السعر
حتى يبلغ المستوى العادل بالنسبة إلى العرض والطلب . . ومتى علم المنتج
التنافس التجاري الحر ، ورفض المستهلكين بضائعه إلا بالسعر المعين ،

بأدر اليه قبل أن يلحقه الخسران ١١٠

كما أن قلة العرض وكثرة الطلب للمادة الاستهلاكية تدعوان إلى
ارتفاع السعر ليبلغ مستواه الطبيعي العادل ، بالنسبة إلى الحاج الحاجة التي
تشبعها هذه البضاعة ١١٠

توزيع البضائع

وحيث ان المنتوجات العامة لا تسع لاشباع الحاجات العامة ،
والثمن معدل المجهودات ١١ فالانسان لا يستطيع أن يحصل على الثمن
إلا بمعدل مجهوداته الانتاجية ، كما لا يقدر على استهلاك المواد إلا بمقدار
ما يحصله من الثمن . .

فهو في الحقيقة يستبدل مجهوداته ، بمجهودات غيره ، وبمقتضى هذا
النظام لا يستطيع أحد ان يستهلك أكثر مما ينتج .
هكذا يقدر الاستهلاك بمعدل الانتاج حتى توزع البضائع على
الجميع ، ويتمكنوا من إشباع حاجاتهم .

مدير الاجور

والثمن هو القاعدة التي يتواضع عليها المنتجون الفرديون أو الشركات مع العمال والمستخدمين ، بما يضمن لهم اشباع حاجاتهم !! فالعامل ، أو المستخدم لا يقوم الا بعمل يتكفل اشباع حاجاته الأساسية - في الحد الأدنى - حتى لو أراد الرأسمالي استخدامه بأقل من ذلك ، أضرب عن العمل ، والتنافس الحر يحفز المنتج الآخر على استخدامه بما يتفقان عليه ، فيفصل الرأسمالي الأول عن حلبة الانتاج ، ولا تمهد له طريق العودة الى زمرة المنتجين الا بعد ان يوفر للعامل من الاجور ، ما يستقل بالترفيه عن حاجاته . .

غير ان الاجور ربما تختلف تبعاً لاختلاف الجهود التي يبذلها العمال والمستخدمون ، حسب القوانين الطبيعية للعرض والطلب - فمثلاً - ان الأعمال التي ينفقها الكادحون من العمال كثيرة العرض ، لكثرة العمال ، وكثيرة الطلب لكثرة المنتجين - أيضاً - ، لذلك تقابل بأثمان ضئيلة . أما الخدمات التي يتقدم بها المهندسون فقليلة العرض لندرة المهندسين وكثيرة الطلب ، لازدياد عدد المنتجين الذين تعوزهم الهندسة ! لهذا تعادل باجور طائلة ، حتى ان ارباح المهندس تدر عليه الموارد التي تشبع

حاجاته الأساسية ، وشرطاً من حاجاته الكافية ، بينما العامل لا يوفق إلا
لكيف حاجاته الضرورية بكل قنوع وتقتير .

هذه هي الخطوط العريضة لفلسفة النظام الاقتصادي الرأسمالي
الديموقراطي ! التي طالما تبجح بها الكثيرون ، رافعين عقيرتهم الخشنة ،
قبل أن تقبض على دست الحكم وتظفر بسيادة الشعوب ، وما إن فتحت
طريقها إلى مخطط الحياة ، إلا وانكشفت عن سيئات وأخطاء = إستمرت
حتى اليوم لعنة الشعوب ، رغم التعديلات التي تواردت عليها ، من قبل
كل مقنن ومفكر . .

وسنلج - الآن - إلى فشل هذا النظام ، وسيئاته ، وأخطائه
المفضوحة ، وما فيه من عجز ومناقضات . .

فشل الرأسمالية

إن مهمة النظام الاقتصادي - سواء أكان رأسمالياً ، أو اشتراكياً
، أو اسلامياً - هي إلغاء الفقر عن المجتمع ! لا ازدياد حجم الإنتاج ،
ولا توفير ثروة البلاد ، ولا أي شيء آخر ، فأنها تخص علم الاقتصاد !
أما النظام الاقتصادي ، فهدفه الوحيد اشباع حاجات الأفراد . . فرداً
فرداً . ! فهو مخصص بمكافحة فقر الأفراد ، لا فقر البلاد ، أو الأسواق

فالفرد فقير يطلب الخبز ! لا البلاد ، ولا المجموع . . . والقضاء على
الفقر ، هو مقياس النجاح في النظام الاقتصادي ! كما أن بقاء الفقر ،
أو استفحاله في المجتمع ، أكبر دليل على فشل ذلك النظام الاقتصادي
السائد . .

ولكن الاقتصادي الرأسمالي لا يهتمه فقر الأفراد ، وما يصيبهم
بعد ذلك ، وإنما يختصر جهوده لمحاربة فقر البلاد والمجموع ، أما الفرد
فالنظام غير مسؤول عنه ، مادامت ثروة البلاد مكفولة ، والانتاج متوفر
فعليه : أن يعمل (١) لينتج ، فيأكل (٢) .

(١) - لقد كانت البلاد الرأسمالية في انتعاش اقتصادي ، قبل
تحكم الرأسمالية فيها ! وفي غضون تطيبتها أصيبت البلاد بصدمة اقتصادية
هو جاء جعلت عدداً هائلاً من الفلاحين فقراء متسولين ، حتى اضطربت
البلاد بهذا الفقر المتزايد فالتجئوا الى إصدار القوانين القاسية ، الاكراه
على العمل الإجباري . وفي عام ١٥٣٠ م قرر هنري الثامن قانوناً جاء
فيه : . . . وبالمقابل فإن الجلد والحبس من نصيب المشردين الدائمين ،
فيربطون الى مؤخرة العربات ، ويجلدون حتى يسيل الدم من أجسادهم ،
ومن ثم يقسمون الايمان المغلظة بان يعودوا الى مسقط رأسهم ، أو حيث =

والنظام الرأسمالي يهدف الى غاية واحدة ، ويعمل للوصول الى
ارفع مستوى ممكن من الإنتاج ، وزيادة ثروة البلاد ، والدخل الأهلي ،

= عاشوا السنوات الثلاث الأخيرة من عمرهم ويأخذوا بالعمل ٠٠٠ «
أما ادوارد السادس فان قانوناً صدر في العام الأول من عهده :
١٥٤٧ م يأمر بـ « أن أي امرأ يرفض العمل يحكم عليه بان يستعبده من
وشى عليه كعاطل عن العمل ، ثم يكون له الحق في أن يجبره على القيام
بأي عمل شاء . مهما كان مقرفاً ، وله الحق في اكراهه على ذلك بالسوط
والسلاسل ٠٠٠ واذا هرب ثلاث مرات أعدم كمجرم أثيم ٠٠٠ واذا
ضبط اي متشرد عاطل عن العمل طوال ثلاثة ايام ، فيجب ارساله الى
مسقط رأسه ، ودمغ في صدره بحرف (م) ٠٠٠ ويمكن استخدام الفقراء
من قبل اشخاص يريدون تقديم الطعام والشراب لهم ، وايجاد عمل من
اجلهم ٠٠٠ « وهذا النوع من العبيد استمر في انكثرا حتى القرن التاسع
عشر ١١٠

وفي حكم الزنايين ، عام ١٥٧٢ م صدر قانون ينص على معاقبة
كل متسول لا يحمل رخصة ، ويزيد عن الرابعة عشرة في المرة الاولى او
الثانية بالجلد الشديد ، ثم يدمغ في اذنه اليسرى ، الا اذا تطوع شخص =

ويحسب : ان ازدياد الدخل الاهلي ، و تضخيم حجم الانتاج في البلاد ، يقضيان - بصورة طبيعية - على فقر الافراد ، وذلك بتمكينهم من اخذ الثروة ، حين تترك لهم الحرية في العمل ، لانتاجها وحيازتها ... فالنظام الاقتصادي - في نظرهم - ليس لاشباع حاجات الافراد ! بل لايجاد اكبر قدر ممكن من الانتاج ، واشباع حاجات المجموع جملة . ! اما الافراد ! فلهم حرية التملك والاكتساب ! وعليهم : ان يستفيدوا من هذه الحرية ، وينالوا من وسائل الاشباع ، كل حسب مايملك من عناصر الانتاج . ! وبعد ذلك سواء - لدى الاقتصادي الرسمالي - ان حصل

= باستخدامه لمدة سنتين . . . لكنه اذا تكرر المجرم للمرة الثالثة ، فإنه يعدم - دونما رحمة - كمجرم اثيرم . . . »

وهكذا استمر اصدار مثل هذه القوانين واعنف منها ضد العاطلين والمتسولين حتى القرن الثامن عشر ، ولم يبلغ مفعولها الا في حكم الملكية « آن » (كارل ماركس راس المال ج ٣ ص ٢٦٨ - ٢٧١)

(٢) وهذا اقصى تناقض في الاقتصاد الراسمالي ، فهو يبتدىء بجعل الفرد قاعدة يتكون النظام منه ، ولاشباع حاجاته ، ثم ينتهي بأزاحة الفرد ، وحقوقه ، وواجباته عن النظام !!

الأشباع لجميع الأفراد، أو لبعضهم دون بعض . . . !

عجز وانهازم

فاذن تتلخص الفلسفة الرأسمالية : - الحالية - في هذه العبارة : يجب تمويل البلاد بالثروات الطائلة، فانها طاقة خلاقة يجب حمايتها، والانتاج مما لا بد منه للتوفير عن المجموع . . . أما توزيع الانتاج على الافراد، فعلى الشعب أن يقوموا بذلك . . . ! فماذا فعل النظام الاقتصادي الرأسمالي إذن؟ إن المشكلة الاقتصادية، هي توزيع الانتاج على الافراد ! ولا غير ! والنظام الاقتصادي الرأسمالي ينكل عن معالجتها ! فهو فاشل . . . !

سيئات الرأسمالية

لقد كان الناس يأملون : أن يربحوا من النظام الاقتصادي الرأسمالي إلغاء الفقر، وتكوين مجتمع متقارب الطبقات ! وما إن طبق هذا النظام، إلا وانقضت آمالهم عن جرائم وسيئات، لم يجدوا إلى تبريرها سبيلا . . . ودفعوا في سبيلها أفدح الأثمان .

من هنا وقعت البشرية في دوامة من المآسي والويلات، والدماء والدموع، لا تستطيع الهروب منها إلا إلى أسوأ منها . . . وسوف يضيق

المجال لو استمرضنا ما أصابت البشرية من هذا النظم - ام الطائش ، كما هي
في واقع الحياة . . . غير أنا نشير إلى بعضها من بعيد : !

نكويته الطبقات

فقد أعلن النظام الاقتصادي الرأسمالي : حرية التجارة والاكتساب ،
بشتى الوسائل والألوان ! ! واتفق هذا الإعلان ، مع دوى المعامل ،
وهدير المصانع ، التي تعهدت أداء شطر كبير من الأعمال ، واكتساح
القسم الأكبر من العمال . . . فأهمل الناس الصناعات اليدوية - التي كانت
تنفق على الطبقة الوسطى ، وقسط من العمال - ولم يكن يستطيع استثمار الآلة
إلا الصفوة من أرباب الثروات ، وقد استخدمت الحريات والضمانات
المقدسة ، التي قررهما النظام الرأسمالي ، للتوسعة في استغلال الأفراد
والأموال .

فأصبح الناس ! وقد وضع أصحاب الثروات الكبرى أصابعهم على
المعامل ، ومنابع الثروة الأخرى : (الأراضي الزراعية ، الخامات ،
العمال . .) والفئة الوسطى على شفير الهاوية ، مشرفة على السقوط - لأن
المستهلكين انصرفوا عن المنتوجات اليدوية ، وازدهروا على الصناعات
الآلية - وعطل العمال الذين أخذ الحديد يمارس وظائفهم ! وجماهير العمال

الآخري بقي تحت رحمة تلك الصفوة ، التي لا تعرف إلا مغامرها ومآربها ،
ولا تؤمن إلا بالمادة ، ولا تقدر الرحمة والأنسانية إلا من أنواع
الجن الفكري .

وهكذا انقسم المجتمع إلى طبقتين :

١ - الأقلية المتربعة على قمة الثراء ، المزودة بأوسع الحريات والضمانات
القانونية ، والتي تملك مصير الملايين ، وتستخدم حتى السلطة الحاكمة ،
في أعمالها الابتزازية ، وظيفتها الدائمة : أن تستغل حاجة الأكثرية إليها ،
فتلتقط القادرين ، لتفرض عليهم العمل ، في مدة لا يمكن الزيادة عليها ،
وباجور لا تنفي إلا بالحياة الضرورية . . ثم تنطلق في إشباع رغباتها الى .
وهكذا برز بعض الشركات ، ويزانيتها تصارع ميزانية الدولة .
كما أن أقل من (٤٠٠٠ : أربعة آلاف نسمة) - في مصر - قبل إصدار
قانون الإصلاح الزراعي ، كانوا يملكون ثلث جميع الأراضي المصرية ،
وثلث جميع النقود الموجودة في البنوك المصرية . .

وأخيراً ، وبتأثير الخوف من الشيوعية ، أمموا الموارد العامة - إنجلترا -
قبل سنوات ! أما في أمريكا ، فحتى اليوم نجد منابع الوهابية ملكاً للأفراد
٢ - الأكثرية السحيقة ، المنهارة في اعماق الفقر المدقع البريء ،

والخطام البشري المنتشر في الشوارع والطرق ، والعمال القذرين الذين يكدحون مع العجلات والدواليب ، في الزيوت النتنة السوداء . . . حتى كأنهم الحديد المتحرك ، أو الديدان التي تغوص في الوحول والمستنقعات وإن خطاب « غلادستون » عن الميزانية ، يعطينا صورة بارزة عن وضع الجماهير التي تنزلق على حافة الأملاق عندما يقول : « ليست الحياة البشرية ، في كل تسع من عشر حالات ، سوى صراع من أجل الوجود (١) » وكما يتحدث عن ذلك « .س. لينغ » قائلاً : « لسنا نعرف مكاناً ضحيته فيه حقوق الأشخاص بكل صراحة وشفافية ، لحقوق الملكية ، كما هي الحال في مساكن الطبقة السكادحة . وأنه يمكن اعتبار كل مدينة كبرى مكاناً للتضحية البشرية مذبحاً تحرق عليه سنوياً آلاف الأشخاص كضحايا لمولوخ البخل (٢) » .

وهكذا وجد في إحدى البلاد الرأسمالية : رجل ورث عن أبيه : خمسمائة مليون جنيهًا ، ثم صار الذهب يتدفق عليه كما ينهمر الحمم الوهاج على جوانب البركان ، وقدر فائضه كل أسبوع بمليون جنيهًا - هو

(١) نفس المصدر ج ٣ ص ١٤٠

(٢) هامش نفس المصدر ج ٣ ص ١٤٨

« جون دو كفلر » ! ورجل يعمل في المزرعة كل يوم (عشرة) ساعات ويتقاضى راتباً مقداره : (خمس) سنتات - يومياً - ! وفتاة وجدت ميتة فكشف الفحص الطبي : أنها ماتت جوعاً ! وفتيان انتحروا فقراً . . .

والسبب في تكون هذه الطبقات الجائرة : أن شيئاً من الأراضي الزراعية والخامات ، لم يزدد بواسطة الآلة ! والذي حدث : أن المنتوجات الآلية حيث كانت أجود من المنتوجات اليدوية . وأرخص - لأنها اعتمدت على الآلة الحديدية ، لا على العضلات الحيوانية - جلبت رغبات الناس ! وبالتالي ، خفضت أسعار المنتوجات اليدوية هذا من جهة ومن جهة أخرى كان الرجل الواحد مع الآلة ينتج أضعاف ما ينتجه نفر من عمال اليد ! فكان من الطبيعي : أن تنخفض أجور عمال اليد كثيراً ، ويصبح راتب عامل الآلة ، أضعاف رواتب عدد من عمال اليد . . . لذلك كله أضربت عمال اليد ، وخسر أسيادهم ، وأصبحوا - جميعاً - برتبة العمال . . . وهكذا تقلصت المنتوجات اليدوية عن الاسواق . . . فبقيت الأراضي الزراعية والخامات كلها ، تحت أيدي أصحاب الآلة ، فكان على الناس : أن يخرجوا أرزاقهم من أيدي أصحاب الآلة . . . ! فما كان من أصحاب الآلة إلا أن زجوا بوفر من العمال في ملحة الاقدار ، واستخدموا القسـط

الآخر وحيث كانت جهودهم منصبة على الاستزادة من الفائض ،
دون ان يحرصوا على سلامة المجتمع ، رفعوا الأسعار إلى حيث شئت لهم
مطامعهم ! فكان العامل - في الحقيقة - لا يتمتع إلا بما يساوي قسما من عمله
أما مايساوي القسم الآخر ، فكان يتسرب إلى صناديق صاحب رأس
المال ! ! ! فكان العامل يتدهور نحو الهوة ، عندما جعل سيده يرتقى
نحو القمة ! كما صرح بذلك « غلادستون » قائلا : « إنه لمن الصفات
المحزنة للوضع الاجتماعي في هذا البلد ، أننا نجد إلى جانب النقص في قوى
الشعب الاستهلاكية ، وإلى جانب الزيادة في حرمانات الطبقة العاملة
والأجراء ، ويؤسها ، تجمعا مستمرا للثروة في الطبقات العليا ، وزيادة
متصلة للأسمال في الوقت نفسه (١) » .

وقد أكد ذلك « غلادستون » حيث قدم ميزانيته قائلا :
« من ١٨٤٢ إلى ١٨٥٢ زاد الدخل الوطني الخاضع للضريبة ، بنسبة
٦ ٪ . . . وفي ثمانية سنوات من ١٨٥٣ إلى ١٨٦١ ، زاد بنسبة ٢ ٪
على أساس عام ١٨٥٣ ! وإن هذه الحقيقة اباعثة على الدهشة العميقة ، حتى
لاتكاد تصدق . . . الزيادة المسكرة للثروة والقوة . . . المحصورة كليا

(١) نفس المصدر ج ٣ ص ١٣٨

في الطبقات المالكة . . . يجب ان تعود بمنفعة غير مباشرة على السكان العاملين ، لأنها تخص بضائع الاستهلاك العام . فبينما كان الغني يزداد غني كان الفقير يصير أقل فقراً (١) . . . » .

وعندما كان العامل يحتم على سيده أن يرفع الأجور ، لا يفتأ ان يرفعها غير ان شيطان المادة كان يسول له : ان يرفع بمقداره سعر البضاعة ، كي يتدارك الأمر فلا تقل ارباحه ، كما يكشف ذلك « غلاد ستون » قائلاً : « انا لا انكر ، بكل تأكيد : ان الأجور قد ارتفعت لهذه الزيادة للرأسمال (في السنوات العشر الأخيرة) ، بيد ان هذه الحسنة الظاهرة تذهب هباءاً حتى درجة بعيدة ، لأن عدداً كبيراً من ضرورات المعيشة قد أصبحت أغلى ثمناً . . . إن الغني يزداد غني بصورة سريعة ، فيما لا نجد أي تقدم محسوس في الرغد الذي تتمتع به الطبقات الصناعية (٢) . . . » .

فالعامل - على أي حال - لا يستطيع ان يعيش مرفهاً ، وإن كانت تدبر عليه مدد من قبل صاحب رأس المال ، والعامل يريد أن يعيش سعيداً ولا يطالب بأي شيء سواه ، وذلك مالا يناله تحت هذا النظام . كما

(١) نفس المصدر ج ٣ ص ١٣٩

(٢) نفس المصدر ج ٣ ص ١٤٠

يدلي بذلك الدكتور «سيمون» في تقريره بخصوص هذه الحقائق، حيث يقول: «... وإن لمن الصحيح فيما يخص عمال المدن، أن العمل الذي يحصلون بواسطته على مرتبهم الهزيل يمدد بصورة دائمة تقريباً... ومع ذلك فأن من المؤكد: أننا لانستطيع أن نقول، إلا في حالات قليلة،: أن هذا يكفي لأعالتهم... إن ذلك لا يعدو كونه على نطاق واسع جداً مسيراً يطول أو يقصر نحو الأملاق (١)

النتائج

وتكوين الطبقات ليس مما يضر الفقراء فحسب، وإنما يسبب المشأكل للفقراء والاغنياء على حد سواء، فقد جاء في الاحصائيات العالمية «ان ٩٠٪ من حوادث الاجرام والاعتقال مصدرها الفقر... وهذه الجرائم والاعتقالات تتوجه نحو الأغنياء!! كما ان الفقراء يعتنقون المبادئ الهدامة لمطاردة الفقر، فيصبون العذاب الأليم على رؤوس الناس... وقد جاء في احصائية اخرى: «ان ٧٠٪ من القلق الذي نعانيه مرجعه الى المال، وان معظم الناس يعتقدون: ان متاعهم ستنتهي متى ازداد دخلهم بمقدار ١٠٪ وقد يصدق ذلك في بعض الاحيان، ولكنه في اكثر

(١) نفس المصدر ج ٣ ص ١٤٠

الاحيان لا يصدق « (١) . فقد ثبت : ان الاسراف يهدد كيان الانسان
بالموت المبكر ، وشتى الامراض ... فان اجهزة الجسم لو افترطت
في استهلاك طاقاتها تحطمت ، وسوف لا تغفر للانسان صغيرة ولا كبيرة ...
كما ان الارباح الفائضة تولد مصارف جديدة ، وتسبب المشاكل
الاجتماعية الفادحة ...

الغناء والاديان

إن فلسفة الاقتصاد الرأسمالي لا تنسجم مع فكرة الأديان ! فالإقتصاد
الرأسمالي يعمل لتوفير الإنتاج ، من أي سبيل كان ، والأديان لا ترضى
بالظلم ، والرشوة والربا ، والاحتكار ، وسائر الموارد المحرمة ... كما أن
الاقتصاد الرأسمالي يقرر لكل فرد الحق المقدس ، في إشباع حاجاته كلها
في حين أن الأديان تمنع : الزنا ، والمقامرة ، والخمر ، والغناء ، واللهو ...
والاقتصاد الرأسمالي يحاول تكريس جهود الناس ، ومجالات نشاطهم
في الإنتاج والاستهلاك ... فلا بد أن يعبدوا ربا واحداً هو المادة كي
لا يفكروا إلا فيها ، ولا يعملوا إلا لها . اما الأديان ، فتوزع القوى
والثروات إلى جميع جوانب الحياة ، وتحدد علاقة الفرد بالمادة . فهي إذن

(١) دع القلق ... ص ٣٧١

تعرقل طريق الاقتصاد . . فلا بد من إلغائها !
والحرية الدينية لا يعني بها إلا أن يكون الفرد . مؤمناً - في قلبه -
برب ونبي وإمام . ! وليس له الحق في تطبيق دينه على المجتمع . فالدين لله
والوطن للجميع (١) .

مأساة الفضيلة

وما دامت الأمور تقدر بمنافعها المادية ، فمن الطبيعي سحق القيم
المعنوية ، والفضائل الخلقية ، وكبت البواعث الفكرية ، والنزعات النبيلة . .
فالمجتمع الرأسمالي الذي يرى الإنسان - كسائر الحيوانات - مجرداً عن
الميول الروحية ، والأفكار الانسانية النبيلة ، والأهداف التي تسمو عن
عالم المادة وجواذبها ، ولا يعرف للفرد كرامة معنوية وسموا روحياً ،
بل يتطرف في الاتجاهات والموازن المادية البحتة ، ولا يقدر النجاح
والفشل إلا بالاستغلال والاستهلاك ، وإشباع الجوعات الجسدية وتوفير
ثروة البلاد لا بد أن يشذ مجتمع يسوده هذا النظام عن الفضيلة ، ويفرغ
بالجرمة . . .

وإذا آمن الفرد بالمادة ، وعرفها مقياساً وهدفاً للحياة ، وعلم أن
ميدانه ونصيبه في هذا الوجود ، هو هذه الفترة من حياته الخاصة . . وأن

له الحرية في التصرف والاستثمار . . . وأنه المسؤول عن نفسه ، ولا مدافع عنه إلا قواه ، ولا غرض من حياته إلا مصالحه الفردية ، وأنه في خطر من كل مصلحة من مصالح الآخرين ، التي قد تزاحمه على هدف . . . عند ذلك يشعر الانسان : أنه في صراع دائم ، وجهاد لا ينقضي ، وقد يستبد به الخنوع ، وتنسبوا قواه . . . فيرضى : أن يعلن انهزامه ، ويضع حداً لحياته بالانتحار . . . ولكن مادام حب الذات يحفزه على الاستمرار في الجلال ، فإنه لا يفتأ يتصاول من كل جانب ، ويسرق ، ويغش ، ويخون . . . ويعمل كلما تمليه عليه هواجسه ووادره ، ليوفر على حاجاته وميوله وأغراضه ، اكبر قدر ممكن من وسائل الأشباع . . .

وهكذا نرى المجتمعات الرأسمالية ، تعرف - من الضروري - إطلاق البغاء ، وتشجيع معاقرة الخمر ، وشرب الافيون ، وارتكاب المحرمات كلها ، لأنها تشبع نوعاً من الحاجات ، وتجلب قسماً من الثروات وهل يعرف المجتمع الرأسمالي غير الحاجات والثروات ؟

الخمر

وكذلك نهض قوموا استغلوا الحرية الشخصية للأكتساب ، وراحوا يبيعون الخمر على قوارع الطريق . . . جلباً للثروة الى جيوبهم ! ولم يكن

هناك ثائر ينقذ المجتمع من غوائل هذا الطاعون الفتاك ، بل حافظت
السلطات والقوانين على مصالح الخمارين ، ودافعت عنهم بالسلاح . . .
والقضية التالية تضمن لنا إبراز مكانة الأخلاق من النظام الرأسمالي:
في إحدى الدول الشقيقة ، عرضت لائحة على البرلمان لمنع استعمال
الخمر ، فكان الجواب الأول والأخير ضدها : « إن الكحول تلتقط
للدولة كل عام (٤٠ : أربعين مليوناً) من الـ (٠٠٠) وذلك وفر كبير
لا يمكن الغض عنه . . . » مع أن نواب البرلمان - جميعاً - اعترفوا
أثناء المحاورات ، بمضار الكحول الفردية ، والاجتماعية . . .

الربا

وجاء آخرون فأخذوا يرايون الناس بأموالهم ، ونشروا فخاخهم
في القاصية والدانية ، وراحوا يمتصون دماء العاملين ، ويخلفون ورائهم
الأساطير والأمثال بصورة قانونية جريئة ، كي لا يسلم منهم أحد بقطرة
من دمه . . . !!

الفساد

وقام آخرون فاشاعوا في المجتمعات : الفساد ! وابتكروا له طرقاً

حديثه تنسرب الى جميع شعب التجارة ، حتى لم يسلم مكسب من المكاسب
من عنصر القمار ، ومآثمه وكان لهذه العناصر الثلاثة : الخمر ، الربا ،
القمار . أثراً بعيداً في تفسخ الأخلاق ، وتكوين الطبقات .

وكذلك انتحرت العفة ضحية الترف الغليظ ، والأغراض المثيرة ،
الذين تحفل بهما حياة المترفين ، مع ما عليه الاكثرية من الفقر والحرمان .

الباطل فارغة

وقد يحلو للمتمشدين من أنصار النظام الرأسمالي : أن يدللوا على
وجود الأخلاق في المجتمع الرأسمالي بأوهام خرافية ، ليس لها في صميم
الواقع أي أثر !!

ذلك أنهم يقولون : إن الهدف الشخصي بنفسه يحقق المصلحة الاجتماعية
، وأن النتائج التي تهدف اليها الأخلاق تتحقق في المجتمع الرأسمالي ،
لأن طريق الإيمان بالأخلاق ومكانتها الذاتية أو الأخروية ، بل عن
طريق الدوافع المادية الفردية ، فالإنسان حين يقوم بخدمة اجتماعية ، يشمله
قسم من تلك الخدمة العامة ، باعتباره عضواً في المجتمع الذي خدمه ، وحين
ينقذ حياة فرد من الخطر ، فقد أفاد نفسه ، لأن هذا الفرد سوف يخدم
المجتمع ، فيعود اليه نصيب منها

غير أن هذه الكلمات البراقة لا تكون إلا خلاق في المجتمع ، فإن
كثيراً من الخدمات التي يسديها الفرد إلى المجتمع ، تبعاً للدوافع المعنوية ، لا تعود
إليه بخير أبداً (١) فالأنبياء جميعاً أنفقوا في سبيل المجتمع أوسع الخدمات
فلم يشكرهم المجتمع إلا بالسب أو السيف . . . و « غاندي » حرر الهند ،
و « إبراهيم لنكولن » حرر العبيد ، ورفع أعدائه إلى المناصب الخطيرة . .
ثم كان نصيبها الاغتتيال ! ! !

ثم لو كان الإنسان يخدم المجتمع ، ليعود إليه نصيب من تلك الخدمة
كان الأجدر : أن يكرس تلك الخدمة لنفسه - فمثلاً - لو كان الإنسان
يطعم الناس ليشارك معهم في الأكل - ولا غرض سواه - فالعقل يفرض
عليه : أن يدخر - مجموع الطعام لوجبات نفسه ، وهل من المعقول : أن
يوزع الفرد على المجتمع الملايين ، ليغنم واحداً من نفس ماله . . ؟

(١) لقد شفى المسيح عليه السلام عشرة من المفلوجين - في يوم
واحد - فلم يقدم له الشكر إلا واحد منهم . .

و « صمويل لا بيتز » الذي كان محامياً ثم قاضياً ، أنقذ (٧٨) ثمانية
(وسبعين) رجلاً من الكرسي الكهربائي ، فلم يشكره أحد من هؤلاء
(دع القلق . . ص ٢١٧)

وليت الأمر وقف عند هذا الحد ، إذن لهانت المآسات ، ولكن
الاقتصادى الرأسمالى أدى إلى :

انحيار المجتمع

فرجل الاقتصاد لا يحارل تنظيم المجتمع كما يجب أن يكون ، وإنما
تتمه المنافع والمصالح ! ! فهو لا يغش حتى تنجح تجارته ، وتكثر رواده ،
وإذا ربحت تجارته بالغش والخديعة فالنظام الرأسمالى يسمح له مباشرة ،
وهو لا يتكفل الفقراء تلبية للبواعث الدينية أو العاطفية ، وإنما يعيّلهم
مخافة أن يسرقوه أو يقتلوه ، أما إذا أمن مكرهم فالتفكير الرأسمالى يؤكد
عليه تجويعهم ! ! !

وهنا يتبلور الاقتصاد الرأسمالى فى إطار جديد ، هو الاستغلال
والاستعباد - بلا حدود - فمن حق الصفوة من اصحاب الثراء : ان يستغلوا
حاجة الأكرية اليهم ، فيفرضوا عليهم الأعمال المرهقة ، بأجور بخسة
ضئيلة ، لاتضمن الحاجات الضرورية للإنسان ، فيوزع المجتمع إلى اقلية
مترفة ، تسود وتستهلك ولا تنتج ، واكرية تعمل ولا تسود ولا تستهلك
إلا قليلا . . .

هكذا تحكم الأقلية على الأكرية ، رغم ديموقراطية هذا النظام !!

وبعد ذلك يأتي دور .

الاستعمار والحروب

١ - العمال المنتجون ، لا يستطيعون ان يستهلكوا بمقدار ما ينتجون لضئولة اجورهم والسادة المتخومين لن يأتوا على مجموع الانتاج مهما حرصوا وشدة حركة الانتاج وتدفعها ، بدافع الحرص والاشتغال المادي (١) جعلت المنتجات الفائضة اكثر من الاستهلاك ، فتجد المخازن تنص بالبضائع ، والمعامل تخب في الفايض والأسواق جامدة غافية فلا بد للسادة المالكين : أن يبحثوا عن اسواق متعطشة الى بضائعهم ، ولا بد ان تخرج هذه البضائع الى خارج الحدود ، والجمارك لا تسمح أن يكون الوارد إلا أقل من الصادر - لتنمية ثروات البلاد - فاذن أين تصرف هذه البضائع ؟ إلا في الدويلات التي لا تملك المقاومة والصمود . . . من هنا تنطلق الدول الكبار تستعمر ما تستطيع من الدول

(١) في بعض البلاد الرأسمالية كـ « اليابان » و « فرنسا » يتخذ

العمال في المعمل القبقاب المنصوب على عجلات صغار ، ليكون تنقلهم في المعمل أنشط من المشي أو العدو . . . وهذه الحركات العنيفة نشرت فيهم الصداع الدائم والمستريا .

الصغار ، لتصرف فيها بضائعها ، وتفرضها على الشعوب بأثمان تقدرها
بنفسها . وهذا هو الاستعمار السافر .

ويتلو ذلك تطاحن الدول الكبار حول إستعمار الدويلات ، وهذا
ما لا ينتهي إلا بالحروب . ١١

٢ — ان وفرة الانتاج تتوقف على وفرة الخامات ، وجميع الموارد
الموجودة في الدولة موزعة بين أصحاب رأس المال ، فلا بد أن يمدوا
أبصارهم إلى آفاق جديدة ، ومناطق تكتض بالمواد الأولية ، لينشروا
نفوذهم عليها ، فيمتصوا الموارد ، ويسلبوا الامتيازات ، وهذا هو الاستعمار
وهنا يكون التنافس والتناطح على الاستغلال ، وإهدار الأموال السخية
في سبيل الدعاية والتجبيذ !

فاذا كانت هناك دولة قوية يرضخ لها الجميع إمتصت دماء العالمين
بكل هدوء . وتحت شعارات وطنية مغلصة ، وويل للناس إذا تكافئت
القوى ، ولعلمت الحروب تلتهم الرطب واليابس (١)

(١) والقضية التالية تحدثنا بأسهاب ، عن مدى صدق هاته
النقاط ، التي سجلناها :

« كان التجار الانكليز » يحملون الافيون إلى بلاد الصين ، وقد
اعتاد الصينيون : أن يدخنوا الأفيون الخالص ، دون أن يمزجوه بالتبغ —

٣ — إن هناك تبايناً شاسعاً بين طبائع البلاد ، ومناخاتها ، تبعاً

= فتقل تكاليفه وأضراره ، وتبعاً لذلك سرى فهم « الملاريا » والفقر ،
وفي عام ١٨٠٠ أصدرت الحكومة مرسوماً لمكافحة هذا الداء ، الذي جعل
يهدد كيان الشعب وثروة البلاد ، فمنع من إستيراد الأفيون منعاً صارماً ،
ولكن الأرباح المتضاعفة - وخصوصاً بعد إعلان المنع - حملت التجار على
التهرب ، وشراء ضامر المسؤولين بالرشى وازداد التهرب بعد عام ١٨٣٢
فاضطرت الحكومة إلى إتخاذ إجراءات حازمة لتحديده ، وعينت
« لن تسي هي » مأموراً لمقاومة التهرب فأرغم جميع التجار
الأجانب على أن يسلموا الكميات الموجودة لديهم من الأفيون
المهرب ، وأحرقها !

وحيث كان أغلب الأفيون الذي أحرقه « لن » ملكاً لتجار
بريطانيا ، أعلنت عام ١٨٤٠ حرباً على الصين ، بحجة الدفاع عن كرامتها
وشرفها ، وعرفت هذه الحرب بـ « حرب الأفيون » . وعندما ضعفت
الصين أمام الاسطول البريطاني إستسلمت لها ، وانتهت الحرب بفرض
تعاطى سم الأفيون على أهل الصين ، ووقعت معاهدة « نانكنج » التي
أرغمت الصين على فتح خمس موانئ في وجه التجارة الأجنبية ، واقتطعت
بريطانيا جزيرة « هونغ كونغ » وابتزت قسماً كبيراً من المال ، كتعويض =

للفروض الطبيعية . . . ! فبينما نجد بعض البلاد يثقل بالخشيرات ، ويطافح
بالمواد الأولية ، حتى ان في ترابها انواعا من الخامات ، نجد إلى جانبها
بلاداً قاحلة جرداء ، يسودها المحل والجذب . . . والرأسمالية الكبرى
حيث تسعى نحو إنجاب أكبر قدر من الإنتاج ، لا بد لها . أن تقوم
بتقسيم عالمي ، للأعمال والمناطق ، تفرضه المراكز الرئيسية للصناعة الكبرى
على سائر المناطق ، فتقلب قسما من الكرة الأرضية ، التي تغلب عليها
عن كمية الأفيون التي أحرقها « لن » وعن خسائر الحرب التي
أقامتها ضد الصين .

غير أن القضية لم تنته بعد ، فقد ظل فصل محزن في هذه الرواية ،
فقد تبعت المعاهدة محاولة التبشير ، وأعقبتهما ثورة « هنج من شوان » ضد
المعاهدة والتبشير . وبلغت ضحايا ثورة « هنج » ٢٠ مليون نسمة . . !
وبعد ما انتصرت التجارة الأجنبية ، إحتكرت أسواق الصين ،
لبضائعها الفائضة عن استهلاكها المحلي ، وجعلت ترفع الأسعار متأثرة
بالأسعار العالمية ، ثم بعد ذلك كانت ثورة « تاينغ » وفوضى شامل انتهزته
الدول الغربية ، لانتزاع الامتيازات والأراضي الصينية . . . واتصلت بعد
ذلك سلسلة . . حروب . . حروب . . إنتهت بالشيوعية .

تلخيص (نهرو . لمحات من تاريخ العالم ص ١٢٥ - ١٣٢)

السهول ، وتتفجر بالمياه والاشجار كأكثر البلاد الاسلامية الى مناطق
 زراعية ، وحقول ومراع ، لانتاج الحبوب والفواكه وإنجاب الانعام
 وما يتبعها (١) .

(١) وهكذا تحولت الهند - قبل تحررها - واستراليا ، ورأس
 الرجاء الصالح الى مخازن هائلة من الصوف والقطن لبريطانيا واليك ارقامها
 على سبيل النموذج :

القطن المصدر من الهند الى بريطانيا (بالارطال) :

١٨٤٦ ١٤٣ ر ٥٤٠ ر ٣٤٠

١٨٦٠ ١٦٨ ر ١٤١ ر ٢٠٤

١٨٦٥ ٦٩٠ ر ٩٤٧ ر ٤٤٥

الصوف المصدر من الهند الى بريطانيا (بالارطال) :

١٨٤٦ ٥٨١ ر ٥٧٠ ر ٤

١٨٦٠ ١٧٣ ر ٢١٤ ر ٢٠

١٨٦٥ ١١١ ر ٦٧٩ ر ٢٠

الصوف المصدر من رأس الرجاء الصالح الى بريطانيا (بالارطال) :

١٨٤٦ ٤٥٧ ر ٩٥٨ ر ٢ =

وتحول المناطق الوعرة القاحلة ، الى مراكز صناعية تغص

بالمعامل والمصانع . ١

وهذا لا يكون إلا اذا سيطر الوطن الام على جميع البلاد بالاستعمار
حتى يفصلها الى مراكز صناعية ، أو مخازن زراعية وذلك هو الاستعمار ،
الذي يوزع مقادير البلاد تفاصيل . . . تفاصيل . . . ليبدد قواها
ويبعثر خيراتها ، كما يسول له عملاق المادة ، ومردة الشياطين ليسهل له
استغلالها ابشع استغلال .

اخطاء الرأسمالية

لا يسعنا - الآن - : أن نسطر جميع الأخطاء التي يحفل بها هذا

١٨٦٠ ٣٤٥ ر ٥٧٤ ر ١٦ =

١٨٦٥ ٦٢٣ ر ٩٢٠ ر ٢٩

الصوف المصدر من استراليا الى بريطانيا (بالارطال) :

١٨٤٦ ٣٤٦ ر ٧٨٩ ر ٢١

١٨٦٠ ٦١٦ ر ١٦٦ ر ٥٩

١٨٦٥ ٢٦١ ر ٧٣٤ ر ١٠٩

(رأس المال كارل ماركس ج ٢ ص ٢٠٧ - ٢٠٨)

١ — تحديد الحاجات بـ : « الحاجات الضرورية للجميع
الأفراد ، - في الدرجة الاولى - ثم المساعدة على إشباع قسم معين من
الحاجات الكمالية - في الدرجة الثانية » .

٢ — تحديد وسائل الاشباع بـ : (ما يشبع الحاجات الضرورية ،
أو ذلك القسم المعين من الحاجات الكمالية) . والمنع الحاسم : الفكري
والجزائي من إنتاج غير هذه الوسائل .

ولو لا ذلك لانصرفت السلع والخدمات عن حاجات الأَكثَرِية
السحيقة ، وتضاعفت لتوفير وسائل الاشباع الكمالية ، وازدياد الدخل
الأهلي ، وثروة البلاد ، كما نجد الآن وسائل الاشباع تحوم وتتساقط على
موائد المترفين ، والجاهل ترزح تحت كابوس الفقر والحرمان رغم التجارة
المطلقة ، والتنافس الحر . ! !

الحاجات المتجددة

وأما ما يزعمون : أن الحاجات المتجددة تتضاعف ، وترتقى مع
المدنية والحضارة ، والمنافع المنتجة لا تتكفل إشباعها إشباعاً كلياً فتولد
المشكلة الاقتصادية : الندرة النسبية للسلع والخدمات بالنسبة الى الحاجات
العامة . . فهو غير صحيح ! لأن الحاجات الأساسية لا تتجدد أبداً . !

وإنما تتجدد الحاجات الكمالية . . . والقسم الأوفر من الحاجات المتجددة حاجات كاذبة ، يجب إهمالها - كما مر عليك - . والقسم الآخر من الحاجات المتجددة ليس من الضروري إشباعه ! ولو بقيت جائعة .

فليس هذا أساس المشكلة الاقتصادية . . . والحاجات التي تكون محتمة الإشباع هي الحاجات الضرورية المحدودة التي لا تنمو ولا تزايد والأموال والجهود الموجودة في العالم ، تكفي لإشباعها : إشباعاً تاماً ! !
وإنما المشكلة الاقتصادية هي كيفية توزيع الأموال والجهود على الحاجات !

غاية في التحديد

ثم إن تحديد الحاجات ، بالحاجات المادية ، خطأ سافر ! فإن أشد الحاجات إلحاحاً على الإنسان هي الحاجات المعنوية . فإن حاجة الفرد إلى الدين (١) ، والحرية ، والثقافة ، والسلام ، والتقدير .

(١) وللتدليل على ذلك اقرأ كتاب دع القلق وابدأ الحياة ، تأليف « ديل كارينيجي » ، تعريب عبد المنعم الزياتي ص ٢٧٩ — ٣٠٣ .

حاجة استكمالية تسليح الفرد لمكافحة الكوارث ، ومقاومة العقبات
ولو لا اشباعها انقلبت حياة الانسان الى أتون مسعور .

الأيدي العاطلة

ولقد قرر النظام الاقتصادي الرأسمالي : إن إطلاق التجارة ،
والتنافس الحر ، يقضيان على الأيدي العاطلة . ١ غير أن الفكرة المادية
التي تبناها الاقتصاد الرأسمالي هي التي ابتدعت الآلة ، إستخدمت النساء
والأطفال بأجور بخسة . ٢ فاستغنى أصحاب الثروات عن العمال ، حتى
أصبح العامل يرى نفسه مخيراً بين أن لا يعمل أو يعمل طويلاً بأجور
متهودة ٣ وهكذا رفض قسم من العمال العمل ، كما بقي الآخرون يعملون
بكل تبرم وقنوط . . . وقد دلت الاحصاءات على « أن ٧٨ من القادرين
على العمل في الريف ، يعتبرون قوة معطلة ٤ لأنهم لا يعملون ٥ ولا
يبحثون عن عمل ٥ سواء لعدم رغبتهم فيه ، أو لاستغنائهم عنه ، أو لعدم
قدرتهم على الدخول في ميدانه (١) .

كما دلت تقارير وزارة الصناعة على « أن ٧٦٪ من طاقات العمال

(١) الاسلام والطاقات المعطلة ص ١٥ .

عندنا معطلة لعدم الكفاية (١) .

وعدم الكفاية ليس من ركائز الانسان الفطرية ، وإنما هو ردالفعل الطبيعي عن ضئولة الاجور وعنف الأعمال . .

الطاقات المظنة

والنظام الاقتصادي الرأسمالي اكد : أن إستخدام الخامات وتحويلها إلى بضائع نافعة ، لا يكون إلا باطلاق التجارة الحرة . وذلك إن صدق في بعض حين ، فانه لا يصدق في أكثر الأحيان ! لأن في بلادنا - مثلاً - توجد الخامات من كل شيء ! والتجارة رأسمالية حرة ! وبعد ذلك فنحن نستورد من الخارج كل شيء حتى اللحم ، والسمك ، والماء المقطر ، ومرق اللحم ، وطبيخ الارز ١١٠٠ أما الخامات فانها تبقى لدينا مهملة حتى تبور ، أو تصدر إلى الخارج بأبخس الاثمان

وقد ثبت للساهرين ان الدول المستعمرة : ربحت من نفطنا عام ١٩٥٥ ما يساوي (٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ خمسمائة الف مليون) دولاراً أمريكياً !!! وقد تضاعف فيضان الآبار ، كما انفجرت آبار جديدة ، فكان ربح المستعمرين كل عام يربو على : (٩٠٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ تسعمائة الف

(١) نفس المصدر ص ١٣ .

مليون دولاراً) أمريكياً ۱۱۱ (:) أما نصيب المسلمين من نفطهم - هم فليس
إلا فتاتاً من موائد المستعمرين ، توزع على الملوك والامراء ثم على الموظفين
أما الوطن الاسلامي الكبير ، فلا نصيب له منه .

كل ذلك سوى عائدات الذهب ، والفضة ، والكبريت . . .
وسائر المعادن والخامات التي تصب أرباحها السخية في مصارف المستعمرين
وترش القطرات في بلادنا ثم لا تأتي إلى بلادنا وإنما تجمد - باسم الامانة -
في بنوك المستعمرين ! حتى أصبح لكويت وحدها في مصارف لندن ،
نحو : (۷۰۰ ر ۰۰۰ ر ۷۰۰ سبعة مليون جنيهًا استرلينياً) .

والأمثلة لمصادر الثروة المعطلة لدينا كثيرة ، فكل شيء عندنا
طاقة معطلة (۲) .

(۱) الدكتور سعيد محمد عودة : رسالة الثروة المعدنية ص ۹

(۲) قامة القاهرة وحدها تستطيع ان تحصل منها على ۲۷۵ ۰۰

مائتين وخمسة وسبعين ألف طنًا من السماد ، كل عام ! وبرغم هذا
فان الدولة قد اعتمدت منذ ثلاث سنوات ، مليون جنيهًا ، لاقامة
مصنع لحرق القمامة !

ان الدولة تسمح بتصدير قرون الحيوانات وحوافرها مع ان هذه =

قصور الثمن

يقول الاقتصاديون الرأسماليون : ان الثمن هو الدافع الوحيد نحو الانتاج ! لأن الحافز على بذل أي مجهود انما هو الحصول على ثمنه ، أو بدله المعادل بالثمن ! فالثمن هو الهدف من الانتاج .

وهذا الكلام ينم عن مدى ضيق ، والاتجاه المادي ، في الفكرة الرأسمالية ! ولم أدر ؟ ألم يسمع الاقتصاديون بأناس يصلون ، ويصومون ويحجون ويزكون ، ويخصصون انتاجهم للجهات الخيرية ، لله ، والجزاء الاخروي فقط ؟ أو لم يقرأوا توار يخ العظماء الذين بذلوا فوق المستحيل من الجهود ، لا لأي ثمن أو جزاء مادي ؟ ألم يبلغهم ان (جون رو كفلر) خدم البشرية بأ كبر ثروة جمعها انسان (١) وأن (اندرو كارنيجي) وهب الجمعيات الخيرية (٣٦٥ ثلاثمائة وخمسة وستين) مليوناً من

= البقايا تحتوي على ٦٥٪ من المواد العضوية !

ان صناعة عصر الزيوت فيها طاقات معطلة بنسبة ٦٠٪ أما صناعات المسلى ، والحلوى ، والطابوق فنسبة العطل بها ٧٤٪ . (الاسلام والطاقات المعطلة . محمد الغزالي ص ١٥ - ٢٠)

(١) دع القلق ص ٤١٢ - ٤٢١ .

الدولارات (١) ثم لم يحصلوا من وراء ذلك سنتاً من الثمن المادي . ؟ ؟
أم غاب عنهم : أن رجال الأعمال يكدحون ليدفعوا الضرائب
الجائرة ، بلا بدل . . ؟

فلو كان الدافع الوحيد على بذل أي مجهود ، مكافئته المادية لما سعى
هؤلاء بمجهودهم ، ونفس الأثمان التي يعتبرونها الحافزة على الانتاج !

توزيع جائر

ينص النظام الاقتصادي الرأسمالي على أن الثمن هو المنظم لتوزيع
الأعمال على الأفراد ! فان القانون المقرر « من لا يعمل لا يأكل ! » يحفز
كل فرد على العمل ، ليحصل الثمن فيحصل بازائه ما يأكل ! وهكذا توزع
الأعمال على الأفراد ، كل حسب طاقاته الانتاجية .

وهذه الفلسفة الأفلاطونية ، مثالية أكثر مما هي واقعية ! لأنها
- بالفعل - لم توزع الأعمال ، كما كان يحلم به القادة المبدئيون من أصحاب
هذه الفكرة . . ! فانا نرى اليوم في البلاد الرأسمالية : من يعمل كثيراً ثم
يقتات الجوع والتعب ، ومن لا يعمل إلا قليلاً ويعيش في بلهنية ورخاء .

(١) نفس المصدر ص ٢١٧ .

وهذا أكبر شاهد على مشالية هذه الفكرة . ١

ثم انها تقرر : أن لا يستحق الحياة إلا من كان قادراً على الانتاج
فمن خلق ضعيفاً ، أو أزاحته الظروف المعاكسة عن العمل ، فليس له
أن ينال من ثروة البلاد ما يطارد عنه الموت (١) أما من خلق قويا ،
أو أتاح له الظروف المواتية : ان يختصر جهود الناس في موائده ،
ويتوسع في الحيازة والاحتكار ، فله كل الحق في التخمّة والسيطرة
والسيادة ١ ١

وكذلك من يحجزه الوازع الديني ، أو القيم الخلقية أن يستنزف
الدماء والدموع فهو فاشل مترهب متهاون عن خوض معترك الحياة

(١) في عام ١٥٣٠ قرر « هنري » الثامن ما يلي : على المتسولين
المتقدمين في السن ، والعاجزين عن العمل أن يتناولوا رخصة للتسول . .
(كارل ماركس ، رأس المال ج ٣ ص ٢٦٨) .

ويقول ماركس : إن التقرير الاسبوعي الرسمي عن الوفيات يعدد
خمس حالات من الموت جوعاً في لندن وذلك في الاسبوع المنتهي في
٢٦ شباط ١٨٦٤ م وتورد « التايمس » في اليوم نفسه حالة مماثلة إضافية
(نفس المصدر ج ٢ ص ٢٤١) .

فعليه أن يبقى حليف التقشف والحرمان . ! ! ومن سمحت له القمحة السافرة
أن يدوس الدين والضمير وينازع الفرص للتطاول والانتهاز ، ويكرس
بين يديه من فائض البغاء والفجور ، اكوام الفضة والنضار . فهو بطل
الحياة النابغ ، وإنسان قرن العشرين ، الذي لا بد أن يطوق بهالة من
الأكبار والتقدير . .

وقدر بنفسك مقدار الصحة ، في هاته العكرة العاتية المتمردة على
نواميس الانسانية الكافرة بالحياة وقيمها النبيلة .

موضع الثمن

والاقتصاديون الرأسماليون يقدرون الثمن . معدل الجهود التي
يقدرها الأفراد إلى الأفراد ! وهذا غير صحيح لأننا نرى الناس
يبيعون الخامات ، التي لم يعملوا على تحسينها . بل الثمن قد يكون معدل
الجهود وحدها ، كالأجور التي يتقاضاها العمال والمستخدمون ، وتارة يكون
معدل الخامات فقط ، كالأثمان التي يأخذها أصحاب الخامات ، وربما
يكون الثمن معدل الجهود والخامات معاً ، كالأثمان التي يأخذها الباعة
فإن ليس الثمن معدل الجهود وحدها . !

أَسْعار بالهضة

كما ان ميكانيكية الثمن تقصر عن تعديل الأسعار ! والتنافس الحر
لن يضمن ذلك أبداً ! لأن الشركات التي لا تجد منافساً لها ، تستغل
حاجة الناس إليها ، وترتفع بثمان إنتاجها إلى أرفع مستوى . . .
والشركات المتنافسة تتفق على سعر جائر ، ونهم التجار يقضي على
التنافس الحر - ولو إلى درجة - . والمنتجون الكبار لا يخوفون بقلة الطلب
ثم الخسارة ! لأن الحاجة ترغم الأفراد على الطلب مهما كانت الأسعار
- وإن كان يقل نسبياً - . ثم لا ترهبهم الخسارة مهما كانت بالغة لأنها
لا تؤثر في ثرواتهم المكسدة . والآن يوجد في الهند اناس مترهلون ،
يملكون الاراضي الشاسعة ولا يزرعون إلا قسماً منها ، ويدعون الباقي
مرتعاً خصيباً للهوهم وصيدهم ، والتنزه في أوقات الفراغ ومسرحاً
رحيباً للشمس والقمر والوحوش . . . ولا تهد الخسارة من رعونتهم
العريضة . .

وأما أصحاب الشركات الكبرى كشركات البترول والسيارات
والمصانع الثقيلة ، والاحتكارات العالمية ، فانهم يتحكمون في الأسواق ،
ويفرضون على المستهلكين أثماناً معينة ، ثم لا تهتم ندره الطلب في بلادهم

أو في الأسواق العالمية ، لأنهم يصرفون بضائعهم في مستعمراتهم بأي
ثمن شاؤا ، ولأن الاحتكار يلجئ الناس إلى الرضوخ لهم .

لذلك جرت محاولات لترقيق الاقتصاد الرأسمالي ! فجعلوا الدولة
الحق في تحديد الثمن ، لحماية الاقتصاد الأهلي والمستهلكين ، من سلطة
المحتكرين ! غير أن الرجال الماليين اشتروا ضمائر المسؤولين وملثوا أفواههم
بالرشى ، وردوا أصوات الشعب إلى صدورهم .

ثم إن تحديد الأسعار من قبل الدولة يناقض الخط العريض ، في
النظام الرأسمالي الديمقراطي وهو : حرية الاقتصاد .

هذا بالنسبة إلى السلع ! أما الخدمات العامة فقد أصبحت غير
قابلة لتحديد أسعارها في البلاد الرأسمالية . . فالموظفون الكبار يرفعون
رواتبهم يوماً بعد يوم ، لأنهم يتولون دفة الحكم ، وليس هناك من دين
أو ضمير يحاسبهم عليه ، والأطباء ، والجراحون يقدرون « المعاينة »
و « القدمية » و « العملية الجراحية » بما يشاؤون ، وكثرة المرضى ، وثقتهم
بهذا أو ذاك ، لا تدعان مجالاً للتنافس . . كما سار على نفس الخطوة
المحامون ، والمهندسون ، والكتاب ، والمعلمون (١) .

(١) يتحدث عن هذا الأمر « جون بيلرز » عنه يقول : « إن

المعلمين والعمال من سوء الحظ يخوضون حرباً أبدية ضد بعضهم بعضاً =

اجور - مزاودة

وقد عجز جهاز الثمن عن توفير اجور العمال والمستخدمين ! فبعدما تمخض العلم عن ميلاد الآلة ، التي استقلت بأفدح الأعمال ، إستغنت الشركات عن قسم كبير من العمال ! وعن العمال الرجال بالنساء والأطفال حتى أصبح التنافس بين العمال على العمل ، بينما الغي التنافس بين أصحاب الأعمال على العمال ، فرض العامل بالاجر الزهيد ، لأنه خير من البطالة ، وأخذ صاحب العمل يدلل ويماكس ، لأن العامل لا يشق أن يجد غيره من الاعمال ، وصاحب المعمل متأكد : أن في كل يوم يعرض عليه عدد من العمال . . . وقد إستعصت المشكلة ، وتفاقم الأمر بعد ما دخلت النساء والأطفال في المعمل ، باجور ضئيلة فهب أصحاب المعامل لاشغال النساء والاطفال لقلة اجورهما ، وللرغبة الذاتية فيها .

هكذا اصيب العمال والمستخدمون بضئولة الاجور ، دون أن يزيحها جهاز الثمن = الذي علق عليه الاقتصاديون الرأسماليون آمالهم . .
= فالعمال لا هدف لهم إلا إنجاز العمل بأبجس ثمن ممكن . فيما الآخرون ينتهزون كل فرصة تسمح لهم بالمطالبة باجور أرفع . . .

واكبر شاهد على ذلك : أنك تجد كل يوم ، في كل صحيفة أو إذاعة :
إضراب العمال ضد قلة الأجور .

استخدام النساء والاطفال

واكتفي الآن بنقل هذه الصفحات من كتاب « رأس المال (١) »
(حين تجعل الآلة القوة العضلية شيئاً عديم الجدوى ، تسمح باستخدام
عمال لا يتمتعون بقوة عضلية كبرى ، لكن أطرافهم تكون أكثر مرونة
بقدر نقص نموها ، وعندما استولى رأس المال على الآلة ، كان شعاره
هو التالي : عمل النساء ، عمل الاطفال ، وهكذا فان هذه الواسطة
الجبارة لانقاص جهود الانسان ، قد تحوالت في الحال إلى واسطة لزيادة
عدد المأجورين ، لقد أحنّت سائر أفراد العائلة تحت عصا رأس المال ،
دون تمييز للسن أو الجنس . إن العمل الاجباري لحساب رأس المال
قد سلب ، لا مكان ألعاب الطفولة فحسب ، بل مكان العمل الحر البيتي
تأمين معيشة العائلة : ولا ننس ان القاعدة الاقتصادية للعادات العائلية لم

(١) : رأس المال ، كارل ماركس ج ٢ ص ١٢٠ - ١٢٢

تكن سوى هذا العمل البيتي (١) .

واقدا كانت قوة العمل محدودة بتكاليف معيشة العامل وعائلته ،
ولكن الآلة حين القت بالعائلة جمعا في السوق ، ووزعت هكذا قيمة
قوة واحدة ، على قوى عديدة ، قد انقصت من قيمة تلك القوة ويمكن
ان تدر القوى الأربع ، مثلا التي تبيعها العائلة العمالية الآن ربحا اكثر
مما كان يجنيه من قبل رب هذه العائلة بقوته وحدها ، ولكن اربعة ايام

(١) حيث كانت الاعمال تستغرق جميع نشاط الافراد ، حتى
لم تكن المرثة تتمتع بفراغ تقوم فيه بالاعمال البيتية أو العائلية ، وقد أرسلت
الحكومة الانكليزية ، في الأزمة القطنية التي رافقت الحرب الأهلية
الامريكية الدكتور (ادوارد سميث) إلى (لانكشير) و (شيشير) و . .
كي يضع تقريراً عن حالة العمال الصحية ، وتقرأ في هذا التقرير :
(تتحلى الأزمة بمحاسن عديدة : فان لزوجات العمال — الآن — ما يكفي
من الوقت كي يعطين أئدائهن لولدانهن .

وكذلك فقد وجدن الوقت كي يتعلمن فن الطهي . . . »
وانك تلمس مدى إستبشار هذا الدكتور لظفر النساء بهذا الوقت المحدود
وهذا يكشف عن مدى قسوة العمل قبل ذلك .

عمل قد قامت كذا مكان يوم واحد ، وانخفضت اسعارها بنسبة
زيادة العمل الفائض ، الذي تحويه الأيام الأربعة إلى العمل الفائض الذي
يحويه يوم واحد . ومن الضروري الآونة : أن يقدم أربعة أشخاص
لرأس المال لا العمل فحسب ، بل العمل الفائض أيضاً ، كي تتمكن
عائلة واحدة من تأمين مواردها . وهكذا فان الآلة حين تزيد
المادة القابلة للاستثمار تزيد درجة الاستثمار في الوقت ذاته (.) .

خسائر وجرائم

ولقد أدى دخول المرأة ، والطفل ، والآلة ، في العمل إلى
الخسائر التالية :

اضرابات ضد الآلة

إن العمال - بطبيعتهم - يؤدون الجهود والخدمات الكافية ،
لإشباع حاجات المجتمع ، وفي نفس الوقت يعيشون باجورهم وتبقى لهم
الحرية في العمل لهذا أو ذاك ، أو الاستقلال بالعمل ، أما إذا دخلت
الآلة في العمل فسوف لا يتوفر لهم العمل مهما أرادوا ، ولمن شاؤا ، وقد
أحس العمال بذلك ! ولهذا كرهوا الآلة ، وقاموا ضدها بحروب

ففي عام ١٦٢٩ م في « لييد » إستعملت آلة للنسيج فأجبرت المظاهرات ، القضاة على تحريمها ! . وقد خشى الحاكم : أن يحول هذا الاختراع عدداً كبيراً من العمال إلى مجرد متسولين (١) .

فدمر الآلة ، وخنق مخترعها ، أو أغرقه ! ! .

وفي القرن السابع عشر ، قامت عصيانات عمالية ، في اوروبا ، بأمرها تقريباً ! ضد آلة لنسيج الأشرطة والدنتلة ، وقد حرمت نفس الآلة ، في « كولونيا » عام ١٦٧٦ م . وأدخلت في إنكلترا ، فأثارت إضطرابات عمالية كبيرة ، بين عمال النسيج .

وصدر مرسوم إمبراطوري عام ١٦٨٥ م يحرم إستخدامها في كل المانيا . وفي « هامبورغ » أحرقت أمام الملأ ، بأمر من الحاكم ! وعندما ركب « إيفريت » عام ١٧٥٨ م الآلة المائية لجز الصوف ، فإن مائة ألف

(١) وكذلك انقلب العمال ، بصورة جماهيرية إلى متسولين ، ولصوص ، ومشردين ، حتى اضطرت السلطات إلى مكافئة هذه التحولات الفجائية التلقائية ، بفرض العقوبات الدامية ، و لكن عبثاً كان ذلك ! ! .

رجل جعلتهم هذه الآلة عاطلين ، أحالوها هباءاً منثوراً . وإن خمسين ألف عامل يكسبون معيشتهم من طريق تمشيط الصوف ، أرهقوا البرلمان بعرائضهم المناهضة لآلة التمشيط . والتجىء العمال إلى تدمير آلات عديدة في المناطق « المانيفاكتورية » الانكليزية ، في السنوات الخمس عشرة الأولى من القرن التاسع عشر . وفي (شيفيلة) عام ١٨٦٥ م قامت ثورة عمال صقل المبارد ضد آلة تؤدي نفس العمل .

وكذلك تتابعت ثورات العمال ضد الآلات بين فترة واخرى (١) .

أعمال فادمة

لقد استمر الصراع بين العامل والآلة غير طويل حتى انتصرت الآلة على العامل (٢) واستقرت المكائن في قلب المدن ، وأخذت تصك

(١) نفس المصدر ج ٢ ص ١٧٠ - ١٧٣

(٢) ولا يعني تسجيل هذه الملاحم : أننا لا نرضى باستخدام الآلة ، ونحبذ : ان يستبد الناس بالأعمال اليدوية ! وإنما ننكر سوء إستغلال رأس المال للآلة . . . ١١

الأسماع بهديرها الصاخب ، وتلفظ دخانها في أجواز الفضاء ، بكل
جرئة وإعتزاز . . . وذابت غلواء العمال أمام روعة هذا الكائن
القيدير . . .

هنا عرف أصحاب رؤس المال : ان لا حاجة لهم إلى العمال الفنيين
الذين يجيدون الأعمال ، ويتقاضون بأزائها اجوراً متكافئة . ! فالآلة تسمح
لصبي صغير لا تجربة له بتشغيل نول كامل بسائر مكانيكه ، . . . وما دام
في العمل مهندسون ، فلا يضير جهل العمال بعد ذلك . . .

وكذلك جعلوا ينتدبون للعمل ، الفلاحين ، الذين كانوا ثائرين على
الاقطاع ، منذ زمن بعيد ، والنساء اللواتي سلخ رأس المال دينهن وضميرهن
وصورهن الحياة معملاً كبيراً ، والاطفال الذين لم يبلغوا الحلم ولم يعرفوا
من الحياة إلا الدراهم اللعاعة . . . واخذوا يغرون الفلاحين بالعمل ، تحت
شعار التحرر من عبودية الاقطاع . . . والنساء باسم الانطلاق من سيطرة
الرجل وتحطيم كبت الرجعية ، والقبور السوداء . . . والاطفال باسم
الدراهم والدنانير ، والعمل والعمل وفيهما للطفل كل إغراء . !

كل ذلك لأن الفلاح تعود ، أن يعمل طويلاً ، ويربح قليلاً والمرثة
مرنت على ان تعمل دون ان تتقاضى شيئاً وكذلك الطفل . فيمكن
إستغلال هؤلاء في الاعمال الطويلة بأقل اجر ممكن . ولم يحسب الفلاح

ولا الطفل ولا المرأة هذا الحساب . . . والعمال الذين عرفوا هذه الحقيقة
فشلوا في مقاومة الآلة أول الأمر ، فلم يفعلوا الآن شيئاً وخذلوا إلى
الختوع ، غير أن قسماً منهم رضخوا للعمل بمثل اجور الفلاح التي كانت
أرفع من اجور المرأة والطفل قليلاً ، والقسم الآخر ألفوا عصابات
إجرامية وأخذوا يذرعون الشوارع ، ويملئون المقاهي والحانات ،
ثم السجون .

وبذلك أصيب العمال بفداحة العمل ، فقد كان عليهم أن يعملوا
طويلاً باجور هزيلة ، كما يقول ماركس : (. . . ليس من النادر أن نرى
في نوتنجهام خمسة عشر ، أو عشرين ولداً مكديسين كالسردين في غرفة
صغيرة لا تزيد مساحتها عن — ١٢ — قدماً مكعبة ، وهم من همكون طوال
خمس عشرة ، أو أربع وعشرين ساعة ، في عمل مرهق الرتابة وفي ملء
هذه الظروف الضارة بالصحة . . . وحتى اصغرهم سنّاً يشتغلون بانتباه مركز
وسرعة تبعثان على الدهشة وهم لا يسمحون مطلقاً لأصابعهم بالتواني
أو الراحة .

وإذا وجهت إليهم بعض الأسئلة فهم لا يرفعون عيونهم عن
عملهم وذلك خوفاً من خسارة برهة وجيزة من الوقت (١) . . .

(١) نفس المصدر ج ٢ ص ٢٢٣

فالأعمال عليهم أن يستمروا عبر هذه الأوقات الطويلة : خمس عشرة
أو أربع وعشرين ساعة في عمل مرهق الرتبة .
وفي أماكن ضيقة تحت الأرض أو فوقها يلتهم الغاز فيها الأوكسجين
إلتهاماً ، كما يتحدث عن ذلك المفتش (لورد) قائلاً : (. . . إن الشعور
الذي ينتاب المرء لدى دخوله في مثل هذا المكان ، حيث يشتغل ثلاثون
أو أربعون عاملة معاً لهو شعور لا يطاق في الحقيقة .
وإن الحرارة الصادرة من الأفران التي تسخن المكاوي فيها ترسل
القشعريرة في البدن . . . وحتى في الورشات التي يسودها عمل يقال عنه :
إنه معتدل يعني من الثامنة صباحاً حتى السادسة مساءً فإن ثلاثة أو أربعة
أشخاص يغمى عليهم بصورة منتظمة يومياً (١) .

قد الأجور

أما قلة الأجور ، فكان أثراً طبيعياً لاستخدام الفلاحين ، والنساء
والأطفال ، تحت قيادة النظام الرأسمالي ، حتى أصبح مرتب العامل
الواحد يقصر إعالة نفسه فقط ، أما عائلته فكان على أفرادها أن
يعملوا فيأكلوا ، وهذا ما شجع على تحطيم الأسرة ، وتفكيك

(١) نفس المصدر ج ٢ ص ٢٤١

عناصرها .

وفي الحقيقة كان إستخدام الرأسمال للنساء والأطفال يبدل جوهر العقد ، الذي كان شرطه الأول : تقدم الرأسمالي والعامل ، وجهاً لوجه بصفتها شخصين حرين ، كلاهما تاجران : يملك احدهما المال أو وسائل الانتاج ويملك الآخر قوة العمل . . . لقد انقلب هذا العقد كله رأساً على عقب ! فأصبح إستخدام النساء والأطفال اشبه بشرائهم واخذ الطلب على عمل الأولاد كثيراً ما يشبه — حتى في الصيغة الاسلوب — الطلب على العبيد . ! !

وفي مقاطعة (بنتال غرين) وهي اسوأ مناطق لندن شهرة ، تقام كل يوم اثنين وثلاثاء سوق عامة يبيع اطفال في التاسعة — من الجنسين — انفسهم لأرباب عمل الحرير ، ويقول احد الأطفال في افادته عن شروط عمله الاسبوعي : (ان الشروط العادية هي شلن واحد وثمانية بنسات ، اسبوعياً (تعود للأبوين) زائداً شلنين لي مع الشاي) . ويحدث في انكلترا — ايضاً — : ان بعض الشحاذاات الاناث ، يأخذن اولاداً من الملاجيء ، ويؤجرنهم لأي شاركان مقابل شلنين ، وستة بنسات في الاسبوع (١) .

(١) نفس المصدر ج ٢ ص ١٢٤

وكما فرض القانون : حدودا لست ساعات لعمل الأطفال في فروع الصناعة ، غير الخاضعة للأنظمة ارتفعت من جديد شكاوى ارباب العمل وهم يقولون : ان عدداً كبيراً من الآباء يسحبون ابنائهم من الصناعات ، منذ خضوعها للقانون كي يبيعوهم للصناعات حيث يسود بعد (حرية العمل) يعني حيث يجبر الآولاد الذين دون الثالثة عشرة ، على العمل مثل البالغين ، وبالتالي يباعون بثمان اكر !

ولكنه لما كان رأس المال مسويا للفوارق بطبيعته فانه يطالب باسم حقه الطبيعي ان تكون شروط استثمار العمل متساوية بالنسبة الى الجميع ، في سائر مجالات الانتاج . . . وهكذا فان التمييز القانوني لعمل الأطفال في احد فروع الصناعة يؤدي الى تحديده في الفروع الاخرى (١) .

ولم تختلف كثيراً الاتفاقات مع الرجال والنساء ، عن الاتفاقات مع الأطفال .

حوادث وفجائع

وقد اصيب العمال من الجنسين ، على اثر ارهاق العمل ، وضوالة

(١) نفس المصدر ج ٢ ص ١٢٥

الاجور ، بأزمة إقتصادية ، وصدمة صحية بعيدة الأثر في حياتهم ، غير ان
ضحايا الأطفال كانت اكثر واكثر لطفولة عضلاتهم ، ومرونة قوائمهم
الوانية عن مقاومة الارهاق الدائب . .

نكتفي هنا بالوقوف على نقطة واحدة هي النسبة العالية لوفيات ابناء
العمال في السنوات الاولى من حياتهم ، ففي إنكلترا ١٦ مقاطعة تجري
فيها الاحصاءات حيث لا تقع في السنة سوى ٩٠٠٠ حالة وفاة وسطياً من
أصل ١٠٠٠٠ طفل !

ونجد في ٢٤ مقاطعة : أن هذه النسبة تبلغ : ١٠ - ١١ ألف
وفاة ، وفي ٣٩ مقاطعة ١١ - ١٢ ألف وفاة ، وفي ٤٨ مقاطعة
١٢ - ١٣ ألف وفاة ، وفي ٢٢ مقاطعة اكثر من ٢٢٠٠٠ وفاة ، وفي
١١ مقاطعة اكثر ٢٣٠٠٠ وفاة ، وفي مناطق : (هو) و (وولفرهامبتون)
و (برستون) اكثر من ٢٤٠٠٠ وفاة ، وفي مناطق : (نوتنغهام)
و (ستوكسبورت) و (برادفورد) اكثر من ٢٥٠٠٠ وفاة ، وفي مقاطعة
(ويسبيتش) ٢٦٠٠٠ وفاة ، وفي (مانشيستر) ٢٦١٢٥ وفاة (١) .
وقد أثارت هذه النسبة العالية للضحايا هيجة سارية ، الجئت
الحكومة إلى تحديد عمل الأولاد قبل الثالثة عشرة بـ ٦ ساعات فقط . !

(١) نفس المصدر ج ٢ ص ١٢٥

غير أن هذا التحديد لم يحد من جشع الرأسماليين ، فالكثيرون لم يخضعوا لهذا التشريع نهائياً ، متستريين بألفاظ وأسماء ! والآخرين جعلوا يشترون ضمائر الأطباء المكلفين بالتفتيش عن أعمار الأحداث في المعامل ، فكانت التقارير تتفق مع المواد القانونية ، عندما كان الواقع يكذبها !

لكن الاطفال ربحوا بعض شيء عن هذه الضجة الصاخبة ، وخفت فيهم نسبة الوفيات والامراض نسبياً . !

غير أن المرنّة لم تجد لها نصيراً ! فظلت تعمل إلى جانب الرجل وتأخذ اجور الاطفال . (١) رغم ان قواها الجسدية كانت تقصر عن قوى الرجل . وهكذا خسرت صحتها (٢) واسرتها دون أن ترج شيئا .

(١) - والفتيات المشتغلات لا يتناولن سوى شلن أو شلن ونصف يومياً ، بينما الرجل يتناول شلنين ونصف الشلن « الرقم ١٨١٦ »
« نفس المصدر ج ٢ ص ٢٨٣ »

(٢) - إن المصايين بالسل من أصل ٨٨٦ عاملة دنقلة تتراوح أعمار معظمهن بين ١٧ - ٢٤ تحصيلها اللوحة التالية الدكتور « ترومان »
طبيب المستوصف العام في « نوتنجهام » :

تطعيم الاسرة

فالفتاة التي تستنزف نشاطها وطاقتها في العمل ، تقصر عن القيام
بفرائض الزواج ، وإنجاب الاطفال .

والرجل الذي يذو راتبه عن إعالة نفسه ، يجمع عن النهوض
بواجبات الزواج وتكاليف الاسرة ، ونفقاتها الدائمة ، مهما كلفه
الأمر . . . خصوصاً وكلاهما يجدان في نفس العمل ، أو خارجه ، ما يشبع
الرغبة الجنسية ، كما يسجل هذه الملاحظة العامة الدكتور « سيمون » :
« بالرغم من كون وجهة نظري الرسمية هي صحية تماماً فان أبسط العواطف
الانسانية لا يمكن أن تسمح بتجاهل المظهر الآخر للشر . . . ذلك أنه :
(فرط الزحام) يتضمن بالضرورة - تقريباً - في درجته العليا إنكاراً

١٨٥٢	١٠٠٠٠٠	على ٤٥	١٨٥٧	١٠٠٠٠٠	على ١٣
١٨٥٣	١٠٠٠٠٠	على ٢٨	١٨٥٨	١٠٠٠٠٠	على ١٥
١٨٥٤	١٠٠٠٠٠	على ١٧	١٨٥٩	١٠٠٠٠٠	على ٩
١٨٥٥	١٠٠٠٠٠	على ١٨	١٨٦٠	١٠٠٠٠٠	على ٨
١٨٥٦	١٠٠٠٠٠	على ١٥	١٨٦١	١٠٠٠٠٠	على ٨

« نفس المصدر ج ٢ ص ٢٣٢ »

مطلقاً لكل حياء ، وإختلاطاً قذراً للأبدان ، والوظائف البدنية ،
وعرضاً للعري الحيواني والجنسي ، هي قيمة بالوحوش ، بالأحرى من
الانسان . وإن الخضوع لمثل هذه التأثيرات يشكل إنحطاطاً لا بد أن يصير
أعمق فأعمق ، بالنسبة إلى أولئك الذين يستمر فعلها فيهم ، وأما الاطفال
الذين يولدون تحت ظل لعنتها ، فما أكثر ما تشكل لهم معمودية
للفجور (١) .

وكما أعلنت لجنة طبية التقرير التالي :

« إن نساءاً متزوجات يعملن في جماعات مع فتيات وشبان ،
يوضعن تحت تصرف المزارع ، مقابل مبلغ معين من المال يتقاضونه من
شخص يحمل اسم رئيس العصابة ، وهو لا يبيع هذه العصابات إلا كاملة .
وكثيراً ما يكون ميدان عمل هذه العصابات بعيداً عن قراهم مسافة عدة
أميال ، ويراهم المرء صباح مساء على الطرقات العامة ، النساء منهم يرتدين
تنورات قصيرة ومناسبة ، ويلبسن أحذية وسراويل في الأحياء ،
قويات ممتلئات صحة ، لكن مفسدات بذلك التحرر الأخلاقي المؤلف
عندهن ، غير آبهات مطلقاً للعقابيل المقيته ، التي ستنشأ عن هذا النوع
من الحياة النشيطة والعجزية ، بالنسبة إلى ذريتهن ، التي تبقى في الدار

(١) نفس المصدر ج ٣ ص ١٤٩

وحدها ، وقتئذ وحدها (١) .

فاذا علم الرجل المعسر : أنه يستطيع أن ينال الارثواء الجنسي عن غير طريق الزواج ، وحتى لو تزوج بامرئة فانها لا تختلف عن سائر نساء المعمل المائعات ، فلا بد بعد ذلك أن يستغني عن الزواج . . كما ان الشابة الطالعة سوف لن ترضى أن تربط نفسها بعجلات الاسرة ، وهي تحلم بالانطلاق الكامل ، وتسعى لاقتحام الوظائف ، وإستلام المناصب وتسهم المسؤوليات (٢) وهكذا إمتنع كل من الجنسين عن الزواج إستغناءً أبالبقاء وتبرماً عن تحمل تبعات الزواج من النفقات ، والتكاليف والالتزام بالمراسيم السائدة ، وإنجاب الأطفال . . حتى أصبح معدل الرجال والنساء الذين يتزوجون في فرنسا اليوم لا يعدو سبعة أو ثمانية في الألف (٣)

(١) نفس المصدر ج ٢ ص ١٢٨

(٢) إن في « غانا » ٦٠ ٪ من المشتغلين بالمعارف من النساء . كما ان النساء أصبحن ٩٥ ٪ في سائر الوظائف .

« مجلة الوادي » . عدد ٢ سنة ١٢ . السبت ١٩ مارت ٩٦٠

ص ٢٨) .

(٣) أبو الأعلى المودودي . الحجاب ص ١١٥

إشاعة الفحشاء

كل هذه العوامل كان لها الأثر البعيد في تجريد المجتمع من كل معنى من معاني الفضيلة ، وإشاعة البغاء المكتوم ، والتفسيخ الخلقي الرهيب إضافة على أن استخدام المرأة في الوظيفة أو العمل ، يعني إستباحتها لمن يرأسها ، ولمن هو أعلى رتبة منها . . وإليك بعض ما جاء في استجابات تقرير لجنة التحقيق عام ١٨٤٠ :

— ما رأي عمال المناجم في عمل النساء في المناجم ؟

— إنهم يدينونه على العموم !

— لماذا ؟

— هم يجدونه مذلاً للجنس ، مسيئاً إليه . إن النساء يرتدين

ثياب الرجال . . وإنهن يلقين بالحياء جانباً في بعض الأحوال .

.. — أتريد إذن تحريم عمل النساء في المصانع أيضاً ؟

— كلا ، لا أريد ذلك !

— لم لا ؟

— إن العمل في المصانع أكثر حرمة ، وموافقاً

للجنس المؤنث !

— ومع ذلك فأنت تعتقد أنه يسيء إلى أخلاقهم ؟

— ولكنه لا يسيء إليها بقدر ما يفعل العمل في المناجم ، بل إن الفارق الشاسع بين العاملين ، وعلى أية حال فأنا لا أقول ذلك عن وجهة النظر الأخلاقية فحسب ، بل من وجهة النظر الحكيمة والاجتماعية أيضاً ، إن الانحطاط الأخلاقي للفتيات لشديد وفاجع ، وعندما يصبح هؤلاء الفتيات زوجات عمال المناجم ، فإن الرجال يتألمون كثيراً من انحطاطهن وهذا ما يؤدي بهم إلى هجران البيت ، والانكباب على الحفرة .

... — أيمكنك أن تكشف فارقا بين هذين الصنفين ؟

— لم أتأكد من أي شيء . . . لكنني أعرف من زياراتي إلى البيوت المختلفة الحالة الفظيعة التي تدهورت إليها الأشياء في مقاطعتنا ! . . (١)

ومضت مدة منعوا في إنكلترا استخدام النساء المتزوجات كي يتفرغن للأعمال البيتية التي لا بد أن يزاولها فرد من أفراد المجتمع ، ويتكفلن حضانة أطفالهن ، ويتبعدن عن مساقط الأعراض . . . وقد أعلن استبشاره بهذه الظاهرة المفتش « بيكر » في تقرير رسمي : « أنه سيكون من حسن حظ المناطق الصناعية في إنكلترا حرمان كل امرأة

(١) رأس المال ج ٢ ص ٢٨١ - ٢٨٢

متزوجة ، وربة عائلة ، من الاشتغال في أي معمل كان (١) .
غير أن ضئولة اجور العمال والغلاء ، لم يسمحا للزوجات أن
يستقررن في بيوتهن ، فعدن الى مراكزهن ، واخذت تتنزه على مسرح
العالم البوادر السيئة ، والعواقب الطبيعية المترتبة ، التي أثارت حفيظة
الآباء ، وثائرة المصلحين ، غير انهم لم يجدوا الى مكافحتها سبيلا
وحاولوا التغاضي عنها فلم يسعهم ذلك ، حيث بلغت من الصفاقة
والصرامة ما لم يخف على احد

أخرى مفتحة

فتوسلوا الى تبريرها بوضع فلسفة جديدة للأخلاق ونسخ النظريات
الفطرية والدينية ، زاعمين : أن الواقع الذي أمام أعينهم ليس
فساداً خلقياً ، وهبوطاً وتردياً ، وانما هو من مظاهر الحرية ، والانطلاق
والنهضة والارتقاء والتطور يقضي : ان يكون المتاع الجنسي — اليوم —
عن طريق الزواج ، فان كان بالأمس يجمعهما رباط الزواج ، فاليوم
يجمعهما رباط العمل المشترك ، أو الصداقة . . ثم اتسعت هذه السفسة في
الآونة الأخيرة ، فجعلوا يقولون : واذا كانت الصداقة مبررة لتعاطي اللذة

(١) نفس المصدر ج ٢ ص ١٢٨

الجنسية ، فلماذا يكتب التباعد بين الأقارب ، إنهم لا يختلفون عن الأبعد
في ذلك ! ومادامت تلك فلسفة الأخلاق - لدى الرأسماليين - فليس من
الغريب ماشاع في بعض الأقاليم الفرنسية ، والمدن الصناعية الأخرى ، من
وجود العلاقات الجنسية بين الأقارب في النسب ، كلاب والبنت ، والاخ
والاخت ... (١)

إستخدام الغريزة الجنسية

ولم يقف الامر عند هذا الحد ، فالأثرة الرأسمالية المعروفة بحرية
التجارة المطلقة ، أبت إلا افتتاح نوافذ إلى آفاق جديدة للتجارة ، باستخدام
الغريزة الجنسية ، لأنها مكاسب مشروعة في نظر الاقتصادي الرأسمالي ،
وإذا كانت النفوس تتقرز منها يوم كان لها دين ، فاليوم وقد انسلخت من
دينها تهلع اليها هلعاً عميقاً ، لذلك أخذوا يتدرجون في هذه المزالق
الرهيبة الدكناء :

إستخدام الصرافة

فابتدروا الى الجرائد والمجلات ، وجعلوا يدبجون فيها القصص

(١) المودودي ، الحجاب ص ٩٨

والمقالات الغرامية ، واستشاروا في هذا السبيل أعلى ما حباهم الله من مواهب ، وفنون ، وعلوم . وشجعوا الادب المكشوف ، وأفرغوا له قسماً من الجرائد والمجلات ، أما القسم الآخر فأن لم يكن مخصصاً بذلك ، إلا أنه لم يخل على اي حال من ركن ، او اركان ، موضوعة للفنون الجميلة وحيث لاقت الصحافة الماجنة من الاعجاب ، وتهافت القراء ما لم تنله الصحف من قبل

كتب فخرية

أخذ الكتاب يكرسون جهودهم ، لاجراج الكتب والرسائل ، في القضايا الجنسية ، وفنون الرقص ، والغناء واغراء العواطف ، واستجواب القلوب والـ

ولم يفلت من كيدهم : أن يمدحوا مهنتهم الفاجرة ، بألوان من الأطرار الرفيع ، والكلمات الخلابة الذليلة حتى أصبحت الفنون الجميلة والآداب الجنسية ، من أرقى الفنون ، فلم يعد الآن تأليف كتاب ملي بأنواع الخلاعة المكشوفة البارزة ، مخزاة أو مغزراً للمؤلف ! بل المؤلفون يتبارون بأنهم مرهفون ، ويتباهلون ببراعة كتبهم ، وان نالت لدى الناس حظوة وقبولا ، فسيجازون اما بعضوية المجامع العلمية ، أو بشرف

« كروى دونور (١) » أو بجوائز « نوبل » باعتبارها خدمة للإنسانية
وكم بلغ كتاب الجنس مصاف المثرين الكبار ، من امتيازات كتبهم ..
ولم يفهم بعد ذلك : أن للشعر فتنة سحرية ، تنقر على أرهف وتر
ينبض في القلوب والمشاعر ، ويعزى الموسيقى بمعين لا ينضب من الخواطر
الحديثة !

صور المائعات

وان الصور الفوتوغرافية ، والمجسمات العارية ، تلهب الشهوات
الدفينة ، والغرائز الهاججة ، وتفعل بالعواطف مالا تفعله الحقائق الصارخة
لذلك كله عمدوا الى استخدام الشعر والفوتواف ، ومصانع المجسمات ، كي
يصرفوها في مقاصد الأغراء والمجون ، حتى يسنح لهم استخراج اكبر
قسط من أموال الناس من جيوبهم ، ولذلك لا تجد اليوم اعلاناً تجارياً في
الصحف ، الا وسمته البارزة : صورة امرأة مبتذلة ! كأنه لم يعد من
الممكن أن يكون اعلان ما وافياً بالغرض ، بدون وجود الاغراء الجنسي .
حتى أصبحت صور العاهرات والعواهر في حالات مريبة ، اقوى جهاز
للدعاية والمعايدة والألفات ..

(١) نفس المصدر ص ١٠٣

وقد كان للطابع ، ودور النشر ، والأذاعة ، والتلفزيون ،
دور ناجح في تنشيط قفزة الميوعة والأستهتار . . .

أدوات الإغراء

ولم يفلت من دهاء التجار استغلال غريزة التبرج التي خامرت
فطرة المرأة ، فتفننوا في ابتكار أدوات الزينة والترف ، وأشاعوها في
المجتمع ، كي تصبح من الحاجات الأساسية للمرأة ليربحوا منها فيضاً كبيراً
وابتدعوا الأزياء الكاشفة المغرية واكثروا الغواني الفاتنات
ليرتدينها ويغشين بها النوادي والحفلات حتى يفتن بين الشباب الزق
وتغرم الفتيات بتلك الأزياء الجديدة والألوان الزاهية من الثياب
الفضفاضة الرقاق . . . وتذرعوها بهذه الطريقة لاستدراج أموال الناس .

النساء المفريات

ثم كان التنافس الحرس ! وكان التجار يعلقون القطع واللافتات
الكبيرة على قارعة الطريق وعلى أبواب الحوانيت ليجلبوا بها انتباه
المستهلكين ! ! غير أن التجار - جميعاً - كانوا يفعلون ذلك حتى أصبح
شيئاً مكرراً لا يلفت الأنظار . . . ثم بدا لهم من بعد ما رأوا فشل هذه

العملية : ان يعمدوا الى الكوابع الحسان ، فيلتقطوا منهن اجمل فتاة أسر
الجمال ، ليحلوها بأروع الازياء والحلى والمباهج ، ويستخدموها ، مكان
اللافتة ، في الحوانيت ، لتعرض الامتعة على المستهلكين ، وتتماكس على
الثمن . . . وفي الحقيقة لم يكن استخدامها لأداء هذه الوظائف وانما جيء
بها لتكون دمية ، تعمل فتننتها المغناطيسية الاخاذة في الرجال ، فترغمهم على
شراء حوائجهم من عندها ، دون أن يماكسوها طويلا . . . حتى أنك
اليوم لن تجد في المدن المزدهمة ، معرضاً ، ولا فندقاً ، ولا مقهى ، ولا
سينما ، ولا حانوتاً ، . . . إلا وفي صالته فتاة متعلية بأحدث المغريات ،
تستقبل الورد بغنجها ودلالها . . .

لقد سممت هذه العوامل الموبوءة أجواء العالم كله ، وسلخت من
البشرية كل خاطرة من معاني الاخلاق والفضيلة ، ونازعت حتى الدرهم
من يد البدوي الثاثة ، ولكنها لم تنجح في إشباع مطامع الرأسمالين ، فأرادوا
التوسعة في الاستغلال ، وحاولوا لو يتدعوا فتنة تقهر مختلف الطبقات
والاصناف على التعرية من أموالهم ، لتصرف إلى ايدي نفر من تجار
البشرية وخزان الفضة والنضار . . .

المسارح والـ . . .

فعملوا المسارح ، والملاهي ، والسينمات ، والمقاهي ، والحانات ،

وأبهاء الموسيقى، والمساح المخلطة، ونوادي العراة، ثم دور الدعارة . . .
ما ينبو عنه القلم . . . واستخدموا الغيد والعلمان، وصنعوا للمراهقين
والمراهقات، وسائر الممثلين والنجوم، جميع أدوات التبرج والأغراء
الصارخ، وجعلوا يعرضون فيها على المنصات الاجساد المثيرة العارية أو
شبه العارية، وكل ما تحفل بها من فنون الدلال والغجر . . . وعمموها
لختلف الطبقات، وفي كل مكان، كي لا يشذ عنها أحد، حتى فلاح المزرعة
وإن أوتى المعجزات، من العصمة وقوة العقيدة والثبات والدين والاخلاق
حتى ألهبوا الدنيا ضراما، وحولوها إلى بؤرة فساد تضيح بالابواب الغفالة
الموبقة . . . واتسع الفجور حتى أصبح ميدان الشارع، والنادي، ووسائل
المواصلات . . . (١)

(١) - للمصلحين الاخلاقيين في القطر الامريكي مجلس يعرف
بـ « اللجنة الاربعة عشرية » يعنى بالفحص عن مكان الفجور، والتحقق
عن حالة البلاد الخلقية . واتخذ التدابير العلمية لاصلاح الاخلاق، على
نطاق واسع ! وقد جاء في تقريرها : إن كل ما يوجد في البلاد الامريكية
من المراقص، والنوادي الليلية، ومجالي الزينة، وأماكن التدريم، ومراكز
تمويج الشعر، قد أصبح جلها مواطن للفجور، ودوراً للبغاء، بل هي أقبح
منها وأشنع، لما يرتكب فيها من الرذائل التي لا تصلح للذكر (نفس =

وحتى أصبحت النساء في البلاد المزدهرة - إلا النادرات - مشاءة
رسمية قانونية ، دون أيها تأثم أو استنكار وحتى سيطرت الشرابات
البهيمية الدنيئة ، على الركائز الإنسانية النزيهة . فأمست المراءة متمعة قبل
كل شيء ، وان غروها بألف شيء وشيء وحتى أمست
وسأتهى هذه المأساة الطويلة ، بتسجيل هذه الحقائق التالية ،
كشواهد على مدى سقوط الانسانية في ظل النظام الرأسمالي الخليع :

مبازل :

قد يقيم العشيق مع عشيقته وزوجها في منزل واحد ، ويعيش
الثلاثة في هذا الوضع ، على أم وفاق ! وهذا الوضع منتشر انتشاراً كبيراً
في فرنسا على الاخص ، ويسمونه هناك « التعايش الثلاثي » .
وفي السويد ، تعطى الزوجة حق اختيار صديق ، يكون له مالزوجها

== المصدر ص ١٣٣) .

وقد روت الصحف : ان الممثل الهزلي « بوب هوب » زار باريس
فكتب من هناك الى احدى صديقاته : « أوه يا عزيزتي . . . الفتيات هنا
سماويات . . . وأينا اذهب أجد القبلات في « الأتوبيس » وعلى سلم
« الأتوبيس » .

من حقوق . .

وفي أمريكا ، لا تكاد الفتاة تبلغ سن الرابعة عشرة ، حتى يكون لها خدن يظل يعاشرها معاشرة الزوج لزوجها ، حتى تزوجه أو تزوج غيره . (١)

وحتى مطلع القرن العشرين لم يبلغ التفسخ الخلقى إلى هذه الدرجة من الصراحة ، بل كان زنى الرجال أمراً هيناً طبيعياً يغضي عنه الآباء بشرط ألا تصاب أبنائهم بالأمراض السرية . . وربما كانوا يتباشرون أو يلحون على أبنائهم أن يخادنوا امرأة لها مكانة مالية أو اجتماعية ، وذلك ضمناً للمستقبلهم . . ولكن نظريتهم بشأن المرأة كانت مختلفة عن ذلك جداً ، إلى تلك الآونة ، فكان عفاف المرأة شيئاً له قدره وقيمه . . واولئك الآباء الذين كانوا لا يرون بأساً بخلاعة أبنائهم ، معتدلين عنها بسورة الشباب ، كانوا يغارون على أعراض بناتهم ، ويحرصون على براءتها من كل وصمة سوء . . .

غير أن هذه الظاهرة الحسنة ، تقلصت بعد صراع طويل مع المتباكين على حقوق المرأة ، والمطالبين بمساواتها مع الرجل . . . حتى لم يعد تعلق المرأة بالرجل شيئاً يندس عفتها وكرامتها كما ان الشذوذ الجنسي

(١) محمد الغزالي . الأسلام والطاقت المعطلة ص ١٥٢ - ١٥٣

أصبح أمراً مشاعاً في الاوساط ، وبصورة في المتزايدة في المدارس والكليات
و . . . كما يتحدث عن ذلك الدكتور « هوكر » : « إنه لا تزال في مثل
هذه المدارس ، والكليات ، ودور التربية للممرضات ، حوادث من
تسافح الولدين من الجنس الواحد فيما بينهما ، وقد تلاشى - أو كاد -
ميلهم الطبيعي الى الجنس المخالف (١) » .

وقد كتب القاضي « لندي » الأمريكي : « أن خمسا واربعين
في المائة من فتيات المدارس ، يدنسن أعراضهن قبل خروجهن منها . وترتفع
هذه النسبة كثيراً في مراحل التعليم التالية . إن طالبا في مدرسة ثانوية
تكون عواطفه دون عواطف الطالبة شدة والتهابا ، فالصبيبة هي التي تقدم
أبدأ وتأمس ، وما يفعل الصبي إلا ان يتبع ويأتمر (٢) » .

وقد كثرت الفواحش - على الاخص في الامم الراقية (١)
في بادئ الامر بصورة غير منتظمة ! ! فمثلا إن النساء اللواتي اتخذن من
الفحشاء حرفة برأسها في امريكا ، كان يقدر مجموعهن - على اقل التقدير -
بين اربعمائة وخمسمائة ألف (٣) وفي فرنسا كان عدد البغايا المحترفات -

(١) نفس المصدر ص ١٢٦

(٢) نفس المصدر ص ١٢٨

(٣) نفس المصدر ص ١٣٠

قبل الحرب العالمية الاولى : نصف مليون (١) فكان عليهم ان يستخدمون
لهذه الحرفة الجرائد ، والبطاقات المصورة ، والتلفون ، ورقع الدعوة الشخصية
حتى جاء قوم فهدوا الاسباب لا كراء النساء ، وتقدموا بحرفة البغاء الى
ان اصبحت تجارة دولية منظمة (٢) ، كما صرح موسيو « فردينان
دريفوس » احد اعضاء المجلس الفرنسي قائلا : « ان حرفة البغاء لم تعد
الآن عملا شخصيا ، بل قد اصبحت تجارة برأسها ، وحرفة منظمة ، بفضل
ما تجلب وكلاتها من الارباح الغزيرة ، فلها في هذه الايام وكلاء ، يهيئون
(المواد الخام) ، وآخرون يتجولون في البلاد ، ولها الان اسواق منظمة ،
تستورد فيها ، وتصدر منها الفتيات والصبايا كالاموال التجارية . واكثر ما
يطلب في هذه الاسواق من الاموال ، هو بنات دون العاشرة (٣) .
ويكتب « بول بيورو » : « ان هذا العمل : (إحتراف البغاء)
قد اصبحت في زماننا نظاما محكم التركيب ، يجري بما شئت من التنظيم ، على
أيدي الموظفين ، والعاملين المأجورين ، والخطباء ، والمحاضرين ، والاطباء
والقابلات ، والسياح التجار ، ويستعمل له كل جديد من فنون النشر ،

(١) نفس المصدر ص ٩٩

(٢) نفس المصدر ص ٨٥

(٣) نفس المصدر ص ١٠٠

والعرض ، والأعلان (١) .

ومن اكبر أسواق البغاء في امريكا عواصم « نيويورك » و
« ريودي جنيرو » و « بونس آيرس » ، ولكل من المراكزين الأكبرين
من مراكزه التجارية ، في مدينة « نيويورك » مجلس تنفيذي ينتخب
رئيسه وأمينه ، بطريقة الانتخاب المألوفة ، ولكل من تلك المراكز
مستشارون من رجال القانون ، يراقبها مصالحها إذا هي وقعت في قضية
قانونية ، ثم تستخدم تلك المراكز نخاسين ، لمراددة الفتيات عن انفسهن
يتجولون في البلاد بحثاً عن الصيد .

ومن امتداد نفوذهم في المجتمع ، أنه غنى رئيس رابطة الجالية
بـ « شيكاغو » ذات مرة ، باحصاء عدد الفتيات المغويات ، في مدة خمسة
عشر شهراً ، فعلم : أنه وردت على مكتب الرابطة ، رسائل (٠٠ ٢٠٧
مائتين وسبعة آلاف) فتاة ، أخبرن فيها المكتب بكونهن في الطريق
إلى شيكاغو (٢)

(١) نفس المصدر ص ١٠٠

(٢) نفس المصدر ص ١٣١ - ١٣٢

الأسماوية الجديدة

رد الفعل

كان النظام الرأسمالي الديمقراطي ، يحافظ بالقسوة والعنف ، على حرية التجارة المطلقة ، التي تمخضت عن تلك المظالم والمآسي النابية . ١ ولم يكن للسلطات الحاكمة : أن يضع حداً لهذه الجرائم الاجتماعية الشاملة ، بتحديد حرية الاقتصاد . ١١ لان الرجال الممالين كانوا يكون الافواه بالرشى والرصاص ، . . ويتباكون على الديمقراطية التي تنص على حرية الاقتصاد المطلقة ، وتجعلها فوق القانون ومنال الحكومات . . .

وحيث كان النظام الديمقراطي يوفر - أيضاً - حرية الصحافة والخطابة والمظاهرة والتصويت ، أخذت تضج الصحف ، وتعج الشوارع والبرلمانات والمعامل ، . . بالمقالات الثائرة ، والخطب النارية الحامية ، والمظاهرات الصاخبة ، والاضرابات الطويلة . . المطالبة بالضرب على ايدي التجار المستأثرين ، وتوفير حقوق العمال والمستخدمين . .

وكانت الانتفاضات المتلاحقة تضرب بالامن والتجار ، فكانت تتلقى المقاومة من السلطات والتجار معاً ، وحيث لم يكن يقودها غير الشعور بالحقوق السلبية ، كانت تقدم الضحايا ، وتحقق في المطاف الاخير . . . غير أن هذا الشعور الذي اختمر الاذهان ، ونضج وتجسم ، حتى

حفز بالجمهير التي تتفجر حماساً ونشاطاً ، الى الشوارع والمجتمعات ، جعل
يكسب التجارب الثمينة ، من المزالق التي مر بها عبر فضاله الطويل . . .
كما تطور الى صورة مغرية كسبت السلطات الى جانبها ، وتطور منطقها
أيضاً ، فاخذت الجماهير تنادي : إن الدولة الجمهورية لا تكون إلا مظهراً
لمصالح الجمهور ، الذين ينظمون قوتهم السياسية في صورة هذه الدولة . فاي
شيء إذن يدعو إلى الأحرار على أن تكون الحكومة الجمهورية محدودة العمل
ضيقة النفوذ ، كما كانت الحكومات الملكية من قبل . ! إن الواجب على
الحكومة الجمهورية : أن تعمل للمصلحة الجماعية على الوجه الايجابي ، وإذا
وجدت المظالم في المجتمع فعليها : أن تعمل على تداركها . بوضع القوانين ،
وبتدخلها الاداري المسلح . . .

كادت التجار أن تخسر المعركة ، تجاه هذا المنطق ، كما خسرت
البرلمان اليوم أن يصبح حق التصويت مشاعاً للجميع ! !

بركان الحرب

لولا ان انفجر بركان الحرب ، التي هزت العالم هزاً ، ونازعت
الارواح وأطاشت الأفكار . . . وانتهزت الفرصة التجار ، فرفعوا اجور
العمال قليلاً ، ورفعوا الاسعار أضعاف ذلك ، وتناسى العمال مطالبهم ،

واستسلموا للاقدار التي تخلق على رؤوسهم ، والبلاء الذي يحيق بهم ،
وانصرفت الحكومات عن الشعوب وطلباتها ، واخذت تختلس أنفاسها
الآخيرة ، وهي تطفوا وترسب في غمرات الحرب . ١١

انفجارات

فاهدرت حقوق العمال ، وتضاعفت قسوة الرأسمالية ، وكان لابد
من ذلك . . . غير ان الارض أخذت ترتجف ، وتلاحقت على الرأسماليين
ضربات قاسية من مطارق حديدية ايقظتهم في مخادعهم . . . فقد قامت
الشيوعية في روسيا ، حتى استئصلت دابر البورجوازية بالحديد والنار ١١
وانفجرت « الفاشية » و « النازية » في « إيطاليا » و « ألمانيا » فحصرتا
البورجوازيين والعمال - جميعاً - في نطاق جبري ، ونظام حديدي . . .
هذه الانفجارات الرهيبة حاسبت الرأسمالية ، والقت بصيصاً من
الضوء على جرائمها الوحشية ، وهددتها بالمصير الاسود القريب . . . فما
انفكت تقبل في نظامها الاقتصادي الحر القديم ، بما كانت تلقاه من ضغط
العمال وقوة الجمهور المتزايدة تارة ، ومن تلقاه نفسها أخرى ، التعديلات
التالية :

تدابير

١- رفع اجور العمال والمستخدمين ، والتقليل في ساعات العمل ، والرفق في احوال الاشتغال ، وإعفاء النساء والاطفال من العمل والخدمة - في بعض الأحوال - والاحتفال بنفس العامل ، وصحته ، والعمل على تحسين بيته وبيئته بالنسبة لها من قبل ، والتدارك - ولو بشيء يسير - عند مصابه بضرر في البدن ، والترويج لبعض مشروعات التأمين الاجتماعي . . .

٢ - قد سلموا بصفة رسمية ، في كل شعبة من شعب الاقتصاد بنقابات العمال والاجراء ، ومنظماتهم ، من حيث هي ممثلة لهم ، ومجازة بالمفاوضة عنهم ، كما اعترفوا بمشروعية بعض التدابير العملية ، التي تساعد العمال والاجراء لحل المستأجرين (١) وأصحاب المعامل ، على إجابة مطالبهم ١١٠

(١) المستأجرون رجال مثرون ، وفي أكثر الأحيان لهم علاقة بالسلطات ، يستأجرون الأرض أو القرية أو المقاطعة ، من ملاكها ، آونة جبراً وطوراً إختياراً ، ثم يعاملون العمال والفلاحين معاملة الأقطاعي نفسه بل أقسى وأمر . .

٣ - فوضوا للحكومة صلاحية التحكيم بين رأس المال والعمال ،
وكذلك عينت الصور القانونية والبنود القضائية ، والجنائية المختلفة ، لفصل
الصراع القائم بينهما .

٤ - إترفوا بالمبدأ القائل : « ينبغي ان يفرض على الأستثمار
الفردى من القيود والحدود ، مالا يعود معه مضرا بالمصلحة الاجتماعية ،
ولا يقوم بفرض مثل هذه القيود والحدود إلا الحكومة » المحايدة نسبياً .
٥ - نهضت الحكومة ببعض الخدمات الاقتصادية العامة ، كالبريد
والتلغراف ، والتلفون ، والقطر ، وإنشاء الطرق والشوارع ، وتعهدها ،
وإنبات الغابات ، وتوزيع المياه فى المدن والبساتين والأراضي الزراعية ،
وتوليد الكهرباء وتوزيعها ، وتحديد العملة ورقابتها . .

٦ - وفر للعمال والأجراء الحق فى الاشتراك مع أصحاب الشركة
وذلك بتقسيم الشركة إلى سهام رخيصة ، يستطيع العامل الوضع : أن
يدخر من أجره كل يوم شيئاً ، حتى يشتري به بعض السهام ، وقد اختيرت
فى بعض البلاد صور ينقد العمال والأجراء فيها - وفقاً لقواعد معينة - قسماً
من أجورهم ومشاهراتهم ويضم الجانب الآخر منها إلى رأس مال الشركة
من قبلهم . . . وهكذا أصبح كثير من العمال والأجراء شركاء فى ملكية
شركاتهم ، أو مجموعة شركاتهم الائتلافية . . . حتى ان فى بعض المعامل

الثقيلة نحو ٨٠ ٪ أو ٩٠ ٪ من عملها شركاء في ملكيتها ، ولا تزال نسبة شركتهم في نمو مطرد ، بما لهم من السهولة في اشتراك الأسهم بالتقسيم من الأموال ما يؤمن حاجاتهم ، لأنهم يعملون بأجور ضئيلة ، أو لا يجدون العمل .

فلنأخذ قضيته من القضايا الحياتية ، كقضية تأمين المساكن ، ونذكر على سبيل المثال ما جاء في « سجل الوقائع » الموضوع من قبل اللجنة الوطنية للحزب الديمقراطي ، في الولايات المتحدة ، من أن ١٥ مليون شخصاً يعيشون في الأحياء الرثة القذرة ، وأن شروط السكن غير متوفرة في ١٣ مليون بناية (أي ربع مجموع البنايات) وأن ٧ ملايين بناية في المدن غير صالحة للسكن من جراء تداعياتها بصورة رهيبة (١)

افناء البضائع

الكثير من الغلة ، والفواكه ، والمعلبات ، والبضائع الأخر تفسد أو تبور على أثر الاحتكار . . . فيحرقونها ، أو يقذفونها في البحر كل عام ! وربما تصاب الأسواق بالتخمة نتيجة لتدفق الانتاج ، فيهدد الرأسماليين بتخفيض الأسعار ، فيعمدون إلى استعمار الشعوب الضعيفة ،

(١) خروشوف . الارقام التوجيهية ط موسكو ص ٦٩

أصرفها فيهم ، أو يحرقونها قبل أن يأتوا بها إلى السوق ، خشية الرخص
والرخاء ، كي تبقى الشعوب جائعة ، حتى لا يعز عليها دفع الأثمان الفادحة
بازائها !!

إهمال المعجزة

ففي المجتمع الرأسمالي ، لا تعتبر الدولة ، ولا المجتمع - مع ، ولا الطبقة
المالكة ، نفسها مسؤولة عن كفالة أو ائتك الملايين الذين يتعطلون عن العمل
رغم قدرتهم عليه ، أولا يقدررون على العمل لكبر سنهم أو صغرهما ، أو
يعجزون عنه مؤقتاً أو دائماً . أما التأمينات الاجتماعية ، فانها أسماء أكثر
مما هي حقائق !! وإن وجد بعض هؤلاء معونة - على سبيل المصادفة - فهو
حظ ، لا تأمين ونظام . .

تشجيع الاقتصاد

فالرأسماليون يرفعون الأسعار - حينما يشاؤون - إلى ارقام خيالية ،
ويحدثون القحط المصطنع ، بخطط مرسومة ومؤامرات يحبكونها - بطرق
المساومات السرية ، والمقامرات التجارية ، التي تلعب بالتجارة لعب الامراء
بالشعوب ! . .

دوران التجارة

وهذه الألاعيب الصبائية ، التي يزاو لها التجار ، تتضخم ، فتصيب الشعوب بصدمات إقتصادية منهكة ١٠ فيكون رد فعلها نوبات الكساد والبوار ، التي تنتاب الاقتصاد العالمي ، غب كل فترة مسعورة ، ونشاط محموم ينبجس في صميم التجارة العالمية .

ذلك أن جشع التجار يحفزهم إلى الاكثار من التطورات التجارية والتلونات في استنزاف ثروات الشعوب ، باختلاق الاساليب الفنية ، في ابتداع المفاتن الكمالية ، وأدوات التسلية والترفيه والاعراء ، فيلهون بذلك عن إنتاج البضائع الأساسية ١٠٠ غير أن الناس لا يشعرون بشيء في باكرة الأمر ، وإنما يقبلون على اقتناء هذه البدائع الخلابية ، فينهمك التجار في الاستزادة منها ، وتطويرها ، وإطلائها بشتى المغريات . . . هكذا ينقضي دور متحفز نشيط في تاريخ التجارة ! وفجأة يشعر الناس بان جيوبهم قد فرغت أو تسكاد ، فيتراجعون عن شراء الكماليات ! وفجأة يحس التجار أن المخازن والأسواق قد نفضت آخر « لتر » من البضائع الأساسية . . . عندما يرون : أن البضائع الكمالية الواردة الى مخازنهم لا تستهلك بسرعة مناسبة ، فيتوقفون عن الطلب ، والصناع عندما يرون هذا الوضع

يسكون عن الانتاج ، والرأسمالي حينما يتفرس التوتر وعلام الخطر يمتنع
عن الاقتراض ، ويستعجل في استرداد ما أقرضه من قبل . . . وعندما
تلمح الحكومة ضعف ميزانيتها تحدد نفقاتها ، وهكذا تخفف المعامل والمصانع
إنتاجها ، وتخفيض الاسعار إلى ارقام اسمية ، ويقلل العمل ، وتسف الاجور
فتعم البطالة ، ويكشر الكساد عن أنيابه ، وكل خطوة تقهر هكذا تقهر
خطوات عديدة أخرى معها . . .

حتى إذا وقف التجار على نقطة التحول ، وعرفوا أن الناس مقبلون
على البضائع الاساسية - على حين ندرتها - تحولوا عن موقفهم السلبي ، إلى
إنتاج واستيراد البضائع الأساسية ، فتدب الحركة في أسواق البضائع
الأساسية ، ويخيم الكساد على أسواق الكماليات . . .

عند ذلك يقرر المصير لطائفتين ، فتحتم الخسارة على أصحاب المعامل
التي تنتج أدوات البذخ والترف ، وأرباب المخازن المتخومة بالكماليات ،
بينما يكتب النور لتجار المواد الغذائية والانشائية ، ومالكي معامل النسيج
وسائر البضائع الاساسية .

هكذا تفرط تجار من حلبة التجارة ، وينظم آخرون من الطبقة
الواطئة إلى المباراة . . .

وهذا الداء المعروف بـ : « دوران التجارة » يلاحق الرأسمالية ،
ملاحقة الظل للانسان . . .

نفسخ المجتمع

وهذا النظام لا يحترم حاجات الافراد ، ولا يدع المجتمع على ما
يجب أن يكون عليه ، وإنما يقدر ما يجلب الاموال بسرعة وسهولة ،
وليتحطم المجتمع كله على أكوام النضار ١١ فحتى الآن تعتبر المنافع الشخصية
مقياساً وهدفاً للحياة ، ولا يزال الاقتصاد العالمي يتركز على الربا ،
والاحتكار ، والخمر ، والقمار ...

افراد الثورة

هذه النقائص والنقائص ، والكثيرة من أمثالها لا تزال موجودة
في الرأسمالية الجديدة المقيدة ، كما كانت في الرأسمالية الحرة ، في القرن
التاسع عشر ..

وذلك ما يدل على أن الرأسماليين لم يفكروا وان يفكروا ١ في اتخاذ التدابير
الجذرية ، لمعالجة هذا النظام ، وفق المبادئ الانسانية النبيلة ، والذي
حصل حتى الآن ان الطبقات البرجوازية ظلت تعدل منهاجها على قدر ما
لقيت من ضغط العمال ، واحست بخطر الشيوعية ، بين آن وآخر ، وبقدر
ما يخفف سورة العامة ، وغضباتها النكراء ، ويسد الطريق على الشيوعيين
في استغلال رئاسة العمال ، ويخدر الاعصاب الثائرة على الرأسمالية والرأسماليين

دون أن تكون هناك أية رافة بالعمال ، أو أي تقدير لحقوقهم —
ومشاعرم ١١١

تقرير

فالنتيجة الملخصة : ظهر ان هذا النظام فاشل ، لا يستطيع حل المشكلة
الاقتصادية ، وهي توزيع السلع والخدمات على الافراد ، وتشجيع الطبقات
وغذيتها بالحقوق القانونية المسلحة . . . ولم يستطع : ان ينظم الاقتصاد في
نطاق الاديان والاخلاق ، فاضطر الى تحطيم الاديان والاخلاق ، وجماع
القيم والفضائل . . . وهكذا جرد المجتمع من الايثار ، والتراحم والتعاطف
والثقة المتبادلة ، وكل ما يرفه عن الانسان في الحياة ، وابدلها بعراقيل
وقيود مضيئة ، وصراع عسكري مسلح . .

وهاته الفكرة المادية الهوجاء ، عصفت بالمجتمعات الرأسمالية . .
حتى جعلتها على جرف هار يتأرجح للسقوط . . . ثم انطلقت تصب على
العالم ، الاستعمار والحروب ١١٠

كما أن كل بئس من بنود هذه الفلسفة ، وكل ما جاء فيها من تفاصيل
واحكام ، مغلوطة متفاقة التناقض ، تعرقل سير الاقتصاد ، وتحرفه عن
منهاجه الكامل الصحيح ١١١

هذه هي الرأسمالية

وتلك بعض سيئاتها ومفاسدها ، التي ابحاثها بكل صفاقة وجرأة
تبعاً لحرية التجارة والاقتصاد ، التي أعلنتها باديء ذي بدء ، فصبت
العذاب الاليم على رأس الانسان وهي الآن ، وبعد ما وقفت على
أخطائها وجرأتها لاترضى أن تعلن انهزامها من الميدان ، عناداً للشيء ،
ولقد آن للناس ان يعرفوا ان الفكرة الرأسمالية لاتصلح شيئاً من حياتهم
الاقتصادية ، فلا بد ان يبدوها ، لا الى الاشتراكية ! ولا الى الشيوعية
فهما أسوأ من الرأسمالية ! - بل الى الاسلام !!!



الاقتصاد الشيوعي

فكرة الشيوعية

يزعم قادة الشيوعية : أن الانسان بفطرته الاصلية ، ليس مجبولا على الاستئثار والاستغلال ، .. وإنما البيئة هي التي تطبعه بطوابعها ، وتوحي اليه بكل ذلك !! ومن الممكن تجريده من الميول الشريرة والعقلية الفردية ، حتى يلبي نداء العقلية الجماعية ، والمدنية المركزة في الانسان وعند ما يحقق ذلك ، يقضى بصورة تلقائية ، على الصراع القائم بين إنسان وإنسان كنتيجة طبيعية ، لتسابقها على المنافع الشخصية المعينة . ويعود الانسان ملاكاً طهوراً ، مجرداً عن حب الذات ، والظهور ، والاستغلال ، والاستئثار ، والاستعلاء . . . ويصبح فوق منال النوازع والجواذب الداخلية والخارجية ، وينصرف في بوتقة الاجتماع ، حتى يتسم بنكران الذات ، نكرانا تاماً ، فلا يكاد يشعر بكيانه ومصالحه الفردية ، وإنما ينتصب تجاهه الاجتماع ومصالحه ، فهو ابدأً يعمل ويعمل للاجتماع ، ولا يتذكر نفسه ، إلا عند ما تلح عليه الحاجة ، فيتناول من البضائع ، ما يشبعها ، دون أيما ترف ، ثم يستمر في الجهاد والتضحية بنفسه ومواهبه في سبيل الاجتماع . . .

عندئذ يخرج الانسان من مملكة الحيوان الى دولة الانسان ، وتنطبق

عليه الصيغة الشيوعية : « من كل حسب مقدراته ، ولكل حسب حاجته » .

ولا تقع هناك معارك تحتاج الى تدخل المحاكم في فصلها ، فالصراع أبدا يكون على المصالح الفردية المتزاحمة ، ولا تبقى في المجتمع الشيوعي مصالح فردية ... كما لا توجد هناك مباراة في ميدان ، حتى ينشب الصدام على النتيجة .

وبعد ذلك لا تبقى حاجة أو فائدة الدولة ١١٠ هنالك يعود الانسان الى حالته الطبيعية ، ويلغي القيود والحدود المفتعلة ، كما كان أول يوم وضع قدميه على الارض ، فقد كان يعيش في مجتمع شيوعي تسوده الفطرة البشرية الطاهرة ، غير الملطخة بالحضارة والمدنية ...

تلك هي فلسفة الشيوعية الاساسية ، التي انفصلت منها القوانين والبرامج ، وتتلخص هذه الفلسفة في الصيغتين التاليتين :

١ - فطرة الانسان ليست مختمة بحب الذات ، أو الاستغلال والاستعباد . وانما هي فطرة جماعية لا فردية ، وانما طبعها البيئى بطوائع يمكن تجريده منها ، واعادته الى ما كانت عليه اول يوم .

٢ - إن المراحل التي مرت بها البشرية عبر التاريخ والقرون هي :

١ - الشيوعية الاولى .

- ب - الرق .
- ج - الاقطاع .
- د - الرأسمالية .
- هـ - الشيوعية الثانية .

مرحلة التطبيع

فيستنتجون من ذلك كله : انه لا بد من اعادة الفترة الشيوعية الاولى ، لاسعاد البشرية وازدهارها . . ولا بد لذلك من :

- ١ - استيلاء البروليتاريا (١) المتمثلة في الحزب الشيوعي على الحكم ، بالقوة والعنف .
- ٢ - القضاء على رأس المال ، والربح الناتج منه .
- ٣ - القضاء على كل ما يعزز كيان الفرد ، ويوقظ فيه النزعة الفردية . . وذلك بانتزاع الملكية الفردية ، وبمحنة العائلة .
- ٤ - تأميم وسائل الانتاج (٢) بمصادرة الثروات وجعلها

-
- (١) - كلمة روسية معناها : طبقة العمال .
 - (٢) - التأميم هو سيطرة الدولة على الممتلكات وتصریفها في مصالح الشعب بصفتها ممثلة لمجموع الافراد .

ملكا للمجموع ١

٥ - القضاء على الطبقات ، وعلى البروليتاريا ذاتها بصفتها

طبقة ١

٦ - تجريد المجتمع من الدين والاخلاق : وكل ما يعرقل سير

الشيوعية من القوانين السائدة في البلاد ١٠

٧ - إجبار الافراد على العمل حسب طاقتهم ١

٨ - توزيع البضائع حسب حاجات الافراد ١

٩ - القضاء على الدولة ٠٠

وللتدليل على صدق هذه النقاط نسجل نصريحات زعماء

الشيوعيين : ٠٠ :

ديكتاتورية البروليتاريا

أول ضرورة من ضرورات قيام العهد الشيوعي ، هو استيلاء طبقة

البروليتاريا على الحكم ، بالقوة والعنف ، كما يصرح بذلك كارل ماركس

وفردريك أنجلز : « ٠٠٠ حتى الساعة التي تنفجر فيها هذه الحرب بشكل

ثورة علنية ، وتؤسس البروليتاريا سيطرتها — بعد القضاء على

البرجوازية (١) - بالشدة والعنف (٢) ٠٠ «

ويستمرسلان الى حيث يقولان : « ٠٠ اما هدف الشيوعيين المباشر فهو الهدف نفسه ، الذي ترمي اليه جميع احزاب العمال ، اي تنظيم البروليتاريا في طبقة ، وهدم سيادة البرجوازية ، واستيلاء البروليتاريا على السلطة السياسية (٣) ٠ »

ثم يؤكدان ذلك - أيضاً - : « إن المرحلة الاولى في ثورة العمال هي كما رأينا تشييد البروليتاريا في طبقة سائدة ، والاستيلاء على الديمقراطية ، وتستخدم البروليتاريا سيادتها السياسية ، لاجل انتزاع رأس المال من البرجوازية ٠٠٠ ولا يتم ذلك إلا بنحرق حق التملك ، ونظام الانتاج البرجوازي بالشدة والعنف (٤) . »

فالخطوة الاولى من خطوات الشيوعية ، هي ان تنضم البروليتاريا السلطة السياسية بالشدة والعنف ، وهدفها الاخير حذف الديمقراطية ،

(١) - كلمة افرنسية معناها : الطبقة الوسطى من مالكي وسائل

الانتاج .

(٢) - (البيان الشيوعي) ص ٤٠

(٣) - نفس المصدر ص ٤٣

(٤) - نفس المصدر ص ٥٢ - ٥٣

لتبقى الدكتاتورية والارهاب المتسرب الى جميع جوانب الحياة . . . وكانت وصية كارل ماركس بذلك تستند الى حجج هي : « ان مجرد قيام انقلاب شيوعي لا يكفي لتحقيق مبادئ الشيوعية ، لان العبرة بالتنفيذ . . . فالطبقة الرأسمالية التي تسحقها طبقة العمال ستحاول دائماً التآمر ضد الثورة الشيوعية كما ان الطبقة العاملة ينقصها دائماً العلم والتنظيم ، لانها جاهلة ، وغير منظمة بحكم نشأتها ! ومن هنا سيصبح حتماً على العمال ان يواجهوا مشكلتين . خطرتين ، هما : أولاً : عدم قدرة الطبقة العاملة على حكم نفسها بنفسها عند ما تؤل اليها السلطة ، وثانياً : خطر قيام الطبقة الرأسمالية بمحاولات ناجحة لاسترداد سلطتها المسلوقة . . . ولذلك ينبغي ان تقوم على أثر الانقلاب الشيوعي ، دكتاتورية عمالية ، عمادها هيئة مختارة من قادة العمال المثقفين ، تتولى الحكم ، وتهيء الشعب للنظام الشيوعي (١) . »

وبعد ما جاء « لينين » الى الحكم أخذ يردد نفس النغمة ، معانينا : أن حكومته لم تقم إلا بالقوة والديكتاتورية : « من المؤكد : أن جميع الناس يرون ان البلاشفة (٢) ، كانوا يستطيعون البقاء في الحكم . لا اقول

(١) — « النظام الشيوعي » ص ٦٧

(٢) — البلاشفيك معناها الاقلية ، مقابل المنشفيك التي معناها

الاكثرية . والبلاشفيك هو حزب الشيوعيين سموا حزبهم بهذا الاسم حيث كانوا أقلية . . .

سنتين ونصف سنة . بل حتى شهرين ونصف شهر ، لولا نظام الطاعة الصارم ، لولا نظام الطاعة الحديدي حقا في حزبنا (١) «
فلولا الديكتاتورية العاصفة ، التي تذرع بها لينين ، واوصى بها كارل ماركس وأنجلز ، لما كتب البقاء للحكومة الشيوعية ، لاسنتين ونصف سنة ، بل ولا شهرين ونصف شهر !!

ثم رأى لينين : ان القوة التي تتسلح بها الحكومة السوفياتية ، والحزب الشيوعي ، لا تستقل بكبت الاصوات . لذلك ضم اليهما قوة البروليتاريا ، ففرض عليها الدفاع عن الحكومة الشيوعية : « ... ولكن في الدولة البروليتارية ، التي هي من النوع الانتقالي ، كدولتنا ، لا يمكن ان يكون الهدف النهائي لكل عمل تقوم به الطبقة العاملة ، سوى تقوية الدولة البروليتارية ، وتقوية سلطة الدولة ، التي تمارسها طبقة البروليتاريا وذلك بالنضال ضد كل ما يقع من تشويهات بيوقراطية (٢) لهذه الدولة (٣) «

(١) — ستالين . « أسس اللينيينية » . ص ٩٧ - ٩٨

نقلا عن امينين ، من كتابه : « مرض الطفولة في الشيوعية » ص ١٧٣

(٢) — « البيوقراطية — ضد الديموقراطية — معناها الفردية ..

(٣) — لينين . « حول دور النقابات ومهاتها » طدار الفارابي ص ١١

فلما كان دور ستالين وقام بالأعمال القاسية ، التي تفرز منها النفوس
وتقشر منها الابدان ، حاول تبرير موقفه فقال عام ١٩٣٤ م : « لماذا
نتفاخر بسلطتنا الطاغية ؟ ولماذا نتفاخر بأجراءات القمع الصارمة ، التي
نلجأ إليها ؟ ولماذا نتفاخر بسلطتنا المطلقة ؟ .. الجواب هو اننا نتفاخر
بها لانها سبيلنا الى النصر والنجاح . ولن نفلح في تدعيم النظام الشيوعي
إلا إذا اتصفنا بالصرامة والقسوة والطغيان والاستبداد ، ... كل ذلك
ربما تتحقق الثورة الشيوعية العالمية (١) » .

وصرح عام ١٩٢٨ : « .. أوصانا لينين بان نكون قساة عتاة ، في
معاملتنا مع أعدائنا في الداخل والخارج .
ونحن لا نريد أن ندع أعدائنا في الداخل والخارج يعملون ضدنا
... بل إنه يتعين علينا ان نمنعهم بالقوة من ذلك ، ولهذا نعتبر الوسائل
العنيفة القاسية ، التي نعامل بها خصومنا ، عملا مشروعاً له ما يبرره ، مهما
بدا هذا العمل استبدادياً وطاقياً (٢) » .

ولقد جعل ماركس القوة قانوناً وحققاً فقال سنة ١٨٦٠ م :
« القوة هي التي تحدد مصير كل شيء ! فالقوة هي القانون الطبيعي ، الذي

(١) — « النظام الشيوعي » ص ٢٥

(٢) — (النظام الشيوعي) ص ٢٤

يكشف عن نفسه في كل ميدان ، ولهذا فانتا تؤمن بأن الحق كامن في القوة
وتؤمن بأن القوة هي سبيلنا الى النصر (١) . «

وسار على خطته لينين حيث قال سنة ١٩٠٥ م : « فلتكن سياستنا
قائمة على أساس القوة ، وبالقوة نهرب خصومنا ! وبالقوة يحترمنا أنصارنا
وبالقوة نحطم النظام القديم ، وبالقوة نقيم نظاماً جديداً ! إن القوة هي
مفتاح النصر (٢) . «

ثم اضاف على ذلك قائلا سنة ١٩٢٢ : « ليس الشيوعي الصادق
هو ذلك الشخص الذي يؤمن بتجريد خصمه من قوته فحسب ! بل الشيوعي
الصادق هو ذلك الشخص الذي يقتل خصمه ، بعد أن يجرده من قوته
فالموت هو الشيء الوحيد الذي يريحنا من خصومنا (٣) . «

وقد اخذ ستالين يفسر دكتاتورية البروليتاريا سنة ١٩٣٠ م : « .
أريد أن اوضح لكم : أن تعاليمنا تسمح لنا بالطغيان ! ... ألا نسمي
نظامنا دكتاتورية البروليتاريا ! إن هذه الدكتاتورية المستبدة هي سلاحنا

(١) - النظام الشيوعي ص ٢٢

(٢) - نفس المصدر ص ٢٢

(٣) - نفس المصدر ص ٢٣ - ٢٤

في المعركة (١) ٥٠

وقال ستاين عام ١٩٣٣ م : « يجب ان يكون مفهومنا أننا نؤمن بالاستبداد ، ونؤمن بالطغيان ، ونؤمن بالعنف ، لان نظامنا الثوري القائم على اساس القضاء على الطبقات ، يتطلب الالتجاء الى كل هذه الوسائل (٢) ٥٠ »

مصادرة رأس المال

وفي الثورة واللحظة التي تقيض فيها البروليتاريا على زمام الحكم ، تبثدر الى القضاء على رأس المال ، والربح الناتج منه ، كما يقرر ذلك ماركس وانجلز : « ان المرحلة الاولى في ثورة العمال ، هي - كما رأينا - تشييد البروليتاريا في طبقة سائدة ، والاستيلاء على الديمقراطية ، واستخدام البروليتاريا سيادتها السياسية ، لاجل انتزاع رأس المال من البورجوازية ومركزه جميع وسائل الانتاج في ايدي الدولة . ولا يتم ذلك إلا بخرق حق التملك ، ونظام الانتاج البرجوازي بالشدة والعنف ، اي باتخاذ تدابير ... »

(١) - نفس المصدر ص ٢٤

(٢) - نفس المصدر ص ٢٤

وتختلف هذه التدابير - طبعاً - اختلافاً كبيراً في مختلف الاقطار
غير انه يمكن تطبيق التدابير التالية ، بصورة عامة في أكثر البلاد تقدماً
ورقياً :

١ - نزع ملكية الاراضي الكبرى ، وتخصيص الربع العقاري
لتغطية نفقات الدولة .

٢ - فرض ضرائب متصاعدة جداً .

٣ - إلغاء الوراثة .

٤ - مصادرة جميع املاك المهاجرين العصاة المتمردين (١)

ولا يغفل انجلز : ان يؤكد هذا المعنى : « وحينما تقبض

البروليتاريا على زمام الحكم تحول وسائل الانتاج إلى تملك الدولة وبذلك
تتخلص من طابعها البروليتاري (٢) » .

ثم يكرر مناداته بذلك باعتبارها النقطة المركزية في تشييد الكيان
الشيوعي : « ... تتولى البروليتاريا على سلطة الدولة ، وتحول وسائل
الانتاج باديء ذي بدء إلى ملكية الدولة (٣) » .

(١) - (البيان الشيوعي) ص ٥٢ - ٥٣

(٢) - فردريك انجلز . (الاشتراكية بين الخيال والعلم) ص ٧٤

(٣) - لينين . « الدولة والثورة » . نقلاً عن انجلز ص ٢١ - ٢٢

القضاء على الملكية الفردية

ويتلو ذلك كله حملة عاصفة ، للقضاء على الملكية الفردية بصورة واسعة ، وإن لم تكون رأس المال . ١ فان من يملك ملكية معينة ، باستطاعته أن يستغنى عن الدولة ، ولو فترة قصيرة ، فيتمرد على مقدساتها ، وذلك ما تخشاه الحكومة الشيوعية ، ولذلك تعتمد الى انتزاع الملكية الخاصة من جميع الافراد ، كي يظلوا محتاجين الى الدولة عند كل وجبة طعام .

هكذا نجد ماركس وإنجلز يصرحان : « .. وعلى هذا فباستطاعة الشيوعيين : أن يلخصوا نظريتهم بهذا الصدد في هذه الصيغة الوحيدة ، وهي : القضاء على الملكية الخاصة (١) . »

ثم نجدهما يسجلان هذه الصيغة في موضع آخر : « إن ظروف معيشة المجتمع القديم قد اضمحلت ، ولم يبق لها أثر في ظروف معيشة البروليتاريا ، فالبروليتاري محروم من الملكية (٢) . »

وحاول لينين تنفيذ هذه الخطة و اضاف اليها قائلا : عام ١٩٢٠ « يجب ان يكون مفهوما : ان العامل الذي يعمل في معمل من المعامل

(١) — (البيان الشيوعي) ص ٤٣

(٢) — نفس المصدر ص ٣٩

لا يملك نفسه ، فالمعمل هو الذي يملكه (١) ٥٠

وليس من العجيب ان يدلي لينين بهذا التصريح بعدما تلقى من
أسياده البيان التالي : « إن كل الطبقات التي كانت تستولي على السلطة
فيما مضى ، كانت تحاول تثبيت اوضاعها المكتسبة ، باخضاع المجتمع بأسره
لاسلوب التملك الخاص بها ، ولا تستطيع البروليتاريا الاستيلاء على القوى
المنتجة الاجتماعية ، إلا بهدم أسلوب التملك الذي كان خاصاً بهذه القوى
أي بهدم كل اسلوب للتملك مرعى الاجراء الى يومنا هذا . ولا تملك
البروليتاريا شيئاً خاصاً بها ، حتى تصونه وتحميه ! فعلينا اذن ان نهدم كل
ضمانة خاصة ، وكل أمان خاص موجود (٢) ٥٠

وعلى ضوء هذه التعاليم صرح ستالين سنة ١٩٢٧ م : « ان
النظم الاقتصادية التي تؤمن بها الشيوعية ، هي النظم التي تعتمد على ثلاثة
امس ، هي أولاً : الغاء الملكية الفردية ، الغاء تاماً ، وثانياً : القضاء على
نظام الطبقات ، قضاء تاماً ، وثالثاً إحتكار الدولة لكل مصادر الثروة
احتكاراً تاماً ، . . ولهذا فالتنازع كل النظم الاقتصادية التي لا تقوم

(١) — (النظام الشيوعي) ص ٤٧

(٢) — كارل ماركس وفردريك أنجلز . (البيان الشيوعي) ص ٣٩

على هذه الاركان الثلاثة (١) .

واضاف قائلا سنة ١٩٣١ م : « نحن لانسمح لاحد بادخار المال ،
واستخدامه في شراء العقار ، ذلك أننا نناهض كل ضرب من ضروب
الملكية الخاصة (٢) .

ولقد كان لينين يتبجح ببيانات أسياده ويضيف عليها اشياء واشياء
ولكن أسياده كانوا يتفلسفون ويكتبون ، وما أسهل ان يفرغ الانسان
خوابه على الورق ، كما ان لينين - أيضاً - قضى شطراً من حياته وكانت
الاحلام تداعب خياله ، وهو يترنح على اراجيح الاوهام ، فكان يكيل
الخطط ويفصلها بلا حساب . وما إن بلغ مرحلة التطبيق حتى اصطدم
بالواقع الحى ، الذي حد من طيشه ، وفل نشاطه وعزائه ، فجعل يرزح
تحت الكابوس الذي أعده لنفسه ، فلنسمع الى زفراته : « . . ولكنه
من الصعب الى ما لاحد له ، نحو الطبقات ، فان الانقسام الى عمال
وفلاحين ما يزال قائماً فاذا أقام الفلاح على قطعة من الارض واستأثر
بفائض قمحه ، أي القمح الذي لا يحتاج اليه ، لا لنفسه ولا لماشيته ، في
حين يظل جميع الآخرين بلا خبز ، فان هذا الفلاح يستحيل إذ ذاك

(١) - (النظام الشيوعي) ص ٤٦

(٢) - نفس المصدر ص ٤٨

إلى مستثمر ...

ينبغي أن يشتغل الجميع وفقاً لبرنامج مشترك ، على أرض مشتركة
وفي المصانع والمعامل المشتركة ، وفقاً لنظام مشترك (١) .
ثم جعل يستصرخ الشيوعيين لينظموا البروليتاريا في كفاح مشترك
علمهم يؤدون مسؤوليته : « إن الاخلاق الشيوعية ، إنما هي الاخلاق التي
تخدم هذا النضال ، وتوحيد الشغيلة ضد كل ملكية صغيرة ، لأن
الملكية الصغيرة تضع في يدي فرد واحد ما أبدعه المجتمع بأسره .
إن الملكية بنظرنا ملكية مشتركة (٢) » .

بعثرة العائلة

إن بعثرة العائلة وإشاعة النساء ، من الشيوعية كجزء لا يتجزأ منها
فالمجتمع الشيوعي - كما يقول لينين - إنما هو شيوعية في كل شيء . (٣)
والعائلة تعرقل طريق الاقتصاد الشيوعي في الصميم !! فهي - أولاً - تهمل
فيضا من نشاط رب الأسرة ، لحماية مصالحها ، والدفاع عنها ، والولاء

(١) لينين . (مهمات منظمات الشباب) ص ١٧ ط موسكو

(٢) لينين نفس المصدر ص ١٨

(٣) لينين نفس المصدر ص ٢٣

للأسرة يعوق الشيوعي عن القيام بواجباته العامة والخاصة ، وربما يدفعه الى مخالفة النظام ، وذلك ما تأباه الشيوعية كما صرح بذلك ستالين سنة ١٩٣٠ م : « مادمنّا ننكر الأديان ، فإننا لا نستطيع ان نأخذ بالآراء القائلة بان للأسرة قداسة ... فكل القداسات زائفة . نحن لا نريد ان يكون للأسرة اي نوع من انواع القداسة ... مثلما لا نريد ان يصبح الولاء العائلي ، عائقاً يحول دون تحقيق أهدافنا (١) »

وكما صرح من قبله لينين عام ١٩٢٢ م : « نحن لا نؤمن بالافكار المثالية من الأسرة ، فهذه الافكار المثالية تنادي بجعل الأسرة مجتمعا ذا كيان خاص له استقلاله ... ونحن لا نؤمن بمثل هذه المثالية ، التي تشجع على جعل الوطن مجموعة من الاسرات المستقلة (٢) »

وفيما بعد رأى ستالين أن يكشف النقاب بكل صراحة ، فماذا يلجمه عن التصريح بنواياه ؟ أليس هو الدكتاتور الجبار ؟ فليقل بكل وقاحة وصفاقة ! : « .. دعوني اذكر لكم بصراحة : انه من الخطر على حياتنا السياسية تشجيع ذلك المفهوم الخاطيء للأسرة ، واقصد بذلك الآراء القائلة بأن هناك ما يسمى : الولاء للأسرة ! فالولاء الوحيد المسموح

(١) « النظام الشيوعي » ص ٥

(٢) نفس المصدر ص ٥٠

به هو الولاء للدولة (١) ٥٠

ثانياً : ان الشيوعية تفرض العمل الاجبارى على جميع القادرين من الرجال والنساء على حد سواء (٢) والعائلة تشل هذه الحركة ، لانها تشغل النساء بالاعمال البيتية ، حتى لا يسمح لهن القيام بالاعمال الخارجية

ثالثاً : ان فشل ماركس في الغرام الذى عصف به في غضون شبابه ، هو الذى دفعه الى الانتقام من البورجوازية ، عن طريق الدعاية للشيوعية (٣) وتبعاً لذلك نجد ان حملات ماركس على العائلة ، تختلف عن هجماته على الرأسمالية والبرجوازية فتراه ينادى - في سخريته واستهزاء : « ياللاهول ! حتى اشد تطرفا تسخطهم نية الشيوعيين ، هذه الفاضحة المزدولة » ثم يحاول ان يطمئن نفسه تجاه هذه الغضبة القاصفة حتى من اشد الناس تطرفا فيتسائل : علام تتركز العائلة ؟ أليست تتركز على رأس المال ؟ فاذن لا مبرر لهذا القلق ! . فسيقضي على رأس المال وبالطبع يقضي على العائلة :

(١) نفس المصدر ص ٥٠

(٢) « دستور الاتحاد السوفياتي » ص ٥ المادة ١٢

(٣) وللتفصيل أنظر : محمد سعيد رمضان البوطي في « المذهب

الاقتصادي بين الشيوعية والاسلام » ص ١٤ - ١٥

« ولكن على أية قاعدة تتركز العائلة البرجوازية في الوقت الحاضر
إنها تتركز على رأس المال ، والربح الفردي ! والعائلة بكامل كيائها ،
وتمام بنيتها ، ليست موجودة إلا عند البرجوازية فقط ! ولكن تتمتها
هي الالغاء القسري لكل عائلة بالنسبة للبروليتاريا ، ثم البغاء العلق »
وبعد ذلك يؤكد : أن الصلات العائلية سوف تنفصم ! فإن
الصناعة الكبرى تستخدم الاولاد وتحولها الى تجارية بسيطة :

« ان تشدق البرجوازيين الفارغ عن العائلة والتربية ، وعن
الواصر والصلات العذبة ، التي تربط الولد بأهله ، يصبح يوما بعد يوم
سخيفاً ممضاً !! اذ ان الصناعة الكبرى تهدم كل صلة عائلية عند البروليتاريا
وتحول الاولاد الى مواد تجارية بسيطة وادوات عمل صرفة » .

وحيث سجل ماركس لنفسه الانتصار نراه يستلحق على قفاه ،
ليضحك من العقاية البرجوازية ، التي تستنكر إشاعة النساء . . زاعماً :
أن هراء البرجوازيين سوف لا ينفعهم ، فقد كانت إشاعة النساء موجودة
لدى البرجوازيين أنفسهم بصورة مكتومة . وغاية ما ينتقمون من الشيوعيين
: أنهم يريدون إسقاط النقاب ، قائلين : ماهذا النفاق ؟ فما دامت الاشاعة
موجودة ، فلتكن رسمية صريحة ! ولتستمع إلى قهقهات ماركس ومن حوله
إمعانة ، يساعده في الضحك البذيء :

« لشد ما يضحكنا هذا الذعر فوق الاخلاقي ، الذي توحى به الى
 البورجوازيين إشاعة النساء الرسمية . . . ليست بالشيوعيين حاجة إلى
 إدخال إشاعة النساء ، فهي تقريباً كانت دائماً موجودة (١) »
 وعندما سئل أنجلز : ماهو وقع النظام الشيوعي في العائلة ؟ أجاب :
 « سيجعل علاقات الرجل مع المرأة ، علاقات ودية محضة ، متقصرة على
 الاشخاص « المشتركين بها » ! دون ان يكون المجتمع أدنى تدخل فيها (٢)

تأميم وسائل الإنتاج

وبعد ما تم القضاء على رأس المال ، ومصادرة جميع الملكيات العامة
 والخاصة ، يجب تسليمها إلى الدولة : ممثلة المجموع « ٣ » لتصرفها في مصالح
 الشعب ، رفق . وازين عدل تضعها الدولة بنفسها ! دون ان يكون لاحد أى
 تدخل فيها . كما ينص على ذلك الدستور السوفييتي : « تحدد الحياة

(١) - كارل ماركس وفردريك أنجلز . (البيان الشيوعي)

ص ٤٧ - ٤٨

(٢) - (التعاليم الشيوعية) ص ٣١

(٣) - لقدمرت النصوص على ذلك في « مصادرة رأس المال »

و « القضاء على الملكية الفردية »

الاقتصادية ، الاتحاد السوفياتي ، وتدار بموجب مشروع الدولة ، للاقتصاد
الوطني « ١١ » .

اكتساح الطبقات

وبعد ما تستلم البروليتاريا مقاليد الحكم ، وثروات الشعب : مجموع
الممتلكات الفردية والجماعية ، تنعطف على الناس ، لتفرض عليهم العمل
الاجباري كما يصرح به ماركس وإنجلز : « جعل العمل إجباريا للجميع » « ٢ »
وتلغى الأسواق والنقود ! لأن كل فرد يتقاضى عن عمله اليومي ،
من البضائع ما يشبع حاجاته ، فلا تبقى حاجة الى الاسواق أو النقود :
« وعندئذ يصبح في وسع السلطة المركزية ، أو أية هيئة مركزية اقتصادية
وإجماعية أخرى . أن تدير كل الانتاج الاجتماعي ، وان توزع المنتجات
في مصلحة المجتمع . بدون توسط السوق ، وبدون استعمال النقد الذي ان
يبقى ضروريا « ٣ » .

-
- (١) - « دستور الاتحاد السوفياتي » ص ٥ المادة ١١
(٢) - (البيان الشيوعي) ص ٥٣ المادة ٨
(٣) - (الاتحاد السوفياتي في مائة سؤال وجواب) ص ١٤٠

ن . دار البديع

فُتندمج الطبقات في طبقة واحدة ، هي : البروليتاريا العاملة . . .
وماتفتأ البروليتاريا ، ذاتها ، أن تحطم طبقتها ١٠ كي لا تكون طبقة متحيزة
إزاء مجموع عناصر الشعب الذي انصهرت فوارقها ومميزاتها الذاتية منها والعرضية
واندمجت في صيغة واحدة ، هي : الشعب ، يرسم هذا المصير المشترك
لأبروليتاريا وغيرها ماركس وإنجلز : « فإذا كانت البروليتاريا في نضالها
ضد البورجوازية ، تبني نفسها كما في طبقة ، وإذا كانت تجعل نفسها بواسطة
الثورة طبقة حاكمة ، ثم بصفتها طبقة حاكمة تهدم بالعنف والشدة نظام الانتاج
القديم ، فإنها يهدمها نظام الانتاج القديم ، تهدم في الوقت نفسه ظروف
التناقض والتناحر بين الطبقات ، وتهدم الطبقات بصورة عامة ، وبذلك
تهدم أيضا سيادتها ذاتها ، من حيث انها طبقة » ١ « ٠ »

فالتبقات يجب أن تهدم ١٠ ولكن إنجلز يرى أن الطبقات سوف
تنهدم بصورة طبيعية ، كما أنها تكونت بصورة طبيعية ، وحتمية ، في الوقت
نفسه : « . . . وهكذا سوف تتلاشى الطبقات ، بمثل الحتمية التي ظهرت
فيها » ٢ « . . . »

(. . .) ولكنها إذ تفعل ذلك تقضي على نفسها بصفتها

(١) - (البيان الشيوعي) ص ٥٤

(٢) - لينين (الدولة والثورة) ص ٢٠ نقلا عن إنجلز

بروليتاريا (١) . ٤

وقد مضى خلال التصريحات المتقدمة ، وسيأتي ، وفر من النصوص التي تؤكد : أن المجتمع الشيوعي يجب ان يحطم الطبقات ، ويقضي حتى على البروليتاريا بصفتها طبقة ١١ .

الغاء الاديان

من المبادئ المركزية في الشيوعية ، وإزاحة الاديان حتى عن قلوب الافراد ! وذلك أن الاديان أية كانت تربط الفرد بالله ، الذي لا يعزب عن علمه مثقال ذرة في السموات والارض ، وتحرم على الانسان القتل ، والاضطهاد ، والكذب والخداع ، والغش ، والسلب ، والفحشاء . . . فاذا علم الفرد - بواسطه الايمان - ان التوسل بهذه الوسائل ، محظور عليه ، والملائكة يسجلون جميع اعماله في كتاب لا يظل ربي ولا ينسى ، والله من ورائهم محيط . . . فاذا كان الشيوعي مؤمناً بهذه المبادئ فسوف لا يستخدم الوسائل المحرمة ، في سبيل خدمة الشيوعية ، بل يتخلى عن الشيوعية في اللحظة التي عرف فيها هذا المبدأ الهدام . . وهكذا تخسر الشيوعية مصالحها في كل مجال . . .

(١) - نفس المصدر ص ٢١ - ٢٢

ولذلك عمد قادة الشيوعية الى تبني المبدأ القائل : « الغاية تبرر
الواسطة ! » ، التي تبيح للانسان اجتراح السيئات كلها في سبيل انتصار
التضاييا الشيوعية ، كي لا يتوقف الشيوعي عن اتكاب الحرام لتقدم ، او
ازدهار مبدئه ، فتخسر المنظمة الشيوعية ربحا متاحا ! ..

كما ان الاديان لو ظلت تسود البلاد ، اندحرت الشيوعية ، ولم
تجد لها نصيرا ، حتى ولا واحدا لان الشيوعية - على أحسن تقدير -
نظام مختلف يناهض نظام الاديان ، ولن يستبدل المؤمن دينه بنظام
مختلف !!!

لذلك كله نجد الشيوعيين المبدئين يكرسون جهودهم لازاحة
الاديان عن مجال النشاطات العامة ، كي يبلغوا بذلك نشر نفوذهم ،،
ويحاولون حلق نور الايمان في قلوب الشيوعيين الخدوعين ، حتى يطمثوا
من استسلامهم الكامل ، وانقيادهم الصادق ، لتنفيذ الخطط الجهنمية
الموحات اليهم ...

كما صرح بهذه الحقيقة ستالين عام ١٩٣٨ م : « يجب على الشيوعي
المخلص : ان ينكر الدين . فالدين يمنع المؤمن من التوسل بالكذب ،
والخداع ، والغش ، والتضليل في نشر الدعوة التي يريد نشرها ... اما
الشيوعي المخلص الذي ينكر الدين ولا يؤمن به ، فانه يستطيع : ان يحرر

عقله من افكار الدين المثالية ... وهكذا يستطيع : ان يتوسل بكل الوسائل
من كذب الى خداع ، الى تضليل ، الى غش ، في تحقيق الاهداف
الشيوعية (١) « ٠ »

ولهذا الغرض تبنا « الديالكتيك » كفلسفة اساسية يركزون
عليها مبدئهم ... معتزين بأفكار « هيغل » و « ولودفيغ فورباخ » و
« دارون » و « فرويد » ... مرددين مع « هراقليط » : ذلك الرجل
الاغريقي : « العالم هو واحد لم يخلقه أي إله ، أو أي انسان ! وقد كان
ولا يزال وسيكون شعلة حية الى الابد ، تشتعل وتنطفئ تبعا لقوانين
معينة (٢) ... »

هكذا نجد كارل ماركس وفردريك انجلز يهتمان ، بكل وقاحة
وصفاقة : « ... وما القوانين والقواعد الاخلاقية ، والاديان بالنسبة اليه
(العامل) إلا اوهام نور جوازية ، تستر خلفها مصالح بورجوازية (٣) ... »
بهذه الانهزامات والتشويبات الفارغة ، يحاول ماركس : ان
يشوه الاديان ويقضي عليها ، قبل ان تقضي عليه ، غير ان لينين اخذ يعبر

١ - النظام الشيوعي ص ٥٤

(٢) - ستالين « المادية الديالكتيكية » ص ٢٧

(٣) - (البيان الشيوعي) ص ٣٩

عن الواقع الجاثم في وجهه حيث رأى ان الدين يكون سداً منيعاً امام افكار الاشتراكية ، لذلك جعل يحارب الدين اقتراباً من الواقع الاشتراكي ، فصرح عام ١٩٠٢ م : « كلما تحررنا من نفوذ الدين ، إزددنا اقتراباً من الواقع الاشتراكي ... ولهذا يجب علينا : ان نحرر عقولنا من خرافة الدين (١) » .

من هنا اخذ يطلق التهم والاقتراءات على الدين عله ينفر الناس منه فقال لينين سنة ١٩٠٥ م : « الدين هو افیون الشعوب ... فالدين ورجل الدين يخذران أعصاب المظلومين والفقراء ، ويجعلانهم يرضخون للظلم - ٢ - » .

وحيث لم تنجح مؤامراته ضد الدين بالالفاظ المتبجحة ، جعل يوجه حربه لمحاربة الدين قائلاً سنة ١٩٠٥ م : « ان حزبنا الثوري لا يستطيع ان يقف موقفاً سلبياً من الدين ... فالدين خرافة وجهل - ٣ - » .

وحيث كان ذلك قبل الثورة الشيوعية في روسيا ، كان يهرب

(١) - (النظام الشيوعي) ص ٥٢

(٢) - (النظام الشيوعي) ص ٥٢

(٣) - نفس المصدر ص ٥٣

عُضْبَةُ الشَّعْبِ إِذَا اطَّلَعُوا عَلَى إِحْدَاهُ وَكَفَرَهُ ، فَكَانَ يَوْصِي حَزْبَهُ سَنَةً
١٩٠٥ م : « يجب : ان تهتم عناصرنا التي تقوم بالدعاية للشيوعية ، بنشر
الاحاد والدعوة له ، ولكن بطرق سلمية خفية - ١ - ٠ » وصرح عام
١٩٠٥ م : « لماذا لا نعلن في براجنا أننا ملحدون ؟ إننا نفعل ذلك لكي
لا نزود خصومنا بسلاح يهاجموننا به . . . فعدد المؤمنين بالله لا يزال يفوق
عدد الملحدين » ٢ . « . »

وبعد ما سيطر الحزب الشيوعي على روسيا ، وساد الارهاب وزجوا
بالمؤمنين في الالحد والسجون ، وخنقوا أصوات الشعب ، حتى ذابت في أزيز
الرصاص وهدير المدافع ، سقط النقاب وإذا بستاين يقول عام ١٩٢٧ م :
« إننا نقوم بالدعوة ضد الدين الآن ، لاننا أقوى من ان ينال خصومنا منا
عن طريق التشهير بالحادنا . . . لقد كنا نحرص في الماضي على عدم إعلان
الحادنا لاننا لم نكن أقوياء ، أما الآن فانتنا نعلن بصراحة أننا ملحدون ،
وأننا نرى في الاديان خطراً على الحضارة الانسانية . . . فالاديان أفيون
مخدر (٣) ٠ »

وارد ذلك عام ١٩٤٤ م قائلا (نحن ملحدون . . . ونحن

(١) - نفس المصدر ص ٥٢

(٢ - ٣) - نفس المصدر ص ٥٢

نؤمن بأن فكرة الله خرافة . ونحن نؤمن بأن الإيمان بالدين يعرقل تقدمنا
ونحن لا نريد أن نجعل الدين مسيطراً علينا . لا نألا نريد أن نكون
سكارى (١) .

وليس من المدهش أن يتجرأ ستالين بهذه الكلمات البذيئة بعدما سمع
لينين عام ١٩١٣ م وهو يقول : ﴿ ليس صحيحاً . أن الله هو الذي ينظم
الأكوان . . . وإنما الصحيح هو أن الله فكرة خرافية ، اختلقها الإنسان ليبرر
عجزه ! . . . ولهذا فإن كل شخص يدافع عن فكرة ، إنما هو شخص جاهل
عاجز (٢) . ﴾

وبعد ما سمعناه وهو يقول - أيضاً - عام ١٩١٥ م : ﴿ الدين مرتبط
بالظلم دائماً ، . . . فحيثما يوجد الظلم يوجد الإيمان بالدين . . . وإذا ما تخلصنا
من الظلم ، وجب أن نتخلص من الدين . . . بل إن تخلصنا من نفوذ الدين
يساعدنا على التخلص من الظلم ﴾ (٣) .

وهكذا نجد ستالين يذهب ليطمس خطط لينين ، فقال عام ١٩٣٧ م
﴿ يجب أن يكون مفهوماً : أن الدين خرافة . . . وأن فكرة الله خرافة . . .

﴿ ١ - ٢ ﴾ نفس المصدر ص ٥٣

﴿ ٣ ﴾ - نفس المصدر ص ٥٣

وان الألحاد هو مذهبنا (١) .

و تقدم ستالين خطوة جريئة عام ١٩٢٨ م حيث أراد نشر الألحاد في الجيل الصاعد عن طريق التربية في المدارس ، فقال : « يجب ان تقوم التربية في المدارس على اساس إنكار الدين ، وعلى أساس إنكار الله (٢) »

وتوسع ستالين عام ١٩٣٣ م فإراد أن ينشر الألحاد في الوعي العام فقال : (الثقافة النافعة هي التي تحرر عقول الناس من استبداد الدين . . . والتعليم النافع هو التعليم الذي ينشر الألحاد . . . والرأي العام الصالح هو الرأي العام الذي لا يؤمن بآية أفكار سوى الأفكار الماركسية (٣)) .

وعلى ذلك عام ١٩٣٥ م فقال الدين هو الذي يفرس في نفوس الناس الأفكار والاخلاق المثالية التي لا وجود لها في الواقع . . . ولهذا نحارب الدين ، لاننا لانريد أن تتغلغل في نفوس الناس آراء مثالية زائفة (٤) .

(١) نفس المصدر ٥٤

(٢) نفس المصدر ص ٥٤

(٣) نفس المصدر ص ٤٥

(٤) نفس المصدر ص

ممارسة الاضيق

مما يحرص عليه الشيوعيون ، لنفس الغرض الذي من اجله يحاربون
الاديان ، وذلك أن الشيوعية تزاحم الاخلاق ، في الخطوط المعاكسة .
حتى لو بقيت النفوس مؤمنة بالاخلاق الانسانية النبيلة ، لكفرت بالشيوعية ،
وأساليها ، واهدافها ، على ضوء ذلك نجد لينين يلتجئ الى تفسير الاخلاق
بكل ما يخدم النضال الشيوعي ويجعل الشيوعية هدفاً ووسيلة للحياة ،
كي لا يفكر الناس في غيرها ، ويكرسوا طاقاتهم لخدمتها ، دون ان يعيقهم منها
دين أو ضمير أو أخلاق ، فيقول لينين : « غالباً ما يزعم : أن ليس لنا
أخلاق خاصة بنا ، وفي معظم الاحيان تدهمنا البورجوازية : نحن الشيوعيين
بأننا ننكر كل الاخلاق ، وتلك طريقة لتشويش الافكار ، لتضليل العمال
والفلاحين ، بأي معنى ننكر الاخلاق ، وننكر السلوك ؟؟ بالمعنى الذي تبشر
به البورجوازية التي كانت تشتق هذه الاخلاق من وصايا الله وبهذا الصدد
نقول : بالطبع إننا لا نؤمن بالله ونعرف جيداً جداً : أن رجال الدين ، وكبار
الملاكين العقاريين كانوا يتكلمون باسم الله لكي يؤمنوا مصالحهم

كسثميرين (١) . . . إن كل أخلاق من هذا النوع مستقاة من مفاهيم غريبة عن الانسانية غريبة عن الطبقات، إن كل اخلاق كهذه تنفيها وتكرها ونقول : إنها تخدع العمال والفلاحين ، وتغشهم وتحشوا أدمغتهم حشوا . . .
إننا نقول : إن أخلاقنا خاضعة تماما لمصالح نضال البروليتاريا الطبقي إن أخلاقنا تنبثق من مصالح نضال البروليتاريا الطبقي (٢) »

فالظلم والاضطهاد ، والغش ، والخداع ، وسائر المظالم والجرائم ، من صميم الاخلاق مادامت تخدم نضال البروليتاريا الطبقي ، واما الاخلاق الفاضلة ، التي تناقض الشيوعية ، وتبرز مساوئها ومفاسدها ، فانها تخدع العمال والفلاحين ! ! لماذا ؟ لأنها تروج عنهم فسوة الشيوعيه ، وتكسح عنهم سكرات الاغراء .

(١) ليس من المعجيب ان يكفر لينين بالله والأخلاق ، تلبية لنداء الشيطان ، واستسلاما لعواطفه الفاجرة ، ومصالحه الفردية الرخيصة ، وارضاءاً لحزبه ومبدئه . . . ولكن الذي يثير المعجب أنه كيف لا يستحي ان يتهم بكل صفاقة جميع المؤمنين بالله بـ . . . (انهم كانوا يتكلمون باسم الله لكي يؤمنوا مصالحهم كسثميرين . . .) ولكننا نفقد هذا المعجب متى استمعنا اليه في الكلمات التالية !

(٢) لينين (مهمات منظمات الشباب) ط موسكو ص ١٥

ويذهب لينين إلى حيث يقول : إننا لا نؤمن بالاخلاق الابدية (١)
وإننا نفضح جميع القصص والحكايات الكاذبة ، الملفقة حول الاخلاق (٢) ،
فليفضح البراهين والحكم الصادقة الواردة حول الاخلاق الانسانية
النييلة ، إن كان من الصادقين ؛ ولكن الواقع أن زعماء الشيوعية ، كاذبا بهم
لا يملكون الحجج والبيانات وإنما يطلقون دعاوهم الفارغة ، ثم يؤيدونها
بالسخرية ، والاستهزاء السخيف ليطمسوا بذلك الحقائق البارزة ، ويحسبون
أن الدكتاتورية الفكرية تنجح ، كما نجحت دكتاتوريتهم الخارجية . . .
وقد فصل « أنجلز » قاعدة مركزية للاخلاق يميز بها الحسن من
القيبح : فقال عام ١٨٧٧ م « إننا نرفض شتى المحاولات التي تحاول أن
تفرض علينا أخلاقا تسند الى « المثاليات » : ذلك أننا نؤمن : أن الاخلاق

(١) يزعم الشيوعيون ان كلشيء يتطور ، حتى الاخلاق - فمثلا -
كان الظلم قبيحا في القرن العاشر ، اما في القرن العشرين فقد اصبح حسنا
وكذلك قتل الابرياء ، والسرقه والخيانة ، كانت من الرذائل ، فاصبحت
- في ظل الشيوعية - من الفضائل وعلى ذلك يبنى لينين قوله : (إننا
لا نؤمن بالاخلاق الابدية) لان الاخلاق عندة متطورة ، فالخالق الواحد
يكون حسنا وقبيحا تبعا للظروف ! . . .

(٢) نفس المصدر ص ٢١

هي نتاج الاوضاع الاجتماعية : ولما كانت الاوضاع الاجتماعية متغيرة فان مفاهيم الاخلاق لابد ان تتغير إن الاخلاق التي نؤمن بها هي كل عمل يؤدي الى تحقيق انتصار مبادئنا ، مهما كان هذا العمل منافيا للاخلاق المعمول بها (١) »

وعن هذه النظرية عبر لينين قائلا : « إن ما يقوم في أساس الاخلاق الشيوعية ، هو النضال في سبيل ترسيخ الشيوعية ، وإنجاز بنائها . ذلك هو أيضاً أساس التربية الشيوعية والتثقيف الشيوعي ، والتعليم الشيوعي (٢) » و بعدما تركزت هذه القاعدة كمبدأ أساسي فمن الطبيعي ان ينجم منها قول لينين عام ١٩١٠ م : « يجب على المناضل الشيوعي الحق : أن يتمرس بشتى ضروب الخداع ، والغش ، والتضليل . . . فالكفاح من أجل الشيوعية ، تبارك كل وسيلة تحقق الشيوعية (٣) » .

فالمناضل الشريف يجب عليه : أن ينبذ الاخلاق ، ويعرف : أن الاخلاق في سحق الاخلاق مهما تطلبت ذلك مصالح البروليتاريا ، أما إذا حفزه الوازع الديني على اعتناق مبادئه الاخلاقية ومثله العليا فان لينين حدد

(١) (النظام الشيوعي) ص ١٨

(٢) لينين (مهمات منظمات الشباب) ص ٢٢

(٣) (النظام الشيوعي) ص ٢٠ - ٢١

موقفه حيث قال عام ١٩١٨ م : « إذا لم يكن المناضل الشيوعي قادراً على أن يغير أخلاقه وسلوكه وفقاً للظروف ، مهما تطالب ذلك من كذب وتضليل وخداع ، فإنه لن يكون مناضلاً ثورياً حقيقياً (١) . »

إنه ليس شيوعياً محترفاً . لأنه لا يتطوع للأفكار الشيوعية ، أما الشيوعي الحق فهو الذي يتوصل إلى تحقيق الأهداف الشيوعية ، بما تتطلبه الظروف الخاصة من التضحية بكل شيء حتى بالأخلاق والكرامة والضمير كما قال لينين عام ١٩٢٠ م : « إن المناضل الشيوعي الثوري الحق هو ذلك الذي يبذل كل تضحية يفرضها عليه تحقيق الهدف الشيوعي ، ولو تطلب الأمر التضحية بالأخلاق والكرامة والضمير . . . فالهدف المثالي الحق هو تحقيق المجتمع الشيوعي (٢) . »

وذلك لأن الشيوعية هدف نبيل يجب التوصل إليه . أما الوسيلة فلتكن ما تشاء ١١ أو ليست الغاية تبرر الوسيلة ؟ هذا هو منطق لينين عام ١٩٢١ م عندما قال : « يجب أن يكون مفهوماً : أن الشيوعية غاية نبيلة وإن تحقيق الغاية النبيلة يتطلب في كثير من الأحيان استخدام وسائل غير نبيلة . . . ولهذا فإن الشيوعية تبارك شتى الوسائل المناهضة للأخلاق ، مادامت هذه الوسائل تساعد على تحقيق أهدافنا الشيوعية (٣) . »

(١ و ٢ و ٣) نفس المصدر ص ٢١

ونجد نفس النعمة تردد على لسان ستالين فقد صرح عام ١٩٢١ م
« لن نكون ثوريين مناضلين بحق ، إلا إذا طبقنا دائماً ما تعلمناه من (ماركس)
عن ضرورة استخدام كل الوسائل الاخلاقية ، وغير الاخلاقية في كفاحنا
من أجل الشيوعية (١) . »

وفي عام ١٩٣٨ م بعدما انتشرت الشيوعية في شتى الاقطار ، أراد
ستالين أن يزودهم بنفس السلاح الذي نجح به في روسيا ، ويغذيهم بتلك
الافكار التي استمدتها من اسياده الشيوعيين فاذا به يوجه اليهم هذا النداء
: « إن الشيوعي المخلص في الدول غير الشيوعية ، هو ذلك الذي يعرف
كيف يقضي على نظم الحكيم غير الشيوعية ، بلا هوادة وبلا رحمة وبلاشفقة
... وهو ذلك الذي يستعين بكل وسائل التضليل ، والخداع ،
وسعة الحيلة . لفرض النظم الشيوعية على البلاد التي يعمل فيها (٢) . »

وكان قبل ذلك في عام ١٩٢٨ م قد ادلى إلى عملائه في البلاد غير
الشيوعية بهذا التصريح : « نحن نبارك كل عمل يؤدي الى التعجيل بتحقيق
الشيوعية الدولية ... ولهذا نبارك كل ضرب من ضروب التخريب الداخلي
والفتن والمشاحنات . والاضطرابات ... فكل هذه الامور تؤدي الى

(١) (النظام الشيوعي) ص ٢١

(٢) نفس المصدر ص ٤٤

التعجيل بالثورة الدولية (١) ٤٠

توطيم القوانين السائدة

وقيام الثورة الشيوعية العالمية ، هو الحلم الأشقر ، الذي ظل يداعب الشيوعيين جميعا . ف منذ عام ١٨٦٢ م كان كارل ماركس يقول : « لا بد أن يأتي يوم تصبح فيه العلاقات الشيوعية ، هي العلاقات التي تحكم كل مجتمع في شتى أنحاء العالم . . . ولا بد أن يأتي يوم يصبح فيه العالم كله شيوعياً (٢) » وبعد ما جاء لينين الى الحكم رأى ان القوانين السائدة في البلاد غير الشيوعية رغم انها غير صالحة ولكنها خير من النظم الشيوعية ، ولا بد ان تغرى تلك القوانين الشيوعيين الذين يتبادلون العلاقات مع غير الشيوعيين ، ولا بد ان يتمخض ذلك عن قيام ثورة داخلية ضد الشيوعية لذلك عمد لينين إلى أحداث توتر العلاقات بين شعب روسيا وشعوب العالم ، ووضع السياج الحديدي بين البلاد الشيوعية ، والبلاد غير الشيوعية ، كي يأمن انتشار الوعي السياسي في بلاده . . . وقد عبر ستالين عن هذه الحقيقة عام ١٩٣٤ م ولكنه سكب في أسلوب آخر . حيث قال : « دعوني أذكر

(١) نفس المصدر ص ٥٨

(٢) المصدر ص ٤٥

لكم بصر احة أن نظامنا الشيوعي في الداخل سيظل مهدداً بالخطر ، مالم نفلح في تحقيق الشيوعية الدولية . . . فما دامت الدول المحيطة بنا مناهضة للنظام الشيوعي ، فانها لن تكف عن محاربتنا . . . ولهذا يجب التعجيل باشغال نار الثورة الشيوعية العالمية (١) . »

وفي عام ١٩٢٠ م صرح لينين بذلك عندما قال : « لقد نجحنا بفضل القوة . ولهذا لن نتخلى عن هذه القوة إلا بعد أن نحقق ثورتنا العالمية . . . ولكن هذه القوة ستظل سلاحنا في كل وقت (٢) . »

فما دامت في العالم نظام غير شيوعية ، فان الشيوعية - بذاتها - مهددة - بالخطر المحقق ، دون ايما محاولة من أحد ، لذلك لا بد للحكومة الشيوعية أن تشهر السلاح لكبت الانتفاضات والحركات الداخلية ، ولا تستطيع أن تضع السلاح إلا اذا سيطرت الشيوعية على العالم كله ، حينما يطبق الظلام ، فلا يرى أحد بصيصاً من الضياء . . . ومع ذلك فلا يمكن وضع السلاح بحال ، لان الشيوعية غير ملائمة للطبائع الأصلية ، فهي لا تنسجم مع العواطف حتى تتقبلها بسلام بل الواجب أن تفرض على الناس فرضاً . . .

فلا بد من تطبيق الشيوعية على العالم كله ، كي تحرص شيوعية روسيا

(١) نفس المصدر ص ٥٦

(٢) نفس المصدر ص ٢٢

وإلا فإنها محاطة بأشباح الخطر التي ترتجف في كل مكان . . . وقد أشار إلى ذلك لينين عندما قال : « يجب أن نعلم الشيوعيين في كل مكان ، كيف يعملون على تحقيق الثورة الشيوعية العالمية . . . فالنظم الشيوعية في أية دولة شيوعية ، لا تصح ولا تزدهر ، إلا إذا قامت الثورة الشيوعية الدولية ، لتحرسها (١) . »

وقد صرح بذلك ستالين - أيضاً - عام ١٩٢٦ م قائلاً : « لن يستقر نظامنا الداخلي ، إلا إذا نجحت الأحزاب الشيوعية في إشعال نيران الثورة في كل مكان بالعالم (٢) . »

العمل الإجباري

إن حب الذات يوزع الإنسان إلى الخلود في التسلية ، والنكول حتى عن أبسط المتاعب والأعمال ، فهو بنفسه تواق إلى الهدوء والارتياح وسوف يضرب الإنسان أن يحرك إصبعه . إلا إذا كان هناك وازع أقوى من حب الارتياح ، ينبعث من حب الذات - أيضاً - فالإنسان يسمح لنفسه أن يضحي

(١) نفس المصدر من ٥٥

(٢) نفس المصدر من ٥٨

بشطر من راحته ، إذا كانت هناك منفعة راجحة ، توفر للانسان من وسائل
الراحة مقداراً أوسع من كمية التضحية ، التي يتطلبها الموقف ، - مثلاً -
الفرد يعمل ٨ ساعات شريطة ان ينال كفاؤه من الراحة ١٦ ساعة . . . كما
انه مستعد للعمل ١٦ ساعة متى علم ان ذلك يوفر له اسبوعاً من الراحة
- مثلاً - . . .

وكذلك يتدرج الانسان في إرهاق نفسه متى ضمن له مدد من الراحة
المدخورة ، يمكنه سحبها متى شاء ، وذلك لا يكون إلا بالمنافع الشخصية
المتكافئة .

أما إذا علم الفرد : انه لا ينال جزاء عمله وجهاده موفوراً ، وإنما
يسلب منه ريع إنتاجه ، ومكاسب جهاده بصورة منتظمة الزامية ، فلا بد أن
يدب فيه روح التبرم ، ويلتجئ الى الاضراب عن العمل ، ، ، والنظام
الشيوعي حيث يعرف ذلك ، يقرر أن يكون العمل إجبارياً للجميع ، حتى
يعملوا ، لارغبة في الإنتاج ، بل خشية العقوبات . . . فترى كارل ماركس
وفردريك انجلز عندما كانا يضعان الخطوط العريضة للشيوعية التطبيقية في
أكثر البلاد تقدماً ورقياً ، يجعلان المادة الثامنة منها : « جعل العمل إجبارياً
للجميع (١) » .

(١) (البيان الشيوعي) ص ٥٣

حتى أن نوع العمل، ومكانه، إجباري ليس لأحد إبداء رأيه
في الموضوع، بل الدولة تحدد لكل فرد عملاً، يؤاخذ به على تركه، كما
صرح بذلك ستالين عالم ١٩٣١ م: «نحن لا نتساهل مع أولئك البلهاء،
الذين يظنون: أن حق العمل يعني حق اختيار الوظيفة أو العمل أو المكان
الذي يعملون فيه... فنحن نحدد نوع العمل ومكانه وفقاً لما تتطلبه
أوضاعنا الاقتصادية (١)»

وليس للعامل حرية ترك العمل، فانه يعتبر بذلك عنصراً هداماً للنظام
الشيوعي، يجب مؤاخذته قبل أن يفت في عضد النظام السوفياتي، ذلك
ماقاله لينين عام ١٩٢٢ م: «يجب أن يكون مفهوماً أن أي عمل في أي
مصنع من المصانع، هو عمل حددته الدولة للعامل... ولن نتساهل بأية
حال من الأحوال مع العمال الذين يهجرون أعمالهم... فأمثال هؤلاء العمال
يعتبرون، في نظرنا، عناصر هدم لنظامنا السوفيتي (٢)»

ولقد مر الكلام على العمل الإجباري تحت عنوان: اكتساح
الطبقات.

(١) نفس المصدر ص ٤٨

(٢) نفس المصدر ص ٤٧

رفع النقود والاسواق

فيجب على الجميع : أن لا يفرطوا في اداء مسؤولياتهم ، المرسومة من قبل الدولة ، دون أيما تردد أو نقاش . . . كما تجنى الدولة أرباح مكاسبهم وتقرر لهم معدلا من الاجور ، غير ان النقود لا تحول اليهم أبدا ، لان البضائع كلها ترصد في مخازن الدولة ، فإذا يصنعون بالنقود؟ زيادة على ان الاجور لا تفضل عن عيش مقتركي يحتاجوا الى النقود ليركبوها بل أجور اليوم تستهلك في اليوم ذاته . على هذا الضوء لا تبقى حاجة الى النقود والاسواق ، بل العامل يتقاضى إزاء عمله البضائع . . . كما ينص على ذلك في كتاب (الاتحاد السوفياتي في مائة سؤال وجواب ص ١٤٠ وقد مر ذلك تحت عنوان اكنساح الطبقات) !!!

القضاء على الدولة

وبعد ما تنفذ الدولة ، المتمثلة في البروليتاريا الحاكمة ، جميع هذه الخططات ، وتؤدي مسؤولياتها كاملة . . . وتروض الشعوب على ان تعيش الشيوعية ، بنفسها ، ودون أيما حافز أو جاذب . . . تبقى لحكومة البروليتاريا مهمة اخرى يجب تنفيذها حتى تكمل رسالتها الشيوعية ، وهي ان تتخلص

رويدا ... رويدا ... وتفتت - هي بنفسها - قليلا ... قليلا .. حتى
تتبخر سلطتها وتذوب هي في مجموع الشعب ، لان الشعب لا يسمح بتوسط
الدولة بينه وبين افراده ...

عندئذ يتحقق حلم البشرية ، ويخرج الانسان من حظيرة الحيوان
الى الفردوس الاعلى ، وحكومة الضمير . . . وتعود الشيوعية الاولى ، التي
قضى عليها دور الرق ، والاقطاع ، والراشمالية ..

تلك هي نظرية الشيوعيين عن الدولة .. فليتحدث عنها القادة
المبدئيون للشيوعية !! ولا يمكن ذلك فردريك انجلز ! .. فلنسمع اليه وهو
يقول : « .. وحينما تقبض البروليتاريا على زمام الحكم تحول وسائل الانتاج
الى تملك الدولة ، وبذلك تتخلص من طابعها البروليتاري ، وتتخلص من
كل تمييز وتناقض طبقي في المجتمع ، وبالنهاية تقضي على وجود الدولة ،
كدولة (١) .. »

فآخر عملية يلزم على البروليتاريا القيام بها هي القضاء على الدولة ،
فالدولة غير مسموح بها الا لتؤدي واجبات معينة . تحتاج الى إمكانات
الدولة ، مسؤولياتها فلا معنى لبقائها في حكومة البروليتاريا التي تفرض قوة
أجنبية على الشعب ، ان الدولة ابدا توجد لفرض قوة خاصة على مجموع

(١) - فردريك انجلز (الاشتراكية بين الخيال والعلم) ص ٧٢

الشعب ، ومكالحة الاصوات المعارضة بالقوة والتعذيب ، وحيث ان حكومة البروليتاريا نزيهة عن كل هذه المظالم ، فهي - بالطبع - مستغنية عن الدولة ، بل انها ترفض الدولة ، ولا تسمح ببقائها ، تلك حجة انجلز ضد الدولة : « وحيث ان الدولة وجدت لتمثيل المجتمع بأكله تمثيلا رسميا ، فتجسيمها عمليا لا يمكن وجودها ، إلا حينما يقتصر على تمثيل الطبقة ، التي تفرض نفسها لتمثيل المجتمع بأكمله . ولكن حين تصبح حقيقة تمثل المجتمع على اختلاف طبقاته ، تصبح عندئذ لا ضرورة لوجودها ، وحين لا توجد طبقات تحت الضغط والظلم ، وحين لا يوجد صراع من أجل البقاء ، في فوضى الانتاج ، ينعدم التصادم ، والافراط في التناقض ، الناتج عن تلك الفوضى ، وعندئذ لا تبقى وظيفة ولا حاجة للدولة !! »

واول حركة تقوم بها الدولة ، في سبيل فرض تمثيلها الصحيح لكامل المجتمع ، تأميمها وسائل الانتاج باسم المجتمع ، فتكون في الوقت آخر حركة تقوم بها . باعتبارها دولة . وعندئذ حكم الافراد يفسح مجالا للانتاج ، فيصبح له مكانة في الادارة والتوجيه . حيث ان المجتمع لا يتسامح قط ، مع وجود دولة بينه وبين أفراده (١) . «

وليس هذا فحسب ! بل اكثر من ذلك ، ان قيام طبقة معينة
بفرض ارادتها على المجتمع الواعي ، ليس امراً من عجا فقط ، بل يعرقل
سير الامة والاقتصاد ، والسياسة ، لانه يحدد نشاط وطاقت الافراد ،
ببرامجه الخاصة فيقل انتاج الامة ، ولا يمكن اطلاق الحريات الكاملة في
كل مجال الا بالغاء ذلك الجهاز الموجه للمجتمع : الدولة ، يصرح بذلك
انجلز قائلاً : « » ويعنى هذا ان نمو الانتاج الى درجة صالحة ، وتملك
وسائل الانتاج والمنتجات من قبل طبقة ، كالسيطرة السياسية ، وتوحيد
وثقافة ، والتحكم بالتوجيه الاجتماعي العقلي ، من قبل أي طبقة ، لاتصبح
اموراً من عجة فقط ، بل تكون أيضاً عقبة كأداء في سبيل التقدم الاقتصادي
والسياسي ، والعقلي (١) . »

ثم يتفلسف لذلك ، وكيف ان المجتمع اذا خرج من حكومة طبقة
معينة ، واستطاع ان يتمتع بأقصى حرياته ومواهبه ، يكون حكومة انسانية
يسودها الضمير ، ويسيطر عليها العقل ، يعيش في المرة الاولى تحت رقابة
الانسانية المتحررة ، ثم يسمح في الاحلام ، ويخلق في سبحات تلك الاجواء
المثالية ، كشاعر يعتصر قلبه صوراً وألواناً ، فلنصغ الى ترانيمه : « . . . »
حينما سيطر المجتمع على وسائل الانتاج ، لا يعود يأخذ الانتاج صفة البضاعة

(١) - نفس المصدر ص ٧٥

اعني بوضع حدود لطريقة تملك الانتاج . التي كراينا ، تجعل المنتجات تتحكم
 بالمنتج ، فالفوضى في الانتاج الجماعي ، تفسح مجالا للتنظيم الوعي المثالي ،
 والصراع لاجل الوجود الفردي يتلاشى . ولا نستطيع الا من تلك اللحظة
 ان نقول بان الانسان خرج أكيدا ، من مملكة الحيوان ، حيث يكون
 عندئذ قد استبدل شروط الوجود الحيواني ، بشروط وجود إنسانية
 حقيقية . ومجموعة شروط الوجود ، التي سيطرت حتى الان على الناس ،
 تصبح عندئذ خاضعة للرقابة الانسانية ، وبلوغ الانسان السيادة على التنظيم
 الاجتماعي ، يبلغ بذلك للمرة الاولى السيادة ، والوعي على الطبيعة ذاتها
 فالقوانين التي يفرض وجودها في المجتمع - حتى الان معتبرة كقوانين
 طبيعية غاشمة ، تفرض على الانسان سلطة غريبة . . . ولكن منذ هذه
 اللحظة ستصبح القوانين من إبداعه ، وخلقه هو . . . فمن هذا التاريخ
 سيبدى الانسان في بناء تاريخه بيديه ، بناء آواعيا مدركا بأن الاسباب
 الاجتماعية ، التي يحركها دوما تنتج بتقديم النتائج ، التي يريدونها ، وعندئذ
 تخرج الانسانية من مملكة القدر لتدخل في مملكة الحرية (١) .

كان بارقة أمل كانت تلوح لأنجلز ، او استبدت به الهواجس في
 هدنة الظلماء فجعل يهذي بهذه الاساطير : « منذ هذه اللحظة . . » :

« فمن هذا التاريخ ... »

غير ان الليل لم يحرف هذه الاطراف ، بل ظلت تراود أفكار لينين - وحتى بعد ان مرت به تجارب قاسية - فنراه يقول - نافلا عن انجلز - « . تتولى البروليتاريا على سلطة الدولة ، وتحول وسائل الانتاج بايدي ذي بدأ الى ملكية الدولة لكنها إذتفعل ذلك تقضي على نفسها بصفتهابروليتاريا وتقضي على الدولة بصفتها دولة ... ان الدولة لم تلغ بل هي تقضى (١)٠٠ » ويؤكد ذلك مرددا كلام انجلز : « ... وان ظلت غير ملائمة لحزب ليس برنامجه الاقتصادي اشتراكيا ، بصورة عامة بكل بساطة ، بل شيوعيا على وجه الدقة ، لحزب هدفه الأخير حذف كل دولة ، وحذف الديموقراطية بالتالي (٢) ٠ » (٣)

(١) - لينين (الدولة والثورة) ص ٢١ - ٢٢

(٢) - نفس المصدر ص ١٠٠

(٣) - ليس نقلنا لتصريحات لينين وستالين ، غفلة او خلطا للمباديء ، فأنا اعلم أن لينين وستالين إشتراكيان وليسا بشيوعيين وتصريحاتهم ليست حجة على الشيوعية ، غير أنهما عندما يشرعان كلام ماركس او انجلز ، أو يجريان على نظريتهما فان تصريحاتهما حجة على الشيوعية ولذلك تجد في كل موضوع اثنا لا نكتفي بتصريحاتهما بل نسجل أيضا من تصريحات ماركس أو انجلز .

حساب السبوعية

فشل الشيوعية

هناك طريقتان ، نتخذ كلا منهما قاعدة لمناقشة الشيوعية :

١ - التساؤل عما اذا كانت النظرية الشيوعية ، امرا واقعيا
يستطاع تطبيقه ؟ ام هي فكرة من نوع « المثاليات » التي تتأبى على
على الواقع ، ويلفظها الصعيد التطبيقي ؟ مع فرض الاقتناع بعدتها ، وعدم
خطورتها .

٢ - البحث عن الخسائر والأضرار التي تستتبعها الشيوعية ،
والاخطاء ، والاغلاط التي تشوب بها النظرية الشيوعية . . .

منايا الشيوعية

ان أهم نوع من أنواع الفشل لمبدأ ما ، هو ان يكون ذلك المبدأ
مستعصيا على التطبيق ، وان يكون التاريخ قد أعلن عجزه عن تطويعه
لحقة ، من حقه الزمنية ، واول ما يسترعي الالذهان من التحلل النابع من
التطرف الشيوعي هو التساؤل التالي :

استجواب

هل النظام الشيوعي نظام يمكن تطبيقه على صعيد المجتمع ، كما يمكن وصفه على صعيد الورق . ؟ أم أنه وهم يعيش في الخيال ، ولا يبرز للنور إلا ويشير التهريجات والفوضى في الانجاعات والافكار ، حتى اذا تبرع المتطفلون بالوسائل لتطبيقه ، طار من أكف دعائه كما يطير الوهم ، وانسحب كما تنسحب الاطياف امام أشعة الصباح !! ؟

اضافات امهرم

ثم يأتينا الجواب سلبيا : « نعم ! إنه نظام مثالي غير صالح للتطبيق !!! » فقد كان ماركس رجلا متشائما ناقما على الحياة ، وكافرا بالضياء والنور والسعادة ... (١) حاول الانتقام من البشر الذي لم يركع امامه واطاح به في ثورة المنبوذين ... فكان كلما آوى الى مخدعه جعل ينحت من تجاعيد دماغه هذه الافكار والنبوءات ، ولم يلتقطها من واقع المجتمع والحياة بل كان يتنقب في الماء ، ويتصيد السمك في الهواء ، فأصبحت اشبه بالالوهام ، منها بالمبادي والديسانير ، وكانت قفزته الخيالية انتفاضة

(١) - تدلنا على ذلك تراجمه

عاطفية فجائية ، عقبها سقوط أكثر إيماننا في الفجائية ... ولكنه كان يعيشها جدلاً مغتبطاً ... ثم انجرف معه تلميذه وزميله أنجلز ... فتعاونوا على إطلاع أفكاره ، ونشرها في الاوساط الناقمة الثائرة ، كالعمال والفلاحين الذين هم أبعد الطبقات عن الوعي والثقافة ، فتقبلها الكثيرون ، لأرغبة فيها ، بل خشية من الانظمة التي كانت تسود ذلك اليوم ، ورزحوا تحت كابوسها طويلاً ...

وكان كارل ماركس يؤمن بأفكاره إيماناً عميقاً ، وحتى دفع بأنجلز ليشرح بها ، ويعلن تطبيقها ، ولكنها لم تغن من الحق شيئاً ... حتى إذا ظهر لينين على المسرح واستعاد نشاطه ، وتجمع قواه . واندفع بكل ثورة وحماس ليطبق أفكار ماركس وتنبؤاته .. فإذا بها انفذت كما تنفذ فقاقيع الصابون ... واسقط في يده أن رأى نفسه يتحطم على صخرة الواقع ..

ارتداد عن الشيوعية

فابتدر الى نسخ النظريات الشيوعية ، وابتداع نظرية اخرى هي الاشتراكية .. وحيث كان قد ألب الجماهير حوله باسم المباديء الماركسية ، ورأى الناس مغرمين بتلك المباديء ، لا بما يخلقها ارتجالاً

تحت ضغط الظروف والملايسات ٠٠٠ وهاله ان يعلن عجزه وأمهزاه من
الميدان ، وفشل المبادي الماركسية ، خشية ان يتفرق الناس من حوله ،
وينتهز الفرصة « حزب المنشفيك » المناوي ، للشيوعية ، ويعود قيصر الى
العرش وينكل بليزين وزبانيته شر تنكيل ٠٠٠

لهذه العوامل ، وغيرها .. حاول ان يوفق بين نظرياته والمبادي
الماركسية ، ماوسعه الامر ٠٠٠ واعلن ان الشيوعية لا تنزل علينا عفوا من
السماء ، وإنما يجب ان نصنعها بأيدينا عبر نضال طويل ، يجب ان نخوضه
ونخوضه كل فرد روسي ... فلنستمع إليه وهو يقول : « والمجتمع الشيوعي
انما هو شيوعية في كاشي الارض مشتركة ، والمعامل مشتركة ، والعمل
مشترك ، تلك هي الشيوعية ، فهل يمكن ان يكون ثمة عمل مشترك ؟ اذا
كان كل امرئ يستثمر قطعة من الارض لحسابه الخاص ، إن العمل
المشترك لا ينشأ دفعة واحدة ! هذا غير ممكن ! ولا يهبط من السماء ! إنما
ينبغي اكتسابه ، إنه ثمرة آلام طويلة ، ينبغي إنشائه ، وهو ينشأ في غمرة
النضال (١) .

فاعتبر نفسه في فترة الانتقال ، زاعما : استحالة القفزة الفجائية
من المرحلة الرأسمالية ، الى الشيوعية ، دون ان تتخللها المرحلة الاشتراكية

(١) - لينين مهمات منظمات الشباب ط موسكو ص ٢٣

فقال : إننا يجب ان نحقق الاشتراكية لنعبد الطريق الى الشيوعية ، وزعم
ان هذه كانت فكرة ماركس وانجلز ، ليبرر قصوره وعجزه ، ونقل عن
أنجلز ، النصريح التالي :

« ... إذن فقد كان من المحال بصورة مطلقة ، بالنسبة الى
ماركس ، كما بالنسبة الي ان نستعمل مثل هذا التعبير المطاط ، للتعبير عن
وجهة نظرنا الخاصة لكن الامور تختلف اليوم فيمكن التساهل بقبول مثل
هذه الكلمة ، « اشتراكي ديموقراطي » ، وإن ظلت غير ملائمة لحزب
ليس برنامجه الاقتصادي اشتراكيا بصورة عامة ، بكل بساطة ، بل شيوعيا
على وجه الدقة (١) ... » .

وربما كان يلقي الذنب : ذنب عدم تطبيق الشيوعية) على تأخر
البلاد ، زاعما اننا نقوم بشيء من التراجع في اداء مسؤوليتنا لان تأخر
البلاد الاقتصادي ، لا يسمح لنا بتطبيق الشيوعية ، ولكننا بهذا التراجع
نستمد نشاطا مضاعفا نرجع الكرة الحاسمة على رواسب الرأسمالية ،
والاشتراكية القائمة في سبيل تطبيق الشيوعية ، قائلا : « ... إنها :
(الحزب الشيوعي والحكم السوفياتي) يقومان بشيء من التراجع ، لكي
يستطيعا حين يصبحان أحسن استعدادا ، ان يستأنفا الهجوم على الرأسمالية

(١) - لينين الدولة والثورة ص ١٠٠ نقلا عن أنجلز

إن التجارة الحرة، والرأسمالية مسموح بهما اليوم، بصورة خاصة، وهما تتطوران على أن تكونا خاضعين للترتيبات، التي تضعها الدولة... إن مشاريع الدولة التي حولت إلى مشاريع اشتراكية، تتبنى المبدأ المسمى بمبدأ المردود التجاري، أي إنها تعمل على أساس تجاري، وهذه الحالة نظر لتأخر البلاد (١).

وحيث كان يحمل هذه المسؤولية على تأخر البلاد، حاول استنزاف طاقات العمال والفلاحين، لترميم الاقتصاد، وذلك بجعل كل فرد عضواً في الحزب الشيوعي، ليستفرغ مواهبه وامكانيات في تشييد البناء الشيوعي دون ايما قيد او شرط لذلك نراه يطلق هذا النداء: «... أما نحن فينبغي لنا أن ننظم كل الاعمال... بصورة يستطيع معها كل عامل وكل فلاح أن يقول: إني عضو في هذا الجيش الكبير، جيش العمل الحر (٢)».

وكان أبداً يعني الناس بأنه سيقوم الشيوعية في اليوم القريب... فنجدده مرة يقول: «... وسأعرف بنفسي كيف أقيم النظام الشيوعي (٣)» وأخرى كان يؤمل الناس بقيام الشيوعية بعد عشر أو عشرين عاماً

(١) لينين (حول دور النقابات ومهامها) ص ٦

(٢) و (٣) لينين (مهام منظمات الشباب) ص ٢٨

قائلاً : « ينبغي على الجيل الذي يبلغ اليوم الخامسة عشرة من العمر ، والذي سيعيش في المجتمع الشيوعي ، بعد عشر ، أو عشرين سنة ، أن ينظم دروسه ... (١) . »

لقد انطوت حياة لينين ، وخلفه ستالين وهو الآخر أيضاً لم ينجز تطوير الاشتراكية الى الشيوعية بل علقه على ثلاثة شروط :
« فاولاً ، يجب أن يؤمن بشكل متين ، إنما متواصل لكل الانتاج الاجتماعي ... »

وثانياً ، يجب لتحقيق الانتقال . . . رفع الكولخوزية . . .
وثالثاً ، تأمين تقدم ثقافي للمجتمع . يتيح لجميع أعضائه تطوير مؤهلاتهم الجسدية والفكرية . تطويراً متناسقاً . . . (٢) . »
لقد كان لينين يهيب بالناس أن يعملوا لبناء الشيوعية ، التي ستتحقق بعد عشر أو عشرين عاماً . . . وأهاب ستالين بالناس أن يعملوا لتحقيق الشروط الثلاثة ولم يختلف عن لينين وستالين سائر زعماء الشيوعية فانهم

(١) نفس المصدر ص ٢٨

(٢) (الاتحاد السوفياتي في مائة سؤال وجواب) ص ١٣٨ - ١٤٠

نقلاً عن ي . ف . ستالين في كتابه (القضايا الاقتصادية الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي)

جميعاً كانوا يلهمجون بهذه النعمة . . . ولكن واحداً منهم لم يتخط هذه الخطوة . . . وإن حملوا الناس باسمها أعباء وأعباء . . .

ولقد انقضى عشر سنين ، وعشرون سنة . . . وبلغ الاتحاد السوفياتي العقد الخامس من عمره وانجز مكاسب وانتصارات (١) ولا يزال خرشوف يني بقيام المجتمع الشيوعي ، لتغدير السذج البسطاء فنراه يقول : « . . . ونحن نسير نحو المجتمع الشيوعي . . . (١) » ويقول : « . . . وعماقريب ستأخذ هذه البلدان ، شأنها شأن الاتحاد السوفيتي ، في بناء المجتمع الشيوعي . . . (٢) » وتجد هذه التصريحات وغيرها تتميز بطابع التسويف . . . غير أن خرشوف يأبى في بعض الأحيان حتى هذا التسويف ، فهو يجد الأمور طوع يديه ، مهما كانت تصريحاته ، فلا يجد حرجاً من التصريح بالواقع الراهن لذلك يصرح بأن الانتقال إلى المرحلة الشيوعية جدد بعيد ، فإن بعض البلاد السوفيتية لم ينتقل بعد إلى مرحلة الاشتراكية ، فكيف تسنح لها الانتقال إلى الشيوعية ؟ : « كيف يجري في المستقبل تطور البلدان الاشتراكية ، نحو الشيوعية ؟ هل يمكن لنا أن نتصور وضعاً يتوصل فيه بلد من بلدان الاشتراكية

(١) خرشوف (في الأرقام التوجيهية) ص ٧٤ ط موسكو

(٢) نفس المصدر ص ٩٧

الى الشيوعية ؟ ويطبق المبادي الشيوعية في الانتاج والتوزيع ؟ بينما سائر
البلدان لاتزال متأخرة جداً ، عند الاطوار الاولى من بناء المجتمع الاشتراكي
إن هذا الوضع قليل الاحتمال (١) . »

والواقع ان الانتقال الى الشيوعية قليل الاحتمال بل غير ممكن بكل
صرامة فان لينين حرف الشيوعية تحريفاً جذرياً ، وكون نظاما جديداً قابلاً
للتطبيق ، وإن اعتبره المرحلة الانتقالية كما صرح بذلك ستالين : « أما الحقيقة
كلها عن اللينينية ، فهي أنها لم تقتصر على بعث الماركسية ، بل خطت فوق
ذلك خطوة اخرى الى امام . بتطويرها الماركسية في الظروف الجديدة
للرأسمالية ، ولنضال البروليتاريا الطبقي (١) . »

كل ذلك ينتج أن الشيوعية لم تطبق ، وإنما ظلت حتى الآن حلماً
شروداً ، رغم المحاولات السخية ، التي اهدرها الحزب الشيوعي ، الذي
أخضع لارادته جميع المواهب والطاقات ، وهذا اكبر دليل على فشل هذا
النظام ، وعدم صلاحيته لتوجيه المجتمع وتنظيمه .

(١) نفس المصدر ص ١٦٢

(١) ستالين (أسس اللينينية) ص ٢

يتساءلون

وعلى اعقاب ذلك يستلون : ولكن هل يعتبر عدم تطبيق النظام الشيوعي عيباً في النظام نفسه ؟ أم يعتبر عيباً في اولئك الذين لم يطبقوه ؟ .
والجواب : أن عدم تطبيق نظام من الانظمة حينما يكون بسبب جبن أنصاره ، أو عدم إخلاصهم لمبادئهم ، فان ذلك العيب يكون راجعاً الى القادة ، ومن الظلم أن يحمل على النظام جريرة اقترافها أصحابه المسؤولون !!
أما لو كان عدم تطبيق ذلك النظام ناشئاً عن استعصائه ، وعدم تطويعه للواقع ، ومصادمته للفطرة ، ومناقضته لنواميس الاشياء . فلا شك أن ذلك يكون نقصاً في النظام .

والواقع أنا لانيستطيع أن نتهم قادة الشيوعية ، من لدن ماركس إلى خروشوف ، بعدم الاخلاص لمبادئهم ، أو العمل على عرقلة النظام الشيوعي والحيولة دون تطبيقه . . وبالرغم من محاولاتهم الصادقة بقيت الشيوعية بمعزل عن واقع الحياة . لاستعصائها على التطبيق ، ومناوئتها لفطرة الاشياء وهي التي اورثت جهادهم هنا الفشل الذريع .

اخطاء الشيوعية

ليست بي حاجة الى تعداد أخطاء الشيوعية ، فان الشيوعية كلها
مجموعة اخطاء واغلاط . . . ولا نجد بنداً من بنودها بريئاً من الطيش
والتناقض . فان مبادي الشيوعية ، لاتعدو الافكار التالية :

- ١ - فطرة الانسان مجردة عن الميول ، والغرائز ، والاستثثار . . .
- ٢ - اختلفت على البشرية المراحل الخمسة التاريخية: الشيوعية الاولى
الرق ، الاقطاع ، الرأسمالية ، الشيوعية الثانية . . .
- ٣ - ولا بد من : استيلاء البروليتاريا على الحكم .
- ٤ - القضاء على رأس المال ، والربح الناتج منه .
- ٥ - القضاء على الملكية الفردية .
- ٦ - القضاء على العائلة .
- ٧ - تأمين وسائل الانتاج .
- ٨ - القضاء على الطبقات .
- ٩ - الغاء الدين ، والاخلاق ، وتحطيم سائر القوانين السائدة .
- ١٠ - جعل العمل إجبارياً للجميع .
- ١١ - توزيع البضائع حسب الحاجات ، ورفع الاسواق والنقود .

تجريد الانسان من الميول

فاما اعتبار الانسان مجرداً من الميول المتأصلة في طبيعته ، فهو خطأ تنقضه الفلسفة الديالكتيكية ذاتها !!! .

فان « دارون » و « فرويد » اللذان نشرنا بذور الديالكتيك ، يقرران في الحيوان ، كما في الانسان ، الغرائز الجامحة ، والميول الشرهة ، ويفسران جميع مظاهر الانسانيات والديانات بهما ، ويعرفانهما مبعث الظواهر البشرية كلها . . . وهذا التفسير الجنسي للسلوك البشري ، ليس تفسير للسلوك الفردي وحده ، وإنما هو كذلك . محور الحياة الاجتماعية . منذ بدأ التاريخ البشري حتى اليوم . .

كان دارون قد قال : « في عالم البقر تنطلق الثيران الفتية الشابة تريد أن تزو على أمها . فتمنعها سيطرة الاب . المسيطر على القطيع . فتتشب معركة حامية . بين الثيران الفتية . والاب الشيخ . يتكثل فيها الأبناء ضد أبيهم حتى يقتلوه . ثم يقتتلون فيما بينهم . كل منهم يريد أن يستخلص الام لنفسه فيموت الضعاف في المعركة . أو ينهزلوا . ويبقى ثور واحد يستولى على الأم ويصبح هو قائد القطيع . »

وجاء فرويد ينقل عن دارون هذه الاسطورة القدرية . غير أنه نقلها
(أيضاً) من عالم الحيوان الى عالم الانسان . فقل : « حدث في البشرية
الاولى . يحدث في عالم البقر أحسن الابناء برغبة جنسية نحو أمهم التي ولدتهم
ولكن سطوة الأب كانت تمنعهم من هذه الشهوة الآثمة . فتآمر الاولاد
على قتل ابيهم . ليتخلصوا من سطوته . ويستأثروا بأمهم — ثم . واستيقظت
الارض ذات صباح على صيحات مجنونة . وصرخة مروعة : لقد نفذ الاولاد
مآثمهم عليه . »

ويذهب فرويد الى حيث يدعى : ان الجنس هو كلشي . . وكلشي .
تابع من الجنس . . فيقول : « الطفل يرضع ثدي أمه بلذة جنسية . ويتبول
ويتبرز بلذة جنسية . ويحرك عضلاته بلذة جنسية . . . ويرتبط بأمه بشعور
جنسي . » كما ترتبط الطفلة الاثني بابيها بشعور جنسي . »

لسنا بصدد مناقشة هذا الهراء الفارغ مناقشة موضوعية ولكننا
نستخلص من ذلك كله : ان المادية الديالكتيكية تؤكد : أن الفطرة البشرية
الاصيلة مختمرة بالوان من الميول العاطفية والغرائز الجنسية . والاستبداد
والاستئثار . . إذن فكيف يمكن استخلاص الانسان من نزواتها الطائشة
دون أيما كبت داخلي . او خارجي ؟؟

فاذن ! إنهارت الدعامة الاولى ، من دعائم الشيوعية ، القائلة : بان

الإنسان بطبيعته الأولية مجرد عن الميول والغرائز ، والبيئة هي التي تفرضها عليه ، ويمكن تجريد الإنسان منها بتبديل البرامج الاجتماعية ، وتعقيم البيئة منها !!!

مراحل التأريخ

تتركز الفكرة الشيوعية - في المرحلة الثانية - على مبدأ دارون القائل:
بالتطور الطبيعي الحتمي للبشرية في كلشيء . . . فهي كما تنتقل من الصيد
إلى الرعي ، الزراعة ، إلى الصناعة . . . وتتطور من الخرافة ، إلى الدين ،
إلى العلم . . . كذلك تنتقل من الشيوعية ، إلى الرق ، إلى الأقطاع ، إلى
الرأسمالية ، إلى الشيوعية . . .

وهذه الفكرة مغلوطة ، بالغة في الغلط . .

فالولا : من ذا يقول : إن البشرية مرت بهذه المراحل ؟ وأي تأريخ
يسجل : ان الانسانية الاولى كانت شيوعية ؟ وحقا ، إن من السخف أن
يدعي المرء مثل هذا الادعاء الطائش ، الذي لا يعتمد على أي مدرك أو دليل . . .
ثانيا ، إن المصادر التي تروي لنا أخبار البشرية الاولى ، لاتعدو
الكتب السماوية ، واحاديث الانبياء ، والأئمة عليهم السلام . وهي جميعا
تؤكد : ان البشرية الاولى لم تكن شيوعية ، وأن أول بشر وجد على سطح

الأرض ، و ابو الانسان . « آدم - ع » كان نبياً ، وذريته كانوا مؤمنين
وكافرين ، كما هم الآن مؤمنون وكافرون . . .

فاذن أين وجدت الشيوعية الاولى ؟ أكثر الظن أن الشيوعية
الاولى تكونت ، وعاشت ، وماتت ، في خيال دارون وزبانيتها وأذنايه .
كما ان الشيوعية الثانية لم توجد إلا في اوهايم ماركس ، وانجلز ، ولينين ، وعملاته .
ثالثاً ، إن القول بالمراحل المتعاقبة للبشرية : الرق ، ثم الاقطاع ،
ثم الرأسمالية ، خطأ مفضوح ، فان التواريخ تحدثنا : أنها لم تكن مراحل
متتالية ، بل كانت ظواهر متقارنة لفساد الاجتماع ، فكان يعدم الرق ،
والاقطاع ، والرأسمالية ، في المناطق الخاضعة للاديان الصحيحة ، كما كانت
توجد ثلاثتها بمجرد انطلاقها من حدود الاديان . . .

وحتى قبل نصف قرن كانت الرأسمالية تعيش الى جانب الرق
والاقطاع ، واليوم نجد الرأسمالية والاقطاع معا إلى جانب أسلوب متطور
من الرق ، يلائم القرن العشرين ، هو استعباد المستعمرين لمستعمراتهم !
فتلخص من ذلك كله : ان تفسير التاريخ بهذه المراحل الخمس أ كذوبة
مرتجلة تائهة !

حكومة البروليتاريا

أول ماتنجزه الشيوعية ، استيلاء البروليتاريا : (الطبقة العاملة على الحكم ، وهو الركيزة الثالثة في الفكرة الشيوعية . . . وهو خطأ لـ :

١ - أن توجيه الاجتماع ، وإدارة السياسة الداخلية والخارجية ، وتنظيم الاقتصاد ، والثقافة ، والشرطة ، والجيش . . . يتطلب مزيداً من الوعي . والمواهب . والتجارب والعمال أبعد طبقة عن الكفاءات والامكانيات ، والطاقات الفكرية الخلاقة الكافلة لتولى دفة الحكم بيقظة وحكمة أناة . . فهل من الصحيح تفويض مصير الملايين إلى طبقة لم تؤت نصيباً من الوعي الاجتماعي . والتنظيم السياسي . بعذر : أنهم كانوا مضطهدين أو أنهم يكذبون أكثر من أية طبقة أخرى !!!

ب - صحيح أن العمال يقومون بدور هام في الانتاج . وفي خدمة الاجتماع . ويبدلون من الجهد ما يستحق التقدير . ولكن مجرد قيامهم بالعمل لا يعني أن الطبقة المختارة المفضلة على سواها . فالاجتماع يحتاج الى جهد تعاوني مشترك منظم . يقوم به العمال . والمهندسون . والمفكرون . والمبتكرون . والجيش والشرطة ، والمدراء ، والمعلمون ، والطلاب والكتاب . . . على حد سواء ، كشركاء في تنظيم الاجتماع ، وضمان توفير الرخاء ، والحيولة

دون طغيان إنسان على إنسان. فالعمال يساهمون بالجهد البدني كما غيره يساهم
في الجهد الفكري ، أو البدني ايضاً .

وبعد ذلك فلا يوجد مبرر لتفضيل العامل : على من يؤدي مسؤوليته
الاجتماعية ، بحجة ان العامل نواة الاجتماع . فالمدير - كذلك - نواة الاجتماع
لولا له لشاع الفوضى . وسحق العامل وإنتاجه معاً كما لا يوجد ما يدعو الى
القول بان العامل يعيش بحق لأنه يأكل إنتاج نفسه . والآخرون متطفلون
على العامل لأنهم يأكلون إنتاجه . ففي وسعنا القول بان الجندي يحيا بحق
لأنه يحمي نفسه ، والعامل متطفل على الجندي لأنه يتفياً ظلاله . ولولا لما
استساغ الحياة . . . وكذلك سائر الأفراد الذين يقومون بخدمة إجتماعية !!
فكل فرد يبذل جهده لئلا ينقض ثمنه ، سواء تمثل هذا الجهد في الطاقة البدنية
او الذهنية . او في الطاقة الميكانيكية . التي توفرها الآلات نيابة عن أصحابها !!
ج - ثم لو اعترفنا لصديق نظرية لزوم دكتاتورية البروليتاريا هل أن
جميع العمال يتصدرون المناصب ، أم بعضهم دون بعض ؟؟ لا يمكن رفع جميع
العمال الى الحكم . لأن الدوائر تضيق بهم . فلا بد من تفضيل بعضهم على
بعض . وذلك لامبرر له !

ثم لو رفعوا العمال إلى الحكم فمن ذا يقوم باداء مسؤوليتهم في الانتاج ؟
ومن هم المعينون بكلام ماركس : « إذ أن الصناعة الكبرى تهدم كل صلة

عائلية عند البروليتاريا . وتحول الأولاد إلى مواد تجارية بسيطة وادوات
عمل صرفة (١) ؟ » الا يشمل ذلك أولاد العمال ؟ إذن فالعمال يحولون إلى
مواد تجارية بسيطة . وادوات عمل صرفة . ولا يرفعون إلى المناصب . أما
دفة الحكم . فيوليها غيرهم .

فالنتيجة الملمخة : أن « حكومة البروليتاريا » سراب يحسبه
الظمئان ماءً حتى إذا جائه لم يجده شيئاً ووجد الله عنده فوفاه حسابه .

الديكتاتورية

وتتعارض نظرية « ديكتاتورية البروليتاريا » مع الحريات العامة . التي
ينبغي أن تتوافر للمحكومين . فالديكتاتورية فكرة لثيمة . مهما اختلفت
اشكالها والوانها . ولا يشفع لها أن تكون ديكتاتورية البروليتاريا . لأنها
تكشف عن عدم تطوع الشعب لتلك الحكومة . سواء أكانت تلك حكومة
العمال . او اليوقراطيين أو الاستقراطيين أو الارستقراطيين أو الرأسماليين
والحكومة الشعبية أبداً ليست بحاجة - في تنفيذ برامجها - الى التوسل
بالديكتاتورية ، والقسوة والاضطهاد ، وإنما تتوسل بها الحكومات الاجنبية
عن روح الشعب ، التي تفرض عليه سلطات غريبة عن حاجاته واهدافه ،

(١) البيان الشيوعي ص ٤٨

فالتجاء الحكومة الشيوعية الى الدكتاتورية تم عن أنها ليست حكومة من الشعب وللشعب ، وإنما هي حكومة ضد الشعب و رغم الشعب . . .
فلا بد إذن من إلغاء الدكتاتورية ، واستبدالها بالحرية . . . !

رأس المال وربحه

يحسب الشيوعيين : أن رأس المال والربح الناتج منه ، يلزامان - أبدا - الاستغلال ، والاحتكار ، والربا . . . وبالتالي تكوين الطبقات المتعاكسة . . . ولا يفقهون أن تلك نتائج رأس المال المطلق أما رأس المال والربح الناتج منه المحددان ، فلا ينتجان شيئا من تلك السيئات . . .
بمقتضى هاته الفكرة الضيقة يحكم الشيوعيون بوجوب القضاء على رأس المال والربح الناتج منه . في حين ان رأس المال والربح الناتج منه ، من العوامل الأساسية في توفير الانتاج ، وتحسينه وتوزيعه
أما ضرورة وجود رأس المال فلـ :

١ - أن دفع اجور العمال والمستخدمين ، والمبتكرين ، والمدراء أمر واجب الاداء في الوقت المعلوم ، ولا يحتمل التسويق والانتظار الى أن يتم إخراج السلعة وتسويقها ، وذلك لا يكون إلا مع وجود رأس المال .
ولا يمكن أن يأخذ العمال والمستخدمون كميات متكافئة من نفس

السلعة التي ينتجونها ، لأن حاجاتهم لا تختصر في سلامة معينة وإنما تحدو بهم الى ألوان شتى من السلع والخدمات . . . لذلك لا بد لهم من الاجور والمكافئات النقدية ، ولا بد للاجور والمكافئات النقدية من رأس المال !!

ب - أن رأس المال هو الذي تهيأ به المعامل والمصانع ، وتشتري به آلات التي لا بد منها في توفير الانتاج وتحسينه وتخفيف قسوة العمل . . . كما انه لا بد من رأس المال في شراء الخامات ، واستخراجها من المناجم . . . ج - وبدون رأس المال ، لا يمكن ضمان استمرار الانتاج - سيما في الازمات الاقتصادية - فصاحب رأس المال يغامر بثرواته ، لانه يدفعها وهو يعلم انها لا ترجع اليه إلا بعد انتاج السلعة وبيعها ، وهذه مغامرة بالنسبة إلى من لا يعرف مدى ماسي صيب سلعته من رواج او بوار . . . كما أن صاحب رأس المال ربما يضطر الى التضحية بشطر من امواله في سبيل تحسين الانتاج إذ انتج الرأسمالي الآخر سلعة اروع وابعها بأبخس ثمن - تبعاً لعوامل قد تحدث في الاقتصاد - فيضطر كل من التجار الى تحسين سلعته وبيعها بثمن زهيد ، تحت ضغط التنافس الحر . . . وذلك لا يكون إلا بوجود رأس المال .. نعم لا بد من تحديد رأس المال ، كي لا يطغي ويفسد أكثر مما ينتج ويصلح !!

* * *

وأما ضرورة وجود الربح الناتج من رأس المال . فلولاها لم يقدم أحد

على الاشتراك في حلبة التجارة ، والمغامرة بأمواله في سبيل اللاشيء ، لأن
التجارة لا تربح ابداً ، فالتاجر قد يجهد ولا يربح ، وربما يخسر أصل المال
فلو لم تكن هناك رغبة ملحة في الربح ، تجافا كل فرد بأمواله عن الاسواق
ووقفت التجارة ، وشاع الكساد ، وتفشي العطل . .

غاية ماركس

ولاكن ماركس حيث لا يؤمن بملكية الربح الفائض عن رأس المال
يتساءل :

« كيف يقدر مال ما ان يربح ، ويصبح أكثر من نفسه ؟ إننا لا نجد
في المنتج إلا ما يساوي المال المدفوع للعامل ، وقيمة العمل - أي القيمة
الذاتية للمنتج - وتأكل الآلات . . فمن اين أتى للربح ؟ اكانت هناك
قوة سحرية تجعل رأس المال أكثر من هذه القيم ؟ » ثم يفسر هذه الظاهرة
بان الرأسمالي إنما يكسب الفرق بين الأجر الذي يعطيه للعامل ، والقيمة
الحقيقية للمنتج ، أي إن الربح يأتي على حساب نفع العامل ، ومن وراء
الاضرار بحقه ، وإذن فالربح لصوعية ظالمة ، ينبغي القضاء عليها .

إن ماركس يعدد سعر الخامات ، وأجر العامل ، ونفقات العمل فيرى
ان الواجب ان تباع البضاعة بنفس الثمن - مثلاً - إذا كانت ثمن الخامات

٢ قرشاً ، واجر العامل ١ قرشاً ، والنفقات الاخرى ١ قرشاً فالمجموع = ٤
قروش ٠٠ فلو باعها صاحب رأس المال بـ ٥ قروش ، يرى ماركس : ان هذا
القرش الخامس زائدا ! فيتفلسف له ، من اين اتى ؟ ينتهي الى ان اجر
العامل لم يكن قرشاً واحداً ، وإنما كان قرشين ، وحيث دفع صاحب
رأس المال للعامل قرشاً واحداً ، فهو اذن سرق منه القرش الآخر ، الذي
استأثر به ٠٠ مع ان هذا خطأ مفضوح !

لان صاحب رأس المال يعمل ايضاً ، غير ان عمله ليس عملاً يدوياً
ولست ادري كيف ان المهندس يستحق الأجور ؟
والمدير يستحق المكافئة ؟ أما صاحب رأس المال - الذى هو بمنزلة المدير
العام في بعض الاحيان ، وبمنزلة المهندس والمدير في بعض الاحيان -
لا يستحق شيئاً ، حتى اذا وفر لنفسه قسماً من سعر البضاعة يعتبر
لصاً ؟ !!

والواقع ان صاحب رأس المال لا يقل عن المدير ، فلا يعتبر لصاً لو
استوفى نصيبه ، كما ان المدير والمهندس ، والعامل كذلك ، فكما أن البضاعة
لا تخرج من دون عمل العامل ، كذلك لا يمكن الإنتاج من دون تنظيم
وتوجيه صاحب رأس المال ...

وفي نفس الوقت نعترف بلزوم ان لا يغالي صاحب رأس المال في

تحديد الاسعار ، كي لا ينال أكثر من نصيبه الشرعي .
اما كيف يسمح لأصحاب الشركات العالمية ، ان يستوفوا الارباح
السخية ، لعدة كلمات يلفظونها كل يوم في لاقطة التلفون ؟ فمثلهم مثل
الوزراء ، الذين يحتكرون المناصب الخطيرة ، وراتبهم - على أيعال -
أكثر من راتب موظف بسيط ، مع ان عملهم اليومي أقل بكثير من
عمل ذلك الموظف ... وهذا حق ، لأن نوع العمل يختلف ، وتبعاً لذلك
تختلف كمية الأجور ، لأن للعمل الخطير مسؤولية خطيرة ، والقيام بالمسؤولية
الخطيرة ربما يستتبع خسارة جسيمة ، فلا بد ان يكون في الطرف المقابل
منفعة راجحة حتى ينهض فرد من الطامحين بعينها ...

فاذن لا بد من تقرير مشروعية رأس المال ، والربح الناتج منه ...
والشيوعية لا تقضي على رأس المال قضاء تاماً ، وإنما تحولها من أيدى الى
أيدي ، وسنبحث عن ذلك تحت عنوان « التأميم » (١)

الملكية الفردية

إن حرية الفرد في اختيار العمل الذي يروقه ، وتؤهله له ملكاته

(١) - لقد اسهبنا في الرد على هذه المادة من النظام الشيوعي

لأنني لم أجد من انجز الواقع حقه !

ومواهبه . . . وحرية في ان يرصد لنفسه ريع إنتاجه ومكاسبه . . . لان الحرية ، - لا القيود والاستعباد - هي التي تفسح المجال للتنافس الحر والسعي نحو الكمال ، وانطلاق طاقة الابتكار ، فحين توفر الحرية للأفراد ، بطريقة عادلة ، عمادها « تكافؤ الفرص » يشعر الافراد بما لديهم من كرامة ، كما يجعلهم يكتفون بحياتهم كما يريدون ، فيتقدمون الى الامام ، يوسعون البحث عن وسائل جديدة للتنفيذ وتحقيق ما يريدون . والنظام الذي يكفل الحرية الفردية ، أقدر على استفاد موارد البشر والطبيعة . . فالرغبة الجامعة المنبعثة من المنافع الشخصية ، هي التي تثير في الانسان طاقة الابداع والاختراع وتتيح للأفراد حق زيادة الدخل بالوسائل المشروعة ، وتؤدي الى انتشار الرخاء . . .

على حين ان مصادر الحريات ، تجعل من الافراد آلات آدمية وتنشر نوعا من السخرة الاقتصادية ، فحين تحدد الدولة مقررات الأفراد والسيطرة على الانتاج ، تعدم التنافس ، وتقتل الابتكار ، وتعجز النشاط والتحفز في الانسان ، فيضعف تدفق الانتاج ، وبراعته وتحد سير التقدم الاقتصادي في المماريات الاقتصادية العامة . . .

فاذن لا بد من الملكية الفردية . وإلا لنقلص الاقتصاد الوطني ، والدخل الاهلي .

القضاء على المائد

من اسخف ما في النظام الشيوعي ، فانهم يحاولون القضاء على العائلة لاطلاق الشهوة الجنسية ، والارتواء الجنسي الفاجر ، وذلك هدف جد تافه ، بالقياس الى ما يستتبعه من خسائر فادحة على الاقتصاد والاجتماع نذكر منها مايلي :

١ - أن رئيسي العائلة : الرجل والمرأة ، يقومان بجميع الاعمال البيتية ، وهذه الاعمال كثيرة باهضة جداً ، ولكن الرغبة العاطفية نحو العائلة تحفز الرجل والمرأة الى انجاز هذه الاعمال ، وتنسيبها الاتعب والمصاعب ، حتى لو لم تكن هناك عائلة ، لم يقيم أحد بشر من تلك الواجبات فرجل العائلة يؤدي - على الاقل - ضعف ما يؤديه رجل الفرد . . . فلو ألغيت العوائل فاضت الاعمال عن معدل العمال . . لان رب الاسرة ينهض بأعبائها خارج ٨ ساعات العمل المرسوم ، فاذا تحطمت العائلة ، أصبحت التكاليف المنزلية داخل برنامج ٨ ساعات العمل . . .

٢ - أن حضانة الأطفال ، وتربيتهم ، وتنشئتهم ، مما يقوم به رجل وامرأة ، ويظمنان إشباع جميع حاجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والنفسية ، أما لو بعثرت العائلة ، كان على الدولة ان تخصص كميات كبيرة

من الاموال ، والموظفين والعمال والمستخدمين والنساء . . . للقيام بتلك
الحاجات ، التي تصبح إجتماعية ، بعدما كانت فردية . . .

ان الاحصاءات المتكررة في اكثر البلاد الراقية ، أعلنت : ان
غالبية اطفال الملاحي ، ينشأون قليلي الذكاء والمواهب ، تبعا المروتين السائد
على الاعمال العامة . فتموت العبقرية في نفوسهم الرشيقه ، وتتحجر
عواطفهم البضة ، بينما نجدا اطفال اليموت ينشأون متوفري الملكات والامكانيات
لانهم ينالون من حضانه الام ومرونتها وحنانها ، الكمية المعينه من العناية
المنسجمة مع نداءات فطرتهم ، التي تعلنها جرس البكاء ، ويحددها الاعراض
ومهما كان نظام الملاحي ، فانه لا يبلغ حنان الام .

فلا بد ان من الابقاء على العائلة ، حرصا على نوااميس الاجتماع . .

التأميم

ماعسى أن تفعله الشيوعية ، باحتكارها مصادر الانتاج ، وتأميم
الملكيات ؟ أتريد القضاء على البرجوازية والرأسمالية ؟ أم تريد سلب
ثروات الشعب ؟ . .

والواقع ان النظام الشيوعي ، لم يحاول القضاء على البرجوازية
والرأسمالية ، وإن هتف المغفلون بذلك !! فقبل الشيوعية كانت ثروات

البلاد تحت أيدي افراد الشعب ، غير ان التوزيع كان جائرا ، لذلك انقسم المجتمع الى ثلاثة طبقات متباعدة ، الرأسمالية ، البرجوازية ، الطبقة العاملة والفقراء . . . وجاءت الشيوعية فسلبت مجموع الثروات من افراد الشعب وحولتها الى قاصات الدولة ، فأصبح الشعب كله فقراء ، واصبحت الدولة رأسمالية جبارة .

فاذن الشيوعية لم تقض على رأس المال ، وإنما وجدته في ايدي الشعب فانزعته بالشدّة والعنف ، واستأثرت به ، فكانت النتيجة أن ظهر رأس المال في أقصى مظهره ، عبر التاريخ والقرون ، لان الزمان لم يشهد رجلا واحدا يقبض على مجموعة ثروات عشرات الملايين من البشر حتى أن « فرعون » و « قارون » و « نيرون » و « هولاكو » و « چنكيز » وسائر المردة والطواغيت لم يبلغوا ما يبلغه رئيس الحكومة الشيوعية . .

فاذن لا يصح مصادرة رأس المال ، وتأميمه ، لانه يبقى رأس المال وإنما يتحول من ايد الى ايد ، ويصبح أقصى مما كان عليه في اي نظام آخر . .

الطبقات

إن النظرية الشيوعية تقسم المجتمع أبداً ، الى طبقة عاملة كادحة هي البروليتاريا ، وطبقة مستغلة مستثمرة متطفلة على المجتمع هي : البورجوازيون والرأسماليون ، ويختلفون - على صعيد الورق - الصراع الدائب العاصف بين هاتين الطبقتين . . وهذا النوع من التقسيم لطوائف المجتمع ينطوي على مغالطة مقصودة ، فمجرد وجود جماعة من المفكرين ، وجماعة من العمال ، وجماعة من الموظفين ، وجماعة من الضباط والعسكريين ، وجماعة من اصحاب رؤوس الاموال في اي مجتمع من المجتمعات . . لا يعنى بالضرورة : ان هذا المجتمع موزع الى طبقات متباينة متصارعة ...

كما ان قيام العمال بالعمل ، وبذل الجهد البدني ، لا يجعل منهم طبقة قائمة بذاتها ، مستغنية عن سائر الطبقات . . . ومجرد استخدام اصحاب رؤوس الاموال لأموالهم في الانتاج ، لا يلزم الاستغلال والتطفل . . فالعامل يملك طاقة بدنية ، والمهندس يملك طاقة فكرية ، وصاحب رأس المال يملك طاقة مالية ، فاذا ما تعاونوا على الانتاج يجب ان يوزع الفائض بينهم ، ولكن يجب - أيضا - أن يكون التوزيع عادلا ، لينال كل مكافأته الكاملة ، كي لا تبعد الشقة بين الطبقات ، ولا ينشب الصراع بينها ويلغى

تألب الطبقات ضد بعضها البعض فإذا نال كل منجزات جهوده ، او أرباح طاقاته ومواهبه ، فاي شيء يدعو لتحطيم الطبقات ، وتسويتها في طبقة موحدة ، هي طبقة الكادحين ??? وأنى ينشب الصراع والتناقض ؟

* * *

ان الاعمال التي تبني كيان الاجتماع ، قد تكون فكرية ، واخرى تكون جسدية ، ويتقسم كل منهما الى العمل البسيط ، والعمل القاسي المستعصي ... وتبعالا لاختلاف هاته الاعمال سهولة وصعوبة ، تختلف اجورها وإلا لما تطوع أي فرد للقيام بالاعمال القاسية ، وآثروا النهوض بالاعمال الهينة البسيطة ... وباختلاف الاجور تلك ، تتكون الطبقات ...

تلك هي الفلسفة الطبيعية لتكون الطبقات !! فماذا تريد ان تفعله الشيوعية ؟

هل تحاول ان تجعل الاعمال المتباينة - كلها - في مستوى واحد - تكويننا - من حيث الارهاق الفكري والجسدي ؟ وهذا محال ! لان الاعمال مختلفة ، شائت الشيوعية ، أم لم تشأ .

ام هل تريد ان تعتبر الاعمال المختلفة في مستوى واحد ، وتسبغ عليها كميات متساوية من الاجور والتقدير ؟ وهذا جحود للفضيلة ، وانكار للجميل .. فان تسوية رئيس الحكومة ، بكانوس البلدية ، من حيث التقدير

والاجور ، كفر بالحق وظلم ، وجفاء ... ومتى كان ذلك فسوف ينكل
الجميع عن تحمل المسؤوليات الخطيرة ، ويتوانوا إلا عن البسيط الحقير منها ..
أو تبغي الشيوعية ، ان ترفع الناس جميعا الى ارفع مستوى من
الثقافة الواعية ، ثم يدعهم ليزاولوا الزراعة والصناعة وينتظموا بانفسهم
تنظيما مثاليا ؟ ان كان ذلك فسنحدث عن مثالية هذه الفكرة تحت عنوان
« إلغاء الدولة » .

فلا مناص إذن ، من اقرار الطبقات ، غير انه يجب تعديلها ،
والعمل لتكوين مجتمع متقارب الطبقات ، القائمة على اساس المواهب
والاعمال ..

الاديان والافكار

ليست الاديان والاخلاق سلامة رابحة في القبر ، ويوم القيامة ، وبين
الجنة والنار فقط ، ولكنها قوانين هبطت من السماء لتنظيم الارض ،
وتنسجم مع طبيعة الانسان . إنسجاما دقيقا عميقا ... ولقد لمحها ماركس
أمامه سداً راسخا شامخا يكسر نبض التيار مهما كان قويا جارفا ، فوجه اليها
حملة ظالمة مسلحة ليزيحها عن الطريق ، حتى يمكنه تطبيق نظامه الكافر ...
ولقد نفذ لينين مخططاته القذرة ، ومؤامرات ضد الحق والبشر .

ولكنه ذاق الامرين ، كره فعل طييفي لالغاء الاديان والاخلاق ، لان
الاديان والاخلاق ، هي التي تعصم البشرية ، دون اقتراف الجرائم
واحداث الفساد الشامل ، والفوضى العارمة ، واغتياك الحقوق والاموال
والنفوس .. فاذا تعرض الانسان من الاديان والاخلاق ، وعرف ان مدى
نجاحه في الحياة إنما يقدر بمقياس المنافع الشخصية ، فأى شيء يحجزه عن
التوصل الى هدفه - مهما كان رخيصاً - حتى ولو تطلب سحق مئات الالوف
من الابرياء ؟

ان المحاكم والشهادات ، وجميع الدوائر والادارات .. إنما تلتزم
بوظائفها ، لو عرفت نفسها تحت رقابة دقيقة من الدين والاخلاق ، وسوف
تنحرف عن مناهجها - لو لم تؤمن بالدين والاخلاق - حتى ولو كان عليها
الف رقيب ورقيب

إن في بلادنا التي لا تزال تنسم بطابع الدين نجد الحكام والشهود
والرقباء ، يحكمون بالباطل إزاء دراهم معدودة ، مع ان في بلادنا لا يزال
اسم الحرية باقيا ويمكن الاستئناف ، أو توجيه الدعوى الى الحاكم
والشاهد والرقيب ، فكيف يكون الامر في البلاد التي تسودها الدكتاتورية
الطارقة ، من قبل فئة معينة ، تحكم بالشبهة ، وتقتل بالتهمة ، ولا هدف
لها إلا إنجاز مصالحها واغراضها ، ونحن لا نطلق تلك جزاها وإنما نستلهمها

من الانباء التي تخترق الستار الحديدي بين الفينة والفينة !!

وقد خصصت الحكومة السوفياتية - في الوقت الحاضر - للعيون والابو ليس السري ودوائر الامن ، الميزانية ، اكثر بكثير مما ارصدته لتأمين الاقتصاد الوطني ، واشباع حاجات مجموع الشعب . . . ولقد كانت الحكومة الاسلامية تبعث رجلا واحدا - بصفة - : « الوالي » لتنظيم لواء كامل ، فكان وحده ينهض بذلك العب الفادح ، دون ان يحتاج الى معاون ، او أمن . . . ومتى قايسنا هذا بذاك عرفنا مدى الخسارة التي تحملتها الشيوعية بالغائها للاديان والاخلاق !!!



اما تعطيم القوانين السائدة ، هو الثاني الذي يتوسل الشيوعيون له بشتى الوسائل والحيل ، وهو حق لو كان هناك نظام خير منها ، واريده استبدالها به ، لان جميع هذه القوانين السائدة ، فاسدة غاشمة ، ولامرء في ذلك ولكن الحق ان الشيوعي اطفى واقسى منها فلا يصح مسحها ، لتطبيق النظام الشيوعي ، فبعض الشر أهون من بعض !

فاذن لابد من الابقاء على الاديان والاخلاق ، وتشجيعها وتمييزها كما لا يصح استبدال القوانين السائدة بالنظام الشيوعي . .

الثورة والمنف

تعتمد الشيوعية ، في مكافحة الأديان والأخلاق ، والبورجوازية
والرأسمالية ، وتخطيم السلطات والقوانين السائدة على الانقلاب الثوري
عن طريق القوة والعنف ، رغم ما تنطوي عليه هذه النظرية الهوجاء من
مجازاة لما فطرت عليه الانسانية ، من النزعة السلمية ، والرغبة عن الظلم
والاضطهاد ومعاداة المبادي التي تخرض على القتل ونشر الفوضى ،
والولوغ في الدماء ، والاستهتار بالأرواح والكرامات ، والمثل
والقـادير . .

ومن طبيعة النظم التي تفرض نفسها عن طريق القوة والعنف ،
والثورات الدامية ، أنها لا تتردد في الالتجاء الى نفس الوسائل ، في اخضاع
المواطنين لارادتها ، واستغلالها الاقتصادي ، والاجتماعي ، والسياسي ،
والواقع أن الشيوعية التي تشجع الانقلابات الدامية في الحياة
الفكرية ، والاجتماعية والسياسية ، ترتكب أقسى جريمة مروعة في حق
الشعوب التي تقع تحت سيطرتها ، لأن الثورات الدامية أبدا تصحبها
جرائم نكراء ، أهونها إحداث الحروب الداخلية ، ثم المجازر الرهيبة . .
عن طريق تأليب الطبقات على بعضها البعض ، وشل الاقتصاد والانتاج ،

والتضحية بالحريات العامة ، واهدار الحقوق والكرامات ... في سبيل
تمكين فئة معينة من القبض على زمام السلطة ، ولا بد ان تثمر هذه
الوسائل حكومة دكتاتورية فجّة قاسية ، لا تؤمن بالشعوب ومصالحها ...
وبالفعل حدثت هذه النتائج الوخيمة على اثر الانقلاب الشيوعي في روسيا
ببشاعة وقسوة خياليتين !!!

فلا بد إذن من حذف الانقلاب الثوري ، والقوة والعنف عن
قائمة المباديء ، وإلا أنتجت الانقلاب الثوري والقوة والعنف فالبر يثمر
البر ، والشوك يولد الشوك . .

إجبارية العمل

لماذا يكون العمل إجباريا ، إن كانت الشيوعية لا نقاذ العمال من
قسوة البورجوازية والرأسمالية ؟؟ وكيف تكون مصادرة حريات العمال
وإجبارهم على العمل ، لو كانت الشيوعية حكومة العمال ؟ . .

ان ماركس كان يصب احقادهم على الرأسماليين والبورجوازيين لأنهم
كانوا يستعبدون العمال (١) فهل هناك استعباد أقسى من إجبارهم على
العمل ، وسلبهم كافة الحريات والضمانات القانونية ؟ ان الرأسمالية - رغم
علامتها - كانت تقرر حرية العمل والعمال ، وكانت تعترف بحرية العامل

في أن يعمل أو لا يعمل ، وباسم مخالفة هذا النظام تكونت الشيوعية ،
فاذا بها تقرر إجبارية العمل .

عمل النساء والأطفال

كما أن الشيوعية تسوى بين الرجال والنساء والأطفال ، في
إجبارية العمل ، ولم تغفل من حوزتها الحشنة ، لا النساء ولا الأطفال ١١
ولقد أسلفنا (١) تباكي ماركس وصرخاته المسعورة الكاذبة ضد الرأسمالية
لأنها سلطت عصاها على النساء والأطفال أيضاً ولم يكفها ما صنعت بالرجال
(١) والآن نجد نفس ماركس يفعل ما فعلته الرأسمالية من استخدام
النساء والأطفال ، ويأبى إلا أن يضيف عليه ، فيجعل العمل إجبارياً
للجميع ، ليصدق انتصاره العميق للنساء والأطفال بصورة خاصة (١)

(١) - لقد اعتمدنا في انتقاد الرأسمالية على الاحصاءات
وانتقادات ماركس في كتابه رأس المال ، ليكون القاريء على بصيرة من
مواقع نظر ماركس على الرأسمالية - دون أن نكرر القول - فلننظر الآن
هل رفعت الشيوعية مظالم الرأسمالية أم أضافت عليها . ٢٢

(٢) - أنظر : « رأس المال » كارل ماركس ج ٢٢ ص

٢٢١ - ٢٩٤ + وج ٣ ص ١٥١

توزيع البضائع لا النقود

تحاول الشيوعية ان يعمل كل فرد حسب أقصى طاقاته ومواهبه
عملا إجباريا لا يمكنه التخلف منه لحظة ، ولو واحدة ، ثم يتقاضى كفاه
هذا العمل المرهق ، وهذا الاستعباد الأبدي ... من البضائع بمقدار ما
يشبع حاجاته الأساسية فقط . ١

ونحن عندما نلاحظ كتاب « رأس المال » لكارل ماركس ،
بأجزائه الثلاثة ، نجده مكرسا في لعنة واحدة يصبها على الرأسمالية
والرأسماليين لأنهم يسرقون من العمال فائض انتاجهم ونراه الان يسوق
العمال وانتاجهم جميعا ...

كان ماركس حاول ان يكرس في مبدئه الهدام مجموع القذارات
والدناءات والسخافات ، ويضيف اليها أفكاره التي هي شر منها جميعا ،
ثم لا يستحي ان ينادي بأعلى أصواته : الحرية .. العدالة ... السلام ...
العمال ... الحقوق ... النساء ... الأطفال ... ويتباكى على الحريات
المضطهدة ، والحقوق السلمية ، والبشرية التي تتلوى تحت عصا رأس
المال ...

الموت

ان الدولة هي السلطة الموجهة لنشاطات الشعب ، وحيث إنها
تملك جميع الطاقات الجبارة ، تستطيع من فرض إرادتها على الشعب ،
بحيث لا يشذ عنها أحد ، فاذا كانت الدولة منبعثة من صميم الشعب ،
ولصالح الشعب ، وتبنت نظاما ينسجم مع العواطف ، والغرائز ،
والاتجاهات الفطرية المركزة في الانسان ، لانه يحتاج الى اعمال مزيد من
النشاط ، واستخدام القوة ، والعسف والارهاب . . . وإنما يكفي ان تحد
من نشاط المنحرفين بتوجيههم ، او قمعهم اذا الحوا في الشذوذ وهكذا
يتقلص جهاز الدولة ، الى ان تبلغ حد المراقبة على الشعب من بعيد ، كما
لا تحتاج عندئذ الى السلطات التنفيذية لأن الشعب يعملون معها كحنود
متى تفرسوا فيها الخير والصالح . . . ولكن يجب ان تبقى لتكون كوجه
ومؤدب للشعب ، وكحامية عن العدو . شأنها شأن راعي القطيع الذي
يحرسه من السباع ، ويرد الشاذ ، والشريد ، او كفلاح الحقل يتعهده
بالسقي والتهذيب ، ويطارد عنه اللصوص . . . فلا بد من بقائها ولكن
بصورة بسيطة ، ومتعاونة مع الشعب . . . ولا يمكن الغائها مادام هناك
أناس يتشذرون عن الطريق عن عمد او لاعمد .

أما اذا كانت الحكومة اجنبية مفروضة على الشعب او تبنت نظاما جائرا تلفظه فطرة الانسان وركائزه الذاتية الاساسية ، وتتحاماه الطبائع ، وتنبو عن اطاعتها او مجاراتها ، فلا بد حينئذ - لو ارادت البقاء - من استخدام صلاحيتها وامكاناتها ، واستباحة القسوة في البطش والتنكيل كي لا تفلت من يديها الزمام ، ولا يتمرد عليها الشعب بضربة قاضية تطويها في بطون التواريخ . . .

ومهما كانت الحكومة الشيوعية ، فانها لا تستطيع من تغيير طبيعة الانسان ، وان تقدر على ان تخنق من الناس ملائكة ، لا يتجاوزون حدودهم المرسومة لهم . . . زيادة على ان الحكومة الشيوعية اجنبية عن غرائز الشعب وحاجاته ، فتكون من النوع الثاني ، التي لا بد لها من تنفيذ أقصى صلاحيتها وقواها ، لتبقى على كيانها رغم مجوع الشعب . . .

فاذن لا يمكن إلغاء الدولة ، كما كان يحلم به ماركس وأذنابه . . . ١١

خاتمة

لقد تلخص - من ذلك كله - ان الشيوعية ليست إلا مجموعة

الاغلاط ، فكل بند من بنودها خطأ مفضوح لا يمكن الغض عنه . . . وانها
مبادي. اسطورية ، بعيدة عن طبيعة الانسان وواقع الحياة . . . رغم
المحاولات القاسية ، والضحايا الكثر التي قدمها لينين . . . وحيث لم تكن
هذه الفكرة منتزعة من صميم الحياة تدرعت بالدكتاتورية . . . وسلبت
الحريات . . . وفرضت الأفراد أدوات ميكانيكية بسيطة مسخرة لإنجاز
واجباتها . . . ثم اصطدمت بالاديان . . . والاخلاق . . . والقوانين . .
فالتفتها . . . واحتكرت مصادر الانتاج والملكيات الخاصة . . . وقضت على
العائلة . . . وحاولت تحطيم الطبقات . . . وتكفلت ترزيع البضائع بنفسها
ليكون مصير الناس وحاجاتهم طوع إرادتها . . . وهتفت باسم العمال
والفلاحين لتكسبهم قوة هائلة عمياء . . . واركتبت شتى الجرائم والمهلكات
عليها تفاح في فرض نفسها على الشعب ، ولكنها فشلت . . . وفشلت . . .
فهني إذن فاشلة ١١

هذه هي الشيوعية

التي تغري وتعجب الكثيرين . . . والواقع ان الشيوعية لا تغري
ولا تعجب لو عرفها الناس كما هي ولكن قادة الشيوعية بادروا الى ستر
اخفاق الشيوعية ، وجرائمها وسيئاتها ، خلف ستار حديدي ، بصورة

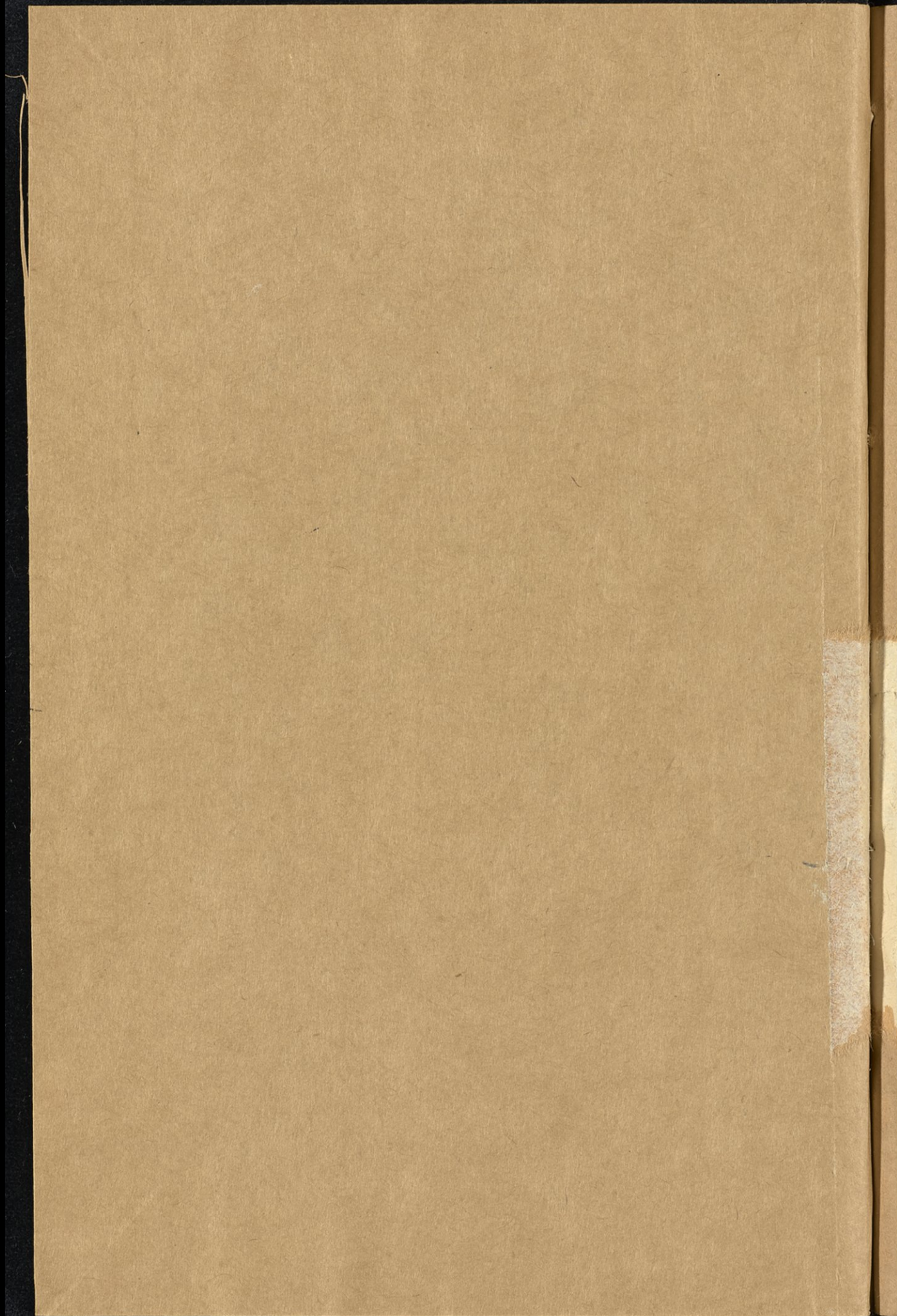
فنية دقيقة ، ثم انطلقوا في الارض : ان هلموا الى الفردوس الاعلى ،
ودار السلام ، والحرية ، والسعادة ، والرخاء ، والحضارة ، والتقدم والعلم
والجمال ... مستغلين في ذلك حقد الطبقة الكادحة الفقيرة على الاوضاع
والمستثمرين ، وسرعان ما تفعل هذه الدعاية المغرية مفعولها السحري ،
فينصاع الفقراء السذج الى توجيهاتهم متجمهرين ، بدافع التفرير ، او
التلوين من طعم المحنة - على اقل تقدير - حتى اذا نجحت الثورة الشيوعية
انفلق الستار الحديدي . ليتسع لهم فينغلق عليهم . . . ومع انغلاق الستار
الحديدي ، يفتحون اعينهم على القوانين المروعة الرهيبة . . . وسوف
تشملمهم حملة التطهير ، اما من اعلن نقمته على الاوضاع ، أو أنهم بعد
ولائه للحكومة ، فسوف تطويه السجون ، ومعسكرات السخرة ، ومجاهل
سبيريا ، حسب خطورته ، وتفاخته (١)

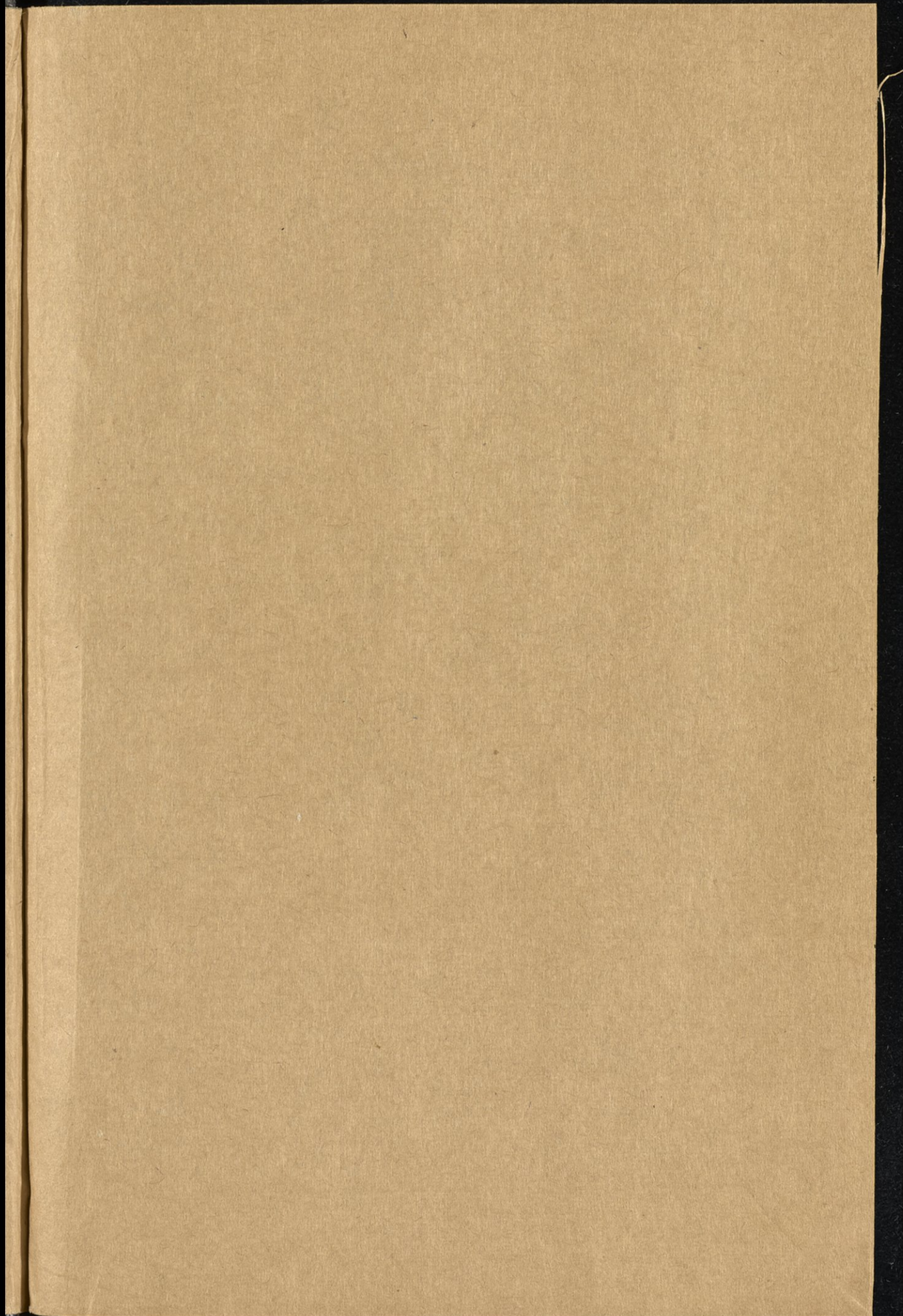
(١) - لقد اصبح البحث اوسع من موضوع الكتاب ، وذلك
بغية ان نعطي نظرة موجزة كاملة عن المبدأ الشيوعي ، ولكي لا نرتكب
جرمة تجزئة الفكرة الواحدة .

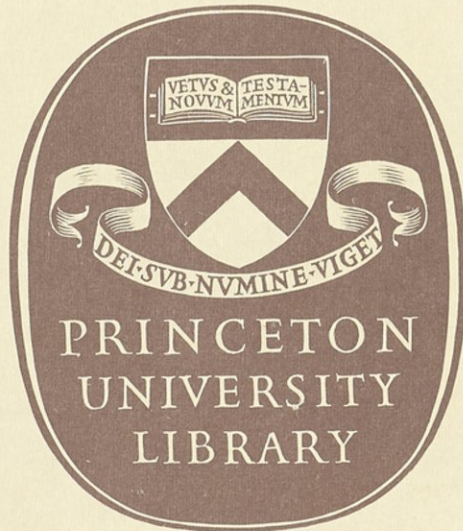
« يتبع »

الاقتصاد الاشتراكي

حيث إن قطر الكتاب أصبح أضخم
مما ينسجم مع قطع الكتاب لذلك آثرنا أن
ينفرد الاقتصاد الرأسمالي والشيوعي في غلاف
وينفرد الاقتصاد الاشتراكي والاسلامي في
غلاف آخر







(NEC)

BP77

.69

.S557

1960